

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحي - جيغل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم اقتصادية

الموضوع:

**اختبار نموذج قياسي لدراسة فعالية السياسة المالية في  
تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي  
خلال الفترة 1990-2020.**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد

إشراف الدكتور:

أ.د. كريم بودخدخ

إعداد:

علي سليم علي صوان

لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. الطيب بولحية	أستاذ	جامعة جيغل	رئيساً
أ.د. كريم بودخدخ	أستاذ	جامعة جيغل	مشرفاً ومقرراً
أ.د. طارق بلحاج	أستاذ	المركز الجامعي ميله	مناقشاً
أ.د. عبدالقادر بسع	أستاذ	جامعة الشلف	مناقشاً
د. عبدالحميد مرغيث	محاضر "أ"	جامعة جيغل	مناقشاً
د. خيرالدين بنون	محاضر "أ"	المركز الجامعي ميله	مناقشاً

السنة الجامعية: 2024/2023



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

"آية 85 من سورة الإسراء"

# إِهْدَاء

إلى روحيّ والديّ جعل مقامهم الفردوس الأعلى...

إلى زوجتي الكريمة التي قاسمتني هموم الأيام، وكانت لي السند في كل شيء.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم جميعاً.

إلى أعمامي وأبناء عمي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أصدقائي وأساتذتي في كل مراحل الدراسة.

إلى كل طالب علم وباحث عن حقيقة في سبيل الله.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحث



الشكر لله أولاً وأخيراً، الذي وفقني لإعداد هذا البحث، ومن باب الفضل لأهله، وأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإني أتمسك هذه الفرصة لأتوجه بفائق الشكر والعرفان لأستاذي الكريم الأستاذ الدكتور كريم بودخدخ من جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، الذي أشرف على هذه الأطروحة وكان لتوجيهاته ورعايته الكريمة لي أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل فبارك الله فيه.

لا أنسى في هذه المساحة من كان لهم الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في حصولي على هذه الفرصة الدراسية، وهو الأستاذ عبدالسلام علي الشريف المراقب المالي بالسفارة الليبية بالجزائر، ولا أنسى في هذه الأثناء أن أتقدم بمجزيل الشكر والعرفان لكل من سعادة السفير الليبي بالجزائر الدكتور محمد الجلدي، والسيد الأستاذ محمد النفاقي الملحق الثقافي بالسفارة الليبية بالجزائر الذين كان لرعايتهم واهتمامهم بي أكبر الأثر في استقرار وإقامتي ودراستي بهذا البلد على أفضل حال.

كما أتقدم في هذه المساحة بالشكر الجزيل لكل من زميلي بالدراسة بالمجستير في جامعة طرابلس الدكتور جعفر شريقي أستاذ بجامعة تيزي وزو، والدكتور محمد كعواش أستاذ الاقتصاد بجامعة جيجل، والذين كانا حلقة الوصل الأولى لي بالمشرف على هذه الأطروحة، والدكتور كعواش كان في استقبالي يوم قدومي الأول لهذا البلد المضيف، وكان لي أخاً وعاوناً وسنداً طيلة هذه الرحلة الدراسية.

أسرة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل، لن نفيها الكلمات حقها من الثناء، وأخص بالذكر هنا الاستاذ الدكتور عبدالحفيظ مسكين عميد الكلية (سابقاً)، والاستاذ الدكتور منير لواح عميد الكلية، ونائب العميد الدكتور رشيد غلاب.

الشكر والثناء أيضاً أوجهها للدكتور حسين فرح الحويج استاذ الاقتصاد القياسي في جامعة المرقب، وكل من مد لي يد العون في الحصول على الإحصاءات التي استخدمت في هذا البحث، وأخص بالذكر السيد الاستاذ عبد السلام المزوغي مدير مكتبة مصرف ليبيا المركزي، والسادة العاملين بمصلحة الاحصاء والتعداد الليبية، أسأل الله تعالى أن يجازيهم جميعاً عني خير الجزاء.

أخيراً وليس آخراً الشكر والثناء أبعثها لكل من أسهم ولو بكلمة، في تشجيعي ودعمي لإنجاز هذا العمل الذي أسأل الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

## المستخلص:

هدف هذا البحث لاختبار نموذج قياسي تم تصميمه لدراسة فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في ليبيا خلال الفترة 1990 – 2020، وقد تفرع عن هذا الهدف عدة أهداف فرعية، تمثلت في تحليل الاتجاهات الرئيسية لأدوات السياسة المالية وأهدافها في ليبيا، تحليل وتقدير درجة اتجاه تفاعل السياسة المالية في ليبيا، أيضاً تحليل وتقدير درجة واتجاه أثر السياسة المالية في ليبيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة.

ولتحقيق هذا الهدف وظف البحث نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة المطور augmented ARDL، وقد أشارت أهم نتائج البحث لوجود علاقة سلبية بين مؤشر السياسة المالية المتمثل في الإنفاق العام ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك كتمثل للتوازن الاقتصادي الداخلي في ليبيا، ومؤشر الميزان التجاري المستخدم كتمثل للتوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي.

توصل البحث إلى عدة نتائج، تمثلت في وجود تطور للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشكل موجب طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2013 وبعد ذلك بدأ في الانخفاض، كما توصل البحث إلى أن الإنفاق التسييري في الميزانية العامة في ليبيا قد تفوق على الإنفاق التنموي طيلة فترة الدراسة، ومن ناحية أخرى شهدت معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ممثلاً بالرقم القياسي للأسعار تنامياً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام لها موجباً، شهدت الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً ملحوظاً في أغلب السنوات ماعدا سنة 2002، وسنة 2013، وسنة 2014 م، وباقي السنوات كانت الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.

شهد الميزان التجاري العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً مستمراً ماعدا في سنوات 2014 و 2015 و 2016. وأيضاً شهد الاقتصاد الليبي تطوراً في سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام له تصاعدياً.

**الكلمات الدالة:** التوازن الاقتصادي، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاقتصاد الليبي، الإنفاق العام، التضخم، الميزان التجاري، الميزانية العامة.

## Abstract

The aim of this study is to test a standard model to study the effectiveness of fiscal policy in achieving macroeconomic balance in Libya during the period 1990-2020. Several sub-objectives branched out from this goal, which were analyzing the main trends of fiscal policy tools and their objectives in Libya, analyzing and estimating the degree of direction of policy interaction. Finance in Libya, also analyzing and estimating the degree and direction of the impact of financial policy in Libya on the targeted macroeconomic variables.

To achieve this goal, the research employed the augmented ARDL autoregressive distributed lag period model. The most important results of the research indicated the existence of a negative relationship between the fiscal policy index represented by public spending and the two public expenditure indicators represented by the price level represented by the consumer price index as a representative of the internal economic balance in Libya. The trade balance index is used as a representative of the external economic balance in the Libyan economy.

The research results, showed that there was a positive development of public spending in the Libyan economy throughout the study period until the year 2013, after which it began to decline. The research also concluded that administrative spending in the general budget in Libya exceeded development spending throughout the study period. On the other hand, inflation rates in the Libyan economy, represented by the price index, witnessed a noticeable increase during the study period, and the general trend was positive. The general budget in the Libyan economy during the study period witnessed a noticeable surplus in most years except for the years 2002, 2013, and 2014 AD. In the rest of the years, public revenues were greater than public expenditures.

The general trade balance in the Libyan economy experienced a continuous surplus during the study period, except in the years 2014, 2015, and 2016. The Libyan economy also experienced a remarkable development in the exchange rate of the Libyan dinar against the US dollar during the study period, and its general trend was upward.

**Keywords:** economic balance, fiscal policy, monetary policy, Libyan economy, public spending, taxes.

المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	الشكر
	المستخلص
I	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
<b>الفصل الأول: التوازن الاقتصادي</b>	
14	تمهيد
15	المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي
15	المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي
16	المطلب الثاني: أشكال التوازن
18	المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي التقليدي
20	المطلب الرابع: التوازن في الفكر الكينزي
24	المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي
24	المطلب الأول: التداخل بين سوق الإنتاج وسوق النقود
25	المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات
27	المطلب الثالث: التوازن في سوق النقد
30	المطلب الرابع: التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود أنياً
40	المبحث الثالث: دور الميزانية العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي
40	المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وخصائصها
44	المطلب الثاني: دور الموازنة العامة في مالية الدولة
45	المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة
49	المبحث الرابع: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي
53	خلاصة الفصل



الفصل الثاني: السياسة المالية	
55	تمهيد
56	المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي
56	المطلب الأول: تعريف السياسة المالية
58	المطلب الثاني: الملامح التاريخية لتطور السياسة المالية
65	المطلب الثالث: السياسة المالية في النظام الإسلامي والنظام الاشتراكي والرأسمالي
68	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
68	المطلب الأول: الإيرادات الحكومية
82	المطلب الثاني: النفقات العامة
91	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومجالات التنسيق بينهما
101	المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي
101	المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني
105	المطلب الثاني: تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي
107	المطلب الثالث: تأثير السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي
108	المطلب الرابع: أهمية الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي
111	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: السياسة المالية في ليبيا وتطوراتها	
113	تمهيد
114	المبحث الأول: الخصائص العامة للاقتصاد الليبي
114	المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في ليبيا قبل اكتشاف النفط
115	المطلب الثاني: الاقتصاد الليبي بعد تصدير النفط
117	المطلب الثالث: أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي
123	المطلب الرابع: دور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي
127	المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020
127	المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020
130	المطلب الثاني: إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

133	المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020
137	المطلب الرابع: تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2020
142	المطلب الخامس: تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020
144	المبحث الثالث: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020
144	المطلب الأول: مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي
150	المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي
157	خلاصة الفصل
<b>الفصل الرابع: التحليل القياسي لفاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020</b>	
161	تمهيد
162	المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية
162	المطلب الأول: النموذج الاقتصادي النظري
165	المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المستخدم في البحث
167	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج البحث
168	المطلب الأول: الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث
180	المطلب الثاني: اختبار فاعلية السياسة المالية على التوازن الداخلي في الاقتصاد الليبي
188	المطلب الثالث: اختبار فاعلية السياسة المالية على التوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي
197	خلاصة الفصل
199	خاتمة
204	قائمة المراجع
216	قائمة الملاحق



---

# فهرس الجداول والاشكال

---

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
129	تطور الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	1.2.3
132	إسهام القطاع النفطي في تمويل الايرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	2.2.3
134	تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	3.2.3
138	تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	4.2.3
141	الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	5.2.3
143	تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	6.2.3
145	تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	1.3.3
148	تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	2.3.3
151	تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	3.3.3
154	تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020	4.3.3
170	الخصائص الاحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث	1.2.4
173	نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث	2.2.4
179	تحليل الارتباط بين متغيرات البحث	3.2.4
181	اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث	4.2.4
181	اختبار التكامل المشترك exogenous F test	5.2.4
182	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM	6.2.4

184	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS	7.2.4
185	نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	8.2.4
186	نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	9.2.4
186	نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	10.2.4
187	نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر	11.2.4
188	اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث	12.2.4
189	اختبار التكامل المشترك exogenous F test	13.2.4
190	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM	14.2.4
192	تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS	15.2.4
193	نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	16.2.4
194	نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	17.2.4
195	نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	18.2.4
195	نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر	19.2.4

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	التوازن في سوق السلع والخدمات	1.2.1
29	التوازن في سوق النقود	2.2.1
30	التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود	3.2.1
31	المسارات الممكنة لحركة توازن النظام الاقتصادي	4.2.1
32	زيادة الإنفاق العام في نموذج LM – IS	5.2.1
34	زيادة عرض النقود في نموذج التوازن العام	6.2.1
36	فعالية السياسة المالية في الحالة الكينزية (مصيدة السيولة)	7.2.1
37	آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والمزاومة الكاملة	8.2.1
38	السياسة النقدية المصاحبة للتوسع المالي	9.2.1
62	منحنى الطلب الكلي	1.1.2
62	منحنى العرض الكلي	2.1.2
101	الفجوة الانكماشية	1.3.2
103	الفجوة التضخمية	2.3.2
106	تأثير السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي	3.3.2
130	تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	1.2.3
133	إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.	2.2.3

135	تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	3.2.3
139	تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	4.2.3
146	تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	1.3.3
149	تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	2.3.3
152	تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020	3.3.3
155	تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020	4.3.3
169	الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث	1.2.4
184	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	2.2.4
187	نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares لاستقرار النموذج القياسي المقدر	3.2.4
193	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر	4.2.4
196	نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares لاستقرار النموذج القياسي المقدر	5.2.4



---

# مقدمة

---



تسعى أكثر الدول النامية لإحداث تعديلات جذرية في بنية هيكلها الاقتصادي والاجتماعي باتجاه تحسين مستوى المعيشة وتحقيق المزيد من التقدم والرفاه لأبناء شعبها وخاصة أصحاب الدخل المحدود. وتعد الوسائل التي تستعين بها هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل إحدى أهم هذه الوسائل هي السياسة المالية بأدواتها المتعددة من إنفاق عام وضرائب ورسوم وقروض وغيرها، فمن خلال السياسة المالية تستطيع الدولة توزيع الدخل القومي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نحو التوازن، عبر اقتطاع نسبة من الدخل القومي عن طريق الضرائب والرسوم واستخدامه عن طريق الإنفاق العام لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية مختلفة يتوقف عليها تطور المجتمع وتقدمه.

إن السياسة المالية تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، بسبب المكانة التي تحتلها السياسة المالية في العصر الحديث، والتي أصبحت أكثر تطوراً على ما كانت عليه في العصور القديمة، وهذا التطور نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير (John Maynard Keynes) (جون مينا ردي كينز 1936 في مؤلفه النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود)، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني آراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

من ذلك الحين تعتبر السياسة المالية عنصراً أساسياً في السياسة الاقتصادية للدولة في توجيه المسار الاقتصادي، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكيف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، بما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام، والسعي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه، في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

وتكمن الأهمية الاقتصادية للسياسة المالية نظراً للدور الفاعل الذي تقوم به لرفع معدلات تشغيل الأيدي العاملة وتحقيق النمو الاقتصادي الذي يساهم بدوره في خفض معدلات الفقر والبطالة، حيث تعمل السياسة المالية على رفد خزينة الدولة لتمكينها من القيام بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، والعمل على تحقيق التوازن في تقسيم موارد الدولة بين القطاع العام والقطاع الخاص للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يحفز الاستثمارات مما يزيد الطلب على العمل ويخفض معدلات البطالة.

كما أن السياسة المالية تستهدف مهاماً أخرى، منها حماية السلع المحلية وضبط المستوردات والمحافظة على المستوى العام للأسعار، وتستطيع أن تحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين عن طريق إعادة توزيع الإنتاج والدخول، وهذا يحسن من مستوى معيشة المواطنين من خلال زيادة مستوى الدخل

القومي وتحسين عدالة التوزيع في الاقتصاد الليبي مما يساهم في تحقيق التوازن العام والاستقرار الاقتصادي.

وقد برزت أهمية السياسات الاقتصادية الحكومية والتي تأتي في مقدمتها السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي منذ دعوة كينز إلى ضرورة تدخل الدولة لإعادة التوازن على المستوى الكلي. أما عن فعالية السياسة المالية، فتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنها كانت مثار جدل واسع بين الاقتصاديين وعلى رأسهم كينز والنقدون، حيث أكد الكنزيون المتشددون على أهمية السياسة المالية في التأثير على الإنتاج والعمالة بينما أكد النقديون على أهمية السياسة النقدية في التأثير على الإنتاج والعمالة، إلا أن شقة الخلاف بين هاتين المدرستين ضاقت كثيراً في السبعينات والثمانينات، حيث سلم الكنزيون بأن السياسة النقدية تؤثر في الإنتاج والعمالة، كما سلم النقديون بأن السياسة المالية تؤثر في الإنتاج والعمالة، ونظراً للدور الهام الذي يعول على السياسة المالية كأداة لإعادة التوازن الاقتصادي وتصحيح الاختلالات المختلفة المرتبطة به، وباعتبار أن ليبيا إحدى الدول النامية التي تتدخل الدولة في اقتصادها تحاول هذه الدراسة التعرف على اختبار نموذج قياسي لدراسة فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

### 1- إشكالية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على تقدير فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م، وذلك باختبار نموذج قياسي يسمح بالوقوف على حقيقة مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن العام في ليبيا خلال فترة الدراسة، خصوصاً وأن الاقتصاد الليبي تعرض في السنوات الأخيرة إلى أزمة مالية واقتصادية حادة تمثلت أبرز ملامحها بنضوب احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، وارتفاع عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات، إضافة إلى تراجع سعر الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم، وتدني معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة معدل البطالة، وهو ما يستدعي ضرورة البحث في الدور الذي لعبته السياسات المالية المطبقة في السابق في التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي قصد الوصول إلى تقدير التوجه السليم للسياسة الاقتصادية في ليبيا مستقبلاً بما يمكن من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الليبي تمكنه من المضي قدماً في مسار التطور والنماء.

ومن هذا المنطلق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

ما مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ( 1990 - 2020).

## 2- الأسئلة الفرعية للدراسة:

تطلق هذه الدراسة من الأسئلة الفرعية الآتية:

1. كيف أثر الإنفاق العام في ليبيا على مؤشرات التوازن الاقتصادي؟
2. ما مدى فعالية السياسة المالية المنتهجة في الاقتصاد الليبي على مؤشرات التوازن الاقتصادي؟
3. كيف تطور أداء أدوات السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات السياسية والاقتصادية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة؟
4. هل يعتبر غياب التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في ليبيا سببا في التأثير سلبا على فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي؟

## 3- فرضيات الدراسة:

تكون الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية من خلال اختبار الفرضيات التالية:

- تأثير الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في ليبيا كان محدودا نتيجة غياب الرشادة في تسيير المال العام.
- فعالية السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في ليبيا يعتبر ضعيفا نتيجة الاعتماد فقط على سياسة الإنفاق العام.
- ضعف فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي راجع لاختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي.
- عدم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية له أثر كبير على فعالية السياسة المالية في ليبيا.

## 4- أهمية الدراسة:

تعالج الدراسة موضوعاً هاماً في الاقتصاد الليبي يتعلق بفاعلية السياسة المالية نظرا لأهميتها في تحقيق التوازن الاقتصادي واختيار نموذج قياسي حديث لدراسة ديناميكية التفاعلات بين السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر الزمن، وأيضاً الدور الذي تلعبه السياسة المالية في البحث عن مصادر لتمويل الميزانية العامة لتغطية نفقاتها في ظل انخفاض أسعار النفط والذي يعتبر المصدر الوحيد في الاقتصاد الليبي.

## 5- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل الاتجاهات الرئيسية لأدوات السياسة المالية وأهدافها في ليبيا.
- تحليل وتقدير درجة اتجاه تفاعل السياسة المالية في ليبيا.
- تحليل وتقدير درجة واتجاه أثر السياسة المالية في ليبيا على المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة.

## 6- دوافع اختيار موضوع الدراسة:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقاً من الاعتبارات الآتية:

— نظراً لأهمية موضوع فعالية السياسة المالية وتأثيرها على التوازن الاقتصادي، جاءت هذه الدراسة من أجل المساهمة في النقاش العام بشأن هذه المسألة من خلال تحليل العلاقة بين مختلف متغيرات السياسة المالية والتوازن الاقتصادي في ليبيا.

— خلال العقدين الماضيين، أدى تزايد الاهتمام بدراسة آثار السياسة المالية إلى ظهور العديد من الأدبيات النظرية والقياسية على حد سواء، ولكن معظم هذه الدراسات تركز اهتمامها على الاقتصاديات المتقدمة وإدراج البلدان النامية في حالة الدراسات التي تستخدم البيانات المقطعية، كما أن هناك مشكلة مع معظم الدراسات وهي أنها لا تقوم باختبار آثار السياسة المالية مع الأخذ في الاعتبار كل من هيكل الضرائب والنفقات العامة أي أنها تركز على جانب واحد من نشاط الدولة وتتجاهل على الأقل جزئياً الجانب الآخر، وهذا ما دفع بنا إلى إسقاط الدراسة على ليبيا مع الأخذ بعين الاعتبار جميع متغيرات السياسة المالية مما يشكل إضافة جديدة للأعمال الأكاديمية.

## 7- حدود الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

**الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الليبي.

**أما الإطار الزمني للدراسة:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (1990 – 2020م) نظراً لكونها الفترة التي طبقت خلالها ليبيا مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط العوائد المالية للجباية العادية، إضافة إلى أن هذه الفترة شهدت مراحل تطبيق عدة مخططات تنموية وبرامج استثمارية

عمومية، وفي ذات الوقت نجد أن ليبيا عاشت وضعا اقتصادياً واجتماعياً صعباً في خلال فترة الدراسة ومن أهمها الحصار والعقوبات الدولية في قضية لكري فترة التسعينيات، وأيضا بعد ثورة السابع عشر من فبراير في سنة 2011م.

### 8- منهجية الدراسة:

ينتهج الباحث من خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي لوصف فعالية السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي، كما استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي بمخرجات برمجية E- views، وذلك من خلال اختبار نموذج قياسي لقياس اثر فعالية السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الكلي في ليبيا.

### 9- الدراسات السابقة:

كانت مسألة فعالية السياسة المالية والتوازن الاقتصادي محل اهتمام ودراسة كثير من الباحثين وخاصة على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فهي قليلة، وسيتم تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة مجموعات الأولى تتضمن الدراسات المحلية والثانية العربية والثالثة الأجنبية:

#### أولاً: الدراسات المحلية

##### 1 - دراسة (فوزى بشير الفيرس: 2021)

بعنوان "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بالاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2015" هدفت الدراسة التعرف على دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2015 واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، لقياس تطور واتجاه أدوات السياسة المالية بالإشارة إلى تطور واتجاه مؤشرات التوازن الاقتصادي، ولقد خلصت الدراسة بالجانب التحليل الوصفي إلى تزامن اتجاه الإنفاق العام والتضخم ارتفاعاً بأغلب فترة الدراسة إلا في سنوات معدودة، وتزامن اتجاه ارتفاع الإنفاق العام كذلك مع ارتفاع معدل البطالة إلا في سنوات معدودة، كما تزامن اتجاه الإيرادات العامة مع اتجاه الإيرادات النفطية انخفاضاً وارتفاعاً، بذلك يمكن القول أن ما أظهرته نتائج تقدير العلاقات بين المتغيرات كميًا يتوافق مع التحليل الوصفي للتطور واتجاه المتغيرات محل الدراسة، حيث ساهم الإنفاق العام بالأجل الطويل في ارتفاع معدل التضخم وخفض البطالة بنسبة ضعيفة لا تتناسب وحجم الإنفاق الذي تم ضخه بالاقتصاد خلال الفترة، أما بالأجل القصير فلقد كان للإنفاق أثر موجب على البطالة وكذلك الأثر على الميزان التجاري، أما بالنسبة للضرائب فلقد جاءت نتائج علاقتها متذبذبة بين تخفيض وارتفاع على جميع المتغيرات وضعيفة الأثر بالحالتين .

## 2 - دراسة (فاطمة التير، 2017)

بعنوان "تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990 - 2013"، تهدف الدراسة لمعرفة أثر السياسة المالية على معدل النمو في الاقتصاد الليبي، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في جمع وتصنيف البيانات وسرد الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج (الكمي) القياسي في تقدير أثر السياسة المالية على نمو الاقتصاد الليبي، وبناء نموذج للدراسة كدالة خطية (الإنفاق العام، الضرائب، الدين العام، الناتج المحلي الاجمالي)، وتم الاعتماد على البرنامج القياسي (Eviews.8) من أجل تقدير هذه العلاقة كمياً، وتوصلت الدراسة إلى أن الدالة الخطية هي أفضل تمثيل ممكن لنمط العلاقة بين حجم الإنفاق العام والضرائب والناتج الاجمالي المحلي، بالإضافة إلى ذلك أكدت الدراسة على تأثير الإنفاق العام والضرائب على الناتج المحلي الاجمالي الغير نفطي في ليبيا.

## 3 - دراسة (مخلوف مفتاح محمد 2016)

بعنوان "تقويم فاعلية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2020)، تهدف الدراسة إلى تقويم أداة السياسة المالية في الاقتصاد الليبي من خلال قياس أثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق والضرائب) على الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي)، والمستوى العام للأسعار (معدل التضخم المحلي)، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وأدوات التحليل الكمي ومن أجل التحليل القياسي استندت على تقنية التكامل المشترك وفقاً لأسلوب جوهانسون (Johnson co-Integration Testes)، وعلى نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، كما اعتمدت الدراسة على اختيار السببية لجرانجر (Granger Causality) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ الاعتماد على عوائد النفط في تمويل النفقات العامة لقلة عوائد الضرائب، وبإمكان ان تكون السياسة المالية سياسة توسعية في حالة تزايد عوائد النفط وانكماشية في حالة تراجع عوائد النفط، أما نتائج التطبيق القياسي بأن السياسة المؤثرة هي السياسة الإنفاقية خلاف السياسة الضريبية التي كانت غير مؤثرة نتيجة عدم تعديل الهيكل الضريبي.

## 4- دراسة (نصرالدين سالم الهمالي: 2013)

بعنوان " دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا " هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة المالية من خلال الإنفاق العام في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، واعتمد الباحث للوصول لهذا الهدف على الأسلوب التحليلي الوصفي حيث تم استعراض الجوانب النظرية

المتعلقة بالسياسة المالية والتنمية المستدامة بالإضافة إلى تحليل كافة البيانات والاحصاءات لمؤشرات التنمية المستدامة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نصيب الفرد من الدخل في ليبيا يعتبر مرتفعاً بالنسبة للجزائر وماليزيا، ومنخفضاً بالنسبة لباقي دول المقارنة، أما ما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية نجد أن الإنفاق على الرعاية الصحية ضعيف في ليبيا بالمقارنة للدول المقارنة حيث لم تتجاوز نسبة 3.9% من الدخل القومي.

5 – دراسة (سراج الخلاط: 2010)

بعنوان " السياسة الضريبية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 1990 – 2008 " تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فاعلية الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية في التأثير على الطلب الكلي من خلال الاستهلاك المحلي وذلك لمواجهة الفجوة التضخمية والانكماشية التي تصيب الاقتصاد من حين إلى آخر، والتعرف على حجم الإيرادات الضريبية وأهم ملامح النظام الضريبي الليبي، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي التحليلي للإيرادات العامة من سنة إلى أخرى ومقارنتها للإيرادات الضريبية والنفطية بالإيرادات العامة ومحددات الاستقرار الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ؛ أن العلاقة بين السياسة الضريبية والاستقرار ضعيفة، وأن الضرائب لا تتمتع بالمرونة الكافية لجعلها أداة لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

6 – دراسة (موسى الطويل 2010)

بعنوان "العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج الإجمالية المحلي في ليبيا (1962 – 2008)". تهدف الدراسة في معرفة العلاقة التي تربط الإنفاق العام وبين كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الغير النفطي في ليبيا، واستخدمت الدراسة التحليل الوصفي والتحليل القياسي، مستخدماً تقنية التكامل المشترك (cointegration) وفقاً لمنهجية Engle Granger، وأيضاً اختبار السببية Causality Granger Testes، لتحديد اتجاه السببية بين الإنفاق العام والناتج الإجمالي إلى الإنفاق العام، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في الأجل الطويل بين إجمالي الإنفاق العام والناتج الإجمالي الحقيقي، وأيضاً بين الإنفاق العام والناتج غير النفطي الحقيقي، وكان اتجاه هذه العلاقة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق العام، مما يعني انطباق قاعدة الاقتصادي الألماني فاجر (Wagner) على الاقتصاد الليبي.

7 – دراسة (طارق العربي: 2009)

بعنوان " أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1970 – 2006 " وهدفت الدراسة إلى معرفة أي مدى كانت السياسة المالية والنقدية فاعلتين في التأثير على النمو

الاقتصادي مستخدماً الإنفاق العام والضرائب كمؤشرات للسياسة المالية وعرض النقود ومعدل تغير الأتمان المصرفي كمؤشرات للسياسة النقدية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدم الباحث نموذج قياسي لقياس العلاقة الانحدارية بين النمو معبراً عنه بمعدل تغير الناتج كمتغير تابع، ومؤشرات السياسة المالية والنقدية السالفة الذكر كمتغير مستقل، واستخدم الباحث الانحدار المرهلي بطريقة المربعات الصغرى العادية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ أن السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر في النمو الاقتصادي ولا تعول عليها الحكومة الليبية كثيراً بدليل لم تجرى أي تعديل على الهيكل الضريبي لفترة طويلة من الزمن.

### ثانياً: الدراسات العربية

#### 1 – دراسة (الطيب الطاهر عبدالله 2020م)

بعنوان "أثر السياسات المالية على التوازن الاقتصادي في السودان 2008 – 2017م". استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف السياسة المالية وأثرها على التوازن الاقتصادي حيث توصل الباحث إلى أن السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية التي تم إتباعها (2008-2017م) كان لها مردود إيجابي في تخفيض عجز الموازنة في أغلب السنوات نتيجة لزيادة فنة بعض أنواع الضرائب وإلغاء بعض الإعفاءات الضريبية بالإضافة للسياسة الإنفاقية التي تم تطبيقها فيما يتعلق بترشيد الإنفاق العام، دخول البترول ضمن هيكل الإيرادات العامة مند بداية الألفينات انعكس إيجاباً على الموازنة العامة، السياسة المالية كان لها أثر كبير على مؤشرات التوازن الاقتصادي خاصة التضخم والميزان التجاري حيث توجد علاقة طردية بين السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي.

#### 2 – دراسة (بروي محدين: 2018)

بعنوان "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر ما بين 2000-2010"، تهدف الدراسة إلى محاولة معرفة مدى العلاقة التي تربط السياسة المالية بالتوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري كالنمو والتضخم والبطالة، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى استخدام الأساليب الإحصائية للدراسة القياسية كاختبار جدر الوحدة للتعرف على درجة التكامل للمتغيرات الاقتصادية، واختبار (ADF) جوهانس، ونموذج تصحيح الخطأ (VECM)، واختبار فرضياتها باستخدام برنامج Eviews، وتوصلت الدراسة أن في العشر السنوات الأخيرة من الدراسة مع ارتفاع أسعار النفط انتهجت الدولة السياسة المالية التوسعية في برنامج الانتعاش الاقتصادي تمكنت الدولة من إحداث نمو قوي وتضخم محدود وتخفيض في الدين العام الخارجي، وتبين من خلال الدراسة القياسية



أنه يوجد تكامل مشترك بين أدوات السياسة المالية (النفقات، الإيرادات) والمؤشرات الكلية على المدى الطويل.

3 – دراسة "أليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 2000 – 2018"، ورقة علمية بمجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، مج6، ع308:2-326.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، وتبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياسة المالية، وذلك من خلال أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة، وما تحققه من استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد، وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي. وقام الباحث بدراسة تحليلية للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة انطلاقاً من الإيرادات، النفقات، والموازنة العامة للجزائر، قسمت فترة الدراسة إلى اتجاهين بين التوسع الإنفاقي فترة (2000. 2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية سنة 2014، وخلصت الدراسة أن كلا الاتجاهين كان لهما أثر بالغ على العجز الموازي رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 2015 من رفع الضرائب وترشيد الإنفاق، ولم تحقق السياسة المالية لا التوازن الداخلي ولا التوازن الخارجي.

4 – دراسة (حسين ماجد الفتلاوي، 2017م):

هدفت الدراسة إلى معرفة أحجام تطورات الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد العراقي، وتقويم تأثيراتها وصفيًا وقياسيًا على متغير عرض النقد، وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن أن تقوم السياسة المالية عبر أدواتها بتكملة عمل السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من تأثير أدواتها المختلفة في عرض النقود وبالتالي فإنه يمكن الاعتماد على أوقات كثيرة على السياسة المالية في تحقيق أهداف تعد من صميم عمل السياسة النقدية.

5 – دراسة (شيببي عبدالرحيم وسمير بطاهر 2010)،

قاما بدراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث ومن خلال اختبار السببية لـ Granger لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو البطالة، فسي حين وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكداً بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر، كما قام الباحثان كذلك بدراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج باستخدام اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen، وقد تبين أن هناك استجابة سلبية

لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

6 - دراسة ( سعاد جواد كاظم، 2013م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقويم دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق، ومدى نجاحها أو عدمه في تحقيق معدلات النمو المرجوة ضمن أهداف الموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تباطؤ في نمو الإيرادات العامة للموازنة لمواكبة نمو الإنفاق العام، وذلك نتيجة لضعف مرونة الجهاز الضريبي واتساع دائرة الإعفاءات الضريبية والتهرب الضريبي، وتأثر الإيرادات النفطية بتغير أسعار النفط.

7 - دراسة (درواسي مسعود 2005)

بعنوان "دور السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 1990 - 2004م" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر: يهدف البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة اقتطاعاً وإنفاقاً وفق طبيعة الحاجة والتكامل بين القطاع العام والخاص وصولاً إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام وإنمائه. حيث تناول في هذا البحث مفهوم السياسة المالية وتطورها مع ذكر أدواتها المالية، وأيضاً تطرق إلى التوازن الاقتصادي وعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، وقام بدراسة تطبيقية حول السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004) وتمكن من خلال هذا البحث للوصول إلى الحلول الممكنة لاتباع سياسة مالية ناجحة تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

### ثالثاً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Aurodeep Nandi; 2019)

بعنوان (Fiscal policy and its role in targeting fiscal deficits and elastic inflation in India) "السياسة المالية ودورها في استهداف العجز المالي والتضخم المرن في الهند" تهدف الدراسة إلى التعرف على دور السياسة المالية في استهداف العجز المالي والتضخم المرن في الهند، وعلى الصورة المالية العامة: اختارت الحكومة المالية العامة لعام 2017، بينما اعتمد البنك المركزي في الوقت نفسه إطاراً تضخيمياً مرناً لاستهدافه، واستخدمت الدراسة نموذج التوازن العام الديناميكي العشوائي (DSGE) الذي تم معايرته للاقتصاد الهندي، والاعتماد على الدراسة الميدانية بعد إنشاء مساحة معلمة

البنك المركزي، وتوصلت الدراسة في أن التأثير على انتقال السياسة المالية لدرجات متفاوتة من نشاط السياسة النقدية بالنسبة لصددمات، النفقات العامة، السياسة النقدية، النشاط التجاري، ورأس المال لها الأثر التوسعي مع تقليل التداعيات التضخمية. والعكس صحيح بالنسبة للتدبير المالي التي تتطوي على تخفيضات ضريبية مما يؤدي إلى زيادة التضخم، وتسلب النتائج الضوء على التنسيق بين التدخل المالي و السياسة النقدية الأكثر نشاطاً على التضخم .

## 2- دراسة (Abdullah Ali Al- Masaeed&Evgeny: 2018)

بعنوان The Impact of Fiscal Policy on Economic Growth in Jordan during (the period 1990-2010) "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2010)"، تهدف الدراسة إلى معرفة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الاردني من خلال أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام، الإيرادات العامة، الدين العام الداخلي والخارجي)، واستخدمت الدراسة الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الصغرى (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والصادرات والإيرادات العامة لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني، كما توصلت الدراسة إلى أن الدين العام الخارجي له تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

## 3- دراسة (Keshab Bhattarai & Dawid Trzeciakiewicz; 2016)

بعنوان The macroeconomic effects of fiscal policy shocks in the United Kingdom during (the period 1987-2011) " الأثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية في المملكة المتحدة خلال الفترة من 1987-2011" ، وتهدف الدراسة إلى التعرف على تداعيات وصددمات السياسة المالية في اقتصاد المملكة المتحدة باستخدام وتقدير نموذج قياسي مطور وهو نموذج التوازن الديناميكي العشوائي (DSGE) لتحليل أدوات السياسة المالية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1987-2011)، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستهلاك والاستثمار يحققان أعلى مضاعف للناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير، بينما تؤثر ضريبة الدخل الرأسمالي والاستثمار العام للناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، عندما يكون معدل الفائدة الاسمي عند أدنى مستوى له ومساويا للصفر، كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام والاستهلاك وضرائب الدخل الرأسمالي تلعب دوراً مهماً في السيطرة على الدين الحكومي خلال فترة الدراسة.

4- دراسة (Ibrahim Mohamed;2012)

بعنوان ( The Impact Of Government Expenditures On Economic Growth In Jordan ) " أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2020) " ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2020) ، ولقد استخدم الباحث في دراسته بيانات السلاسل الزمنية حيث أخذ بيانات متغيراته من قاعدة بيانات البنك المركزي الأردني، توصلت الدراسة الى أن تأثير الإنفاق الحكومي الاستهلاكي سلبي في النمو الاقتصادي وعدم وجود تأثير للإنفاق الحكومي الاستثماري في النمو الاقتصادي.



---

# الفصل الأول

---

## التوازن الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور الميزانية العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الرابع: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر مفهوم التوازن الاقتصادي من أهم المحاور الأساسية التي يدور حولها النقاش في المدارس الاقتصادية المختلفة مع تطور الفكر الاقتصادي، ولذلك أهتمت النظرية الاقتصادية في تحليلاتها بمفهومه وأنواعه وكيفية تحقيقه، ول يتم تحقيق التوازن العام في الاقتصاد ككل فلا بد من الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية، باستخدام سياستها المالية في تحقيق التوازن في جميع الأسواق المختلفة وفي وقت واحد.

فبالنسبة لسوق السلع يتحقق التوازن عند تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي والذي يكون عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، ويتحقق التوازن النقدي عندما يتعادل الطلب على النقود مع العرض عليه، وكذلك التوازن في سوق العمل والذي يتحقق عند التعادل بين عرض العمل والطلب عليه إلى جانب التوازن في ميزان المدفوعات بحيث لا يكون هناك عجز أو فائض في الميزان وحتى تكتمل حلقات التوازن الاقتصادي يجب أن تكون الميزانية العامة في حالة توازن أيضاً أي أن تكون الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة، ولذلك فمن الضروري أن تكيف السياسة المالية أدواتها بما يتماشى ومتطلبات التوازن الاقتصادي. ولذلك فقد اختلف الاقتصاديين في نظرتهم لآليات تحقيق التوازن المنشود في الاقتصاد، فمنهم من يرى أن التوازن يحدث بصورة تلقائية والبعض يرى أن للدولة القدرة على تحقيق هذا التوازن وذلك بما لديها من أدوات متاحة، ولا يمكن إغفال السياسة المالية كأداة مهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: التوازن الكلي في النظام الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور الميزانية العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الرابع: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

## المبحث الأول

## التوازن في الفكر الاقتصادي

تنوعت نظرة الاقتصاديين حول الآلية التي يمكن بها الوصول إلى تحقيق التوازن المطلوب في الاقتصاد، فمنهم من يرى أن التوازن يحدث تلقائياً، ومنهم من يرى أن الدولة لها القدرة على تحقيق هذا الهدف وذلك بأدواتها المتاحة، مع عدم إهمال دور السياسة المالية كأداة مهمة في السعي لخلق التوازنات الاقتصادية.

## المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعد مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية القديمة التي ركزت عليه النظرية الاقتصادية، واهتمت أغلب هذه النظريات في تحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه. واختلفت المدارس الاقتصادية في كيفية تحديده والوصول إليه، وقد حظى موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

التوازن هو الوضع الاقتصادي والمالي الذي تتعادل عنده المؤشرات الكلية أو الجزئية أو كلاهما معاً عند نقطة معينة وإذا ما توفرت شروط وظروف معينة، عندما يحدث لأحدهما نقص أو زيادة مع ثبات غيره ونتيجة للتأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال قد يطول أجله أو يقصر إلى أن تحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى<sup>(1)</sup>.

ويعرف التوازن بأنه "الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للابتعاد عنه سيظل كما هو مالم تحدث أية مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك. ومن ثم يمكن القول بأن التوازن هو وضع ثبات نسبي"<sup>(2)</sup>، كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها<sup>(3)</sup>.

**مما سبق** يتضح أن التوازن الاقتصادي أصبح يمثل تحدياً أمام صانع القرار الاقتصادي والسياسي لما له من علاقة بمفاصل حياة ذلك المجتمع من استثمار وادخار ومعدلات البطالة والاستهلاك وغيرها، بحيث يصل بالاقتصاد إلى حالة استقرار تام في الأجل القصير، وتحقيق التوظيف الكامل واستقرار الأسعار والنمو المستمر في الأجل الطويل. وأصبح من الضروري على السياسة المالية التنسيق بين توازن ميزانية الدولة بما يتفق مع توازن الاقتصاد الوطني.

<sup>1</sup> - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990-2004، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص102.

<sup>2</sup> - نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد- للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000، ص22.

<sup>3</sup> - دانيال أرلوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص141.

المطلب الثاني: أشكال التوازن:

يأخذ التوازن الاقتصادي عدة أشكال ومجالات باختلاف وجهة نظر الاقتصاديين له، من حيث نوع التوازن المطلوب، وماهي وسائل الوصول إليه، ومن هذه الأشكال نذكر ما يلي:

1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي:

يهتم التوازن الجزئي بدراسة التوازن على مستوى الوحدات الاقتصادية الفردية مثل توازن المستهلك أو المنشأة أو القطاع، بحيث يتحقق التوازن عند المستهلك عندما يتصرف بشكل عقلائي ورشيد بحيث يتحصل على أعظم منفعة من إنفاق دخله، ويتم تحديد هذه المنفعة بعدة نظريات مفسرة لها، ومنها نظرية المنفعة الحدية ونظرية منحنيات السواء، أما توازن المنشأة يتحقق عند تعادل إيراداتها مع نفقاتها.

أما بالنسبة إلى التوازن الكلي فهي الحالة التي يتعادل فيها الطلب الكلي والذي يمثله الإنفاق الكلي للمجتمع من إنفاق استهلاكي وإنفاق حكومي وصافي الإنفاق الخارجي (الصادرات والواردات)، مع العرض الكلي والذي يمثله مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الوطني في خلال فترة زمنية معينة مضافا إليها الواردات من الخارج من سلع وخدمات<sup>(1)</sup>.

2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل<sup>(2)</sup>

التوازن في المدى القصير يقصد به هو ذلك الوضع الذي يتسم فيه بعض الخصائص منها:

— يتحدد سعر كل سلعة عند مستوى سعر توازني تكون فيه الكمية المطلوبة تساوي الكمية المعروضة منها في السوق.

— كل مستهلك يقوم بتعديل مشترياته من مختلف السلع بالكيفية التي يتحقق معها تساوي المنفعة الحدية لأي سلعة مع كل من المنافع الحدية للسلع الأخرى وفي حدود دخله المتاحة.

— يتحدد سعر كل مورد عند السعر التوازني في السوق، ويتساوى الناتج الحدي لكل مورد متغير في كل استعمالاته البديلة مع سعره في السوق، وإن التكاليف الحدية التي تتحملها أية منشأة عند إنتاج سلعة معينة سوف تتساوى مع الإيراد الحدي المتحصل عليه من بيع تلك السلعة، وتحقق بعض المنشآت أرباحاً اقتصادية كما تتحمل بعضها الآخر الخسائر وذلك لعدم توفر الوقت الكافي لإعادة تخصيص الموارد الثابتة.

<sup>1</sup> طيبي حمزة، محاضرات في مقياس تحليل الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة محمد بوضياف - المسيلة 2017، ص 8  
<sup>2</sup> ريتشارد هـ. ليفتويتش ترجمة عبدالحفيظ الزليطني نظام الاسعار وتخصيص الموارد، منشورات جامعة قاريونس، 1989، ص 508.



أما بالنسبة إلى التوازن في المدى الطويل فيتحقق عندما يتم توزيع جميع الموارد بالكيفية التي يتحقق معها تساوي نواتج إيراداتها الحدية مع أسعارها في كل أوجه استعمالاتها البديلة. ومن جهة أخرى تصبح جميع الموارد في المدى الطويل متغيرة وفي هذه الحالة يتم إعادة تخصيص الموارد المتغيرة من الصناعات الخاسرة إلى الصناعات الرباحة، وبذلك يتحقق أقصى إشباع للمستهلك بانتقال وحدات المورد إلى الحد الذي يتساوى عنده قيمة الناتج الحدي لذلك المورد في جميع استعمالاته البديلة.

### 3 - التوازن الساكن والتوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو ذلك الوضع الذي تستقر عنده جميع المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة بحيث لا يكون عامل الزمن مؤثر في ذلك ولا توجد أي ضغوطات أو قوى تعمل على تغيير ذلك الوضع، ولا ينشغل بمعرفة ما حدث قبل ذلك وما سوف يحدث بعد ذلك.

أما التوازن الحركي (الديناميكي) أستخدم بعد أن وجهت عدة انتقادات إلى النوع الأول حيث تدخل عامل الزمن فيه بتوفر ظروف وعوامل مناسبة ما يلبث أن يعطي المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل وظروف جديدة محل الاختلال الأول<sup>(1)</sup>.

### 4 - التوازن الناقص والتوازن الكامل

عندما يحدث التوازن عند مستويات أقل من مستوى التوظيف الكامل يطلق عليه التوازن الناقص، أي أن يتحقق هذا التوازن بالرغم من وجود بطالة لبعض من عناصر الانتاج وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة إلى كينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد<sup>(2)</sup>.

أما التوازن الكامل فهو يتحقق عندما يكون الاقتصاد في مستوى التوظيف الكامل، وهذه الوضعية تعد بالنسبة للكلاسيك هي الوضعية الطبيعية. أما بالنسبة لكنز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في حالة التشغيل الغير التام.

### 5 - التوازن المستقر والتوازن غير المستقر<sup>(3)</sup>

عندما يحدث اختلال في أي من الجانبين (الطلب أو العرض) مما يؤدي إلى الانحراف عن نقطة التوازن، فإذا عملت قوى السوق إلى العودة في اتجاه نقطة التوازن الأصلية فإنه يطلق على التوازن في هذه الحالة بأنه توازن مستقر، أما إذا عملت هذه القوى إلى الابتعاد عن نقطة التوازن الأصلية فيعرف

<sup>1</sup> - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 105 .

<sup>2</sup> - طيبي حمزة، مرجع سابق، ص 61.

<sup>3</sup> بلقاسم الطبولي وزينب المصري، مبادئ الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، الطبعة الأولى، 1993، ص 87.

التوازن في هذه الحالة بأنه التوازن غير المستقر.

**فيما سبق** يتضح أن التوازن بصفة عامة هدفه هو تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تطبيق سياسة إعادة توزيع الدخل وتحقيق التوازن بين مختلف الافراد والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة، والتأثير في الحالة الاقتصادية العامة وتسوية الاوضاع فيما بينهم بالتساوي.

والآن بعد التعرف على مفهوم التوازن وبعض أشكاله نستعرض المراحل التاريخية التي مر بها:

### المطلب الثالث: التوازن في الفكر الاقتصادي التقليدي (الكلاسيكي)

في أواخر القرن الثامن عشرة وأوائل القرن التاسع عشر ظهر الفكر الكلاسيكي على يد مجموعة من الاقتصاديين وهم آدم سميث وديفيد ريكاردو وجان ستيورات مل وروبرت مالتس وجون باتسيت ساي، وقد سادت كتاباتهم وكتابات اتباعهم وأطلق عليهم المدرسة الكلاسيكية حتى حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين وظهور كتابات جون مينارد كينز، أي أن اصطلاح الكلاسيك يطلق على جميع الاقتصاديين الذين سبقوا كينز<sup>(1)</sup>.

ويقترض الكلاسيك في تحقيق التوازن العام هو حيادية الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي ومن الأفضل ترك النشاط الاقتصادي بيد الافراد، حيث أعتقد الكلاسيك أن الأفراد من خلال سعيهم وراء مصلحتهم الشخصية يساهمون في تحقيق المصلحة العامة بطريقة غير مباشرة. اعتقادهم على أساس ان كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي فإن العرض الكلي لا بد من أن يتساوى مع الطلب الكلي عند وضع التوازن، وذلك طبقاً لقانون ساي<sup>(2)</sup>، حيث كان التركيز في التحليل الاقتصادي من خلال النظرية الاقتصادية الكلاسيكية على الوحدات الاقتصادية، أي على الفرد كمستهلك، وعلى الفرد كمنتج، وما يتصل بذلك من تحديد للطلب والعرض، والأسعار التي تتحدد للسلع والخدمات وأيضاً أثمان عناصر الإنتاج من خلال تفاعل العرض والطلب في الأسواق المختلفة، وهو الأمر الذي يهتم به الاقتصاد الجزئي، ولذلك لم يكن هناك اهتمام كاف بالاقتصاد الكلي<sup>(3)</sup>، وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن الكلاسيك لم يعترفوا بوجود الأزمات الاقتصادية أزمة الركود أو تضخم اقتصادي، وإنما اعتقدوا بحالة واحدة هي حالة التوظيف الكامل (عدم وجود بطالة) وكذلك اعتقادهم بصحة قانون ساي الذي ينفي وجود طاقة إنتاجية فائضة، وحتى وإن حدثت أزمات فإن الاقتصاد قادر على تجاوزها تلقائياً بفعل عوامل طبيعية كمرونة

<sup>1</sup> - علي عطية وفتحي ابوسدرة، الاقتصاد الكلي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي - ليبيا، 1998، ص108.  
<sup>2</sup> - أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي - أساسيات تطبيقات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص137  
<sup>3</sup> - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007، ص117.

الاسعار والأجور والفائدة<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة للتحليل النقدي عند الكلاسيك فلا أثر للنقود في تحديد حجم الإنتاج والاستخدام، ونسب التبادل بين السلع والخدمات في السوق، طالما أن كل ذلك يتحدد بعوامل حقيقية، وتؤثر النقود فقط على المستوى العام للأسعار، فهي تسهل عمليات التبادل للسلع الحقيقية والخدمات في السوق، فالنقود بالمفهوم الكلاسيكي عبارة عن وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة وليس لها من وظيفة أخرى في الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساوياً لسعر التكلفة، من هنا يتضح أن الفكر التقليدي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به (قانون ساي)، أي أن حجم الإنتاج المعروض سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستناداً إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافأ فيه النفقة الحدية من الإنتاج الحدي<sup>(3)</sup>، في ظل هذه الشروط والافتراضات يتحقق حسب الكلاسيك التوازن الداخلي والخارجي.

### 1- التوازن الداخلي

إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يعتبر شرطاً ضرورياً لصحة قانون ساي ومنه لتحقيق شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وان النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزونا للقيمة، إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، ومنه يتضح أن لا هناك تسريب من الدخل إلى الادخار لأن هذا الأخير يذهب إلى الاستثمار مباشرة، حيث أن الادخار شكل من أشكال الإنفاق أي أنه يمثل الإنفاق على مشتريات سلع رأسمالية، أي أن الأشخاص الذين يستثمرون هم أنفسهم الذين يدخرون، أي أن كل ادخار يتحول إلى استثمار وبصورة تلقائية، وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور وسعر الفائدة.

كما يرى الكلاسيك أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية في حالة البطالة المؤقتة يمكن أن ينجم أيضاً من ارتفاع المستوى العام للأسعار مع بقاء الأجور الأسمية دون تغيير أو مع ارتفاعها بدرجة أقل من

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص ص 81،82.

<sup>2</sup> - ضياء م الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص 47.

<sup>3</sup> - دور واسي، مرجع سابق، ص 107.

ارتفاع مستوى الأسعار. وهذا الارتفاع في الأسعار يمكن أن يحدث من خلال زيادة عرض النقود في إطار سياسة نقدية فعالة<sup>(1)</sup>.

## 2- التوازن الخارجي

من أهم اهتمامات الكلاسيك في تحليلاتهم هي فكرة التوازن الخارجي حيث حظيت باهتمام كبير في فكرادم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة، حيث أن حرية التجارة تعطي فرصة للبلد في التوسع في حجم السوق، وتخصص كل دولة في إنتاجها للسلع بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها ويعطيها قدرة تنافسية وزيادة في صادراتها، وحسب نظرة الكلاسيك فإن العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات، والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمبادئهم بالحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها إلى اقتصاديات الدول الأخرى. أستند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب، والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن<sup>(2)</sup>.

## المطلب الرابع: التوازن في الفكر الكنزي

ظهر كينز بنظرية في العمالة والنقود والفائدة، وأسهم بها في تطور الفكر الاقتصادي على المدى الطويل، وقد كان لهذه النظرية العامة الصدى القوي في ذلك الوقت حتى أنها اعتبرت ثورة فكرية كينزية، فقد برزت أفكاره في كتابه النظرية العامة للاستخدام والنقود والفائدة عام 1936م، والتي اعتبرت أهم حدث في تاريخ الفكر الاقتصادي في القرن العشرين، وقد قاد كينز في كتابه هذا إلى بروز نظرية الدخل بشكل طغى على التحليل الكلاسيكي القديم ودفع بعلم الاقتصاد نحو دراسة الدخل والعوامل المحددة له والاهتمام به على مختلف المستويات<sup>(3)</sup>.

إن أغلبية الأسس التي بنا عليها كينز أفكاره تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي وضعها الكلاسيك ومن أبرزها قانون ساي بأن العرض يخلق الطلب مساو له، والعرض يتجه تلقائياً نحو التشغيل الكامل، بحيث أن التوازن يحدث عند مستوى التشغيل الكامل. لكن كينز انتقد فكرة التشغيل التام والتي أثبتت عدم

<sup>1</sup> - أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص240.

<sup>2</sup> - علي عثمان صالح محمد، سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على التوازن الاقتصادي في السودان، جامعة أم درمان، 2017.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 48.

صلاحيتها من خلال أزمة 1929، التي نتج عنها بطالة كبيرة وعليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستخدام التام.

أثبت كينز في نظريته العامة للنقود والفائدة والتوظيف أن هناك ميلاً متأسلاً في النظام الرأسمالي يقوده لعدم التوازن، وهو ميل نابع من آليات النظام الرأسمالي الداخلية بسبب الأزمات الاقتصادية التي تنشأ من جراء عدم التناسب بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ولما كان هذا النظام غير من ذاته أن يصلح هذا الخلل فقد نادى بضرورة تدخل الدولة باعتبارها الجهاز الوحيد القادر على أن يلعب دور الموازن<sup>(1)</sup>.

افترض كينز وجود سياسة حيادية يمكن للدولة إتباعها من أجل المحافظة على المستوى العام للطلب الفعال، فهو يقول إن الدولة مهمة التنسيق بين الميل للاستهلاك وبين مسببات الاستثمار، كما أن عليها ترك بقية الأمور ليجري تقريرها عن طريق القوى الاقتصادية الحرة، أي أن مهمة السياسة الاقتصادية هو محاولة تسوية الطلب لموارد الاستثمار بالعرض<sup>(2)</sup>.

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو

التالي:

### 1 . التوازن الداخلي

تؤكد النظرية الكينزية على ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل ولم يذهب إلى الاستهلاك، وفي نفس الوقت فإن الجزء المتبقي من الناتج الذي لم يذهب إلى الاستهلاك يذهب إلى الاستثمار كما موضح في المعادلة التالية<sup>(3)</sup>:

$$Y = E = C + I \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C + S \dots\dots\dots 2$$

<sup>1</sup>- وديع طوروس، 2013

<sup>2</sup>- ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 94.

<sup>3</sup>- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص 350، 353.

$$S = I \dots\dots\dots 3$$

حيث أن: Y: الدخل S: الادخار I: الاستثمار C: الاستهلاك E: الإنفاق

ومن المعادلة (3) يتحقق شرط الأساس للتوازن الاقتصادي وهي  $I = S$  . وإن جوهر المساواة

بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيرات في الدخل حتى يصل إلى مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنه انطلق من وضعية الاختلال نافعياً بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب التركيز في الطلب على أموال الاستثمار اللازم للوصول إلى حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المطلوب من الادخار<sup>(1)</sup>.

إن شرط التوازن في النظرية الكينزية يكون عند تساوي طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا يحدث بافتراض ثبات الاستهلاك في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة<sup>(2)</sup>.

يتضح مما سبق أن التحليل الكينزي رفض فكرة أن الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائياً على أساس التغير في سعر الفائدة عند التقليديين، ويرى كينز أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنما تحدد في العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأن سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها<sup>(3)</sup>.

ومن هنا يتضح الاختلاف بين آراء الكلاسيك والكينزيين حول مسألة التوازن، حيث يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يصل إلى التوازن دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وحتى لو حصل أي اختلال فسيعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى، الأمر الذي رفضه الكينزيين بحيث يرون أنه من الممكن حدوث التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند المستوى الأقل من التوظيف الكامل.

## 2 - التوازن الخارجي:

يرى الاقتصاديون بشكل عام على أن تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعتبر من أهم الأهداف الأساسية التي تسعى السياسات الاقتصادية للوصول إليه.

لقد حاول الكينزيون في تحليلهم لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي علي فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها هي القاعدة الأساسية لمعظم السياسات الاقتصادية لإحداث تغيرات في مستوى الإنتاج

<sup>1</sup>- رفعت المحجوب, الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، ص80.

<sup>2</sup>- المرجع السابق

<sup>3</sup>- درواسي، مرجع سابق ص111، 2005

والتوظيف والذي بدوره ينعكس على الوضع الخارجي.

وكما أشرنا سابقاً أن كينز أكد على ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق، ولو كان هناك تدخل من الحكومة وكان الاستثمار أكبر من الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أن الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإن التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحقن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية<sup>(1)</sup>:

$$Y = C + S = C + I \quad \longrightarrow \quad S = I \quad \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C + S + T = C + I + G \quad \longrightarrow \quad S + T = I + G \quad \dots\dots\dots 2$$

$$Y = C + S + T + M = C + I + G + X \quad \longrightarrow \quad I + G + X - M = S + T \quad \dots\dots\dots 3$$

الدخل : Y ، الضرائب: T ، الاستثمار: I ، الادخار: S ، الاستهلاك: C ، الإنفاق الحكومي: G ،  
الواردات: M ، الصادرات: X

وهكذا إذا حدث فائض في ميزان المدفوعات فسيتم علاجه ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل، وبما أنه من محددات الطلب الكلي فإن الطلب على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى زيادة في الأسعار بالداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فاعلية مضاعف التجارة الخارجية، كما أن حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد<sup>(2)</sup>.

مما سبق يتضح جلياً اختلاف الآراء بين الكلاسيك والكنزيين حول موضوع التوازن، حيث يرى الكلاسيك أن التوازن في الاقتصاد يكون دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وعند حدوث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى، أما الكنزيين يرون أنه يمكن للاقتصاد أن يكون في حالة توازن عند أي مستوى غير ذلك المستوى المحقق للتوظيف الكامل.

<sup>1</sup>- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977، ص133.

<sup>2</sup>- درواسي، مرجع سابق، ص112.

## المبحث الثاني

## التوازن الكلي في النظام الاقتصادي

على مستوى الاقتصاد الوطني هناك أربعة أسواق أساسية هي سوق الانتاج، السوق النقدي، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، ويتحقق التوازن العام على مستوى الاقتصاد الوطني إذا تحقق التوازن في جميع الأسواق الأربعة في آن واحد<sup>(1)</sup>، وإن تحقيق التوازن في أحد الأسواق يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق التوازن العام ولكنه غير كاف، ونظراً للعلاقة الوثيقة بين سوق الانتاج وسوق النقد لما لهما تأثير كبير على التوازنات الاقتصادية للدول نتيجة للتعاملات الاقتصادية فيما بينهما سوف نكتفي بهما في هذه الدراسة، حيث يتحقق التوازن الكلي عندما يتم التوازن في كلا السوقين معاً، وفي نفس الوقت أن أدوات السياسة المالية والنقدية لهما دور كبير في تحقيق التوازن العام (الداخلي – والخارجي).

في البداية سوف نستعرض أولاً للتداخل بين السوقين، ومن ثم سوق الإنتاج (السلع والخدمات)، وكيفية اشتقاق منحنى IS، ثم دراسة السوق النقدي مع كيفية اشتقاق منحنى LM، ثم التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود أنياً.

## المطلب الأول : التداخل بين سوق الإنتاج وسوق النقود

إن التحليل الجزئي وقف عاجزاً عن تحقيق التوازن العام من خلال التوازنات الجزئية الأمر الذي يفرض وقفة جادة لدراسة التوازن الاقتصادي العام.

لنفرض مثلاً أن عرض النقود ازداد في حين بقي الطلب عليه ثابتاً والتحليل الجزئي في سوق النقود يفرض في هذه الحالة بتخفيض سعر الفائدة، ولكن إذا نظرنا إلى الأثر الغير مباشر في سوق السلع والخدمات فنلاحظ أن انخفاض سعر الفائدة سيؤدي إلى زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات وكذلك زيادة الاستثمارات، فيزداد الدخل بمقدار يحكمه المضاعف وهذا بدوره يؤثر على سعر الفائدة<sup>(2)</sup>.

حسب النظرية الكلاسيكية أن سعر الفائدة يتحدد بناءً على تقاطع الادخار مع الاستثمار ولكن بين الحلقة المفرغة بين مستوى الدخل وسعر الفائدة لم يؤدي هذا إلى تحديد سعر الفائدة، ومن جهة أخرى يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد من خلال الطلب على النقود وعرض النقود على أن يتم معرفة مستوى الدخل، ولكن لمعرفة مستوى الدخل تتطلب معرفة حجم الاستثمار والذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة لنصل في النهاية إلى حلقة مفرغة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل.

<sup>1</sup> - محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 231.

<sup>2</sup> - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 350، 353.



مما سبق يتضح أن هناك اختلاف بين الكلاسيك والكنزيين حول المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية، حيث يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة يتحدد عن طريق القوى الحقيقية للادخار والاستثمار، بينما يرى كينز أن سعر الفائدة مرتبط بتفضيل السيولة وعرض النقود، ويعتبر كينز أن العلاقة بين الادخار والاستثمار هي التي تحدد الدخل التوازني.

### المطلب الثاني: التوازن في سوق السلع والخدمات<sup>(1)</sup>

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ( وهو ما يسمى بالقطاع الحقيقي) عندما يتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي(الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط) مع ثبات المستوى العام للأسعار في هذه السوق، إذ تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي بالمنحنى (IS)، وإن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل مستويات من الدخل وسعر الفائدة وتجعل سوق السلع والخدمات في حالة توازن.

الطلب الكلي: الدخل الوطني(من جانب الطلب) = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الإنفاق الحكومي(على السلع والخدمات) + الصادرات<sup>(2)</sup>.

$$Y_d = C + I + G + X \dots\dots\dots 1$$

العرض الكلي: الدخل الوطني(من جانب العرض) = الاستهلاك + الادخار + الضرائب + الواردات.

$$Y_s = C + S + T + M \dots\dots\dots 2$$

بما أن الطلب الكلي = العرض الكلي فإن:

$$Y_D = Y_S = C + I + G + X = C + S + T + M \quad \text{وبافتراض أن:}$$

$$X = M \leq \text{الاقتصاد مغلق} \quad \text{—} \quad T = G \quad \text{—} \quad \text{الميزانية متوازنة} \leq$$

$$\text{—} \quad \text{الاستثمار} = \text{الادخار، أي } S = I$$

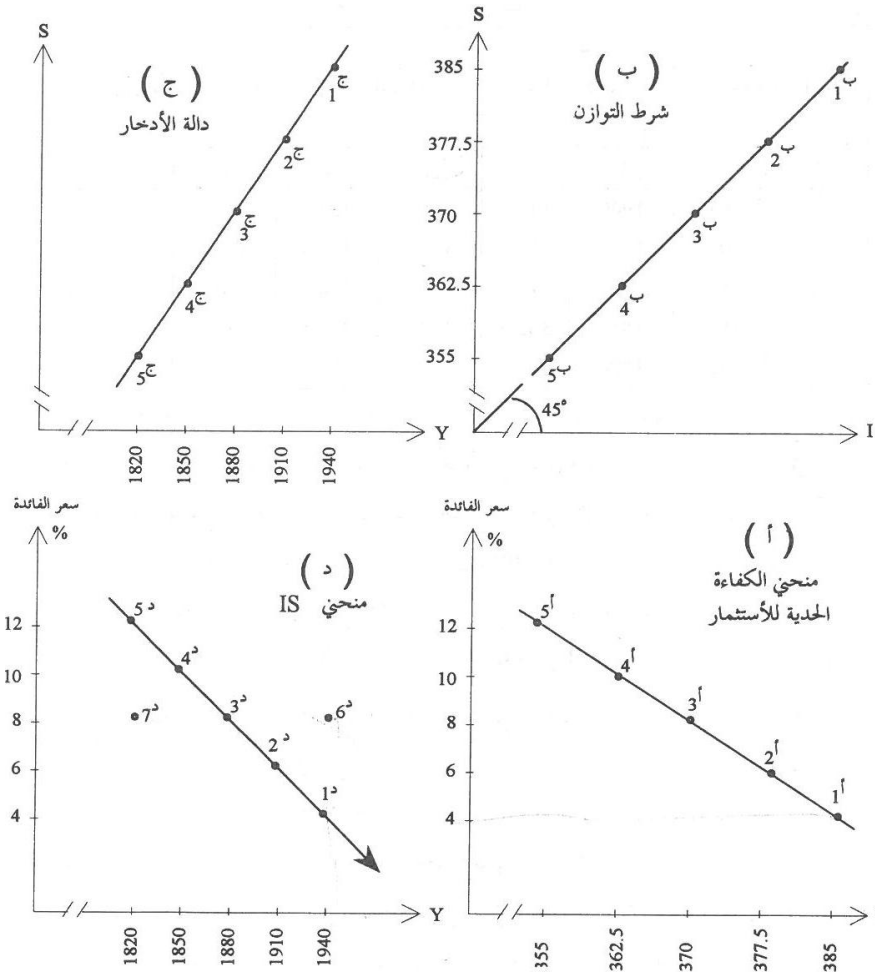
بافتراض أن الطلب على الاستثمار مرن بالنسبة لسعر الفائدة (r) فإن دالة الاستثمار أو منحنى الكفاية الحدية للاستثمار يبين العلاقة بين الطلب على الاستثمار وسعر الفائدة كما هو موضح في الشكل رقم (1.2.1) الجزء (أ) ويمكن كتابة معادلته (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في دالة

$$\text{الاستثمار) كما يلي: } I = I(r) \dots\dots\dots 3$$

<sup>1</sup> - مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996، ص ص 267، 271.

<sup>2</sup> - الناقة أحمد، يسري عبدالرحمن، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص ص 60، 73.

الشكل رقم (1.2.1): التوازن في سوق السلع والخدمات<sup>(1)</sup>



المصدر: د. عبدالفتاح أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل الغربي ص 272

أما بالنسبة للادخار (S) فهو يعتمد على مستوى الدخل الحقيقي، فلو كتبنا دالة الاستهلاك مع ثبات العوامل الأخرى عليه كما يلي:

$$C = C(y) \dots\dots\dots 4$$

وبالتالي يمكن كتابة دالة الادخار كما يلي : 5

$$S = Y - C(y) \dots\dots\dots 5$$

مما يعني أن شرط التوازن في سوق الإنتاج (السلع والخدمات) هو التساوي بين الاستثمار المخطط (I) والادخار المخطط (S) والمبين رياضياً كما يلي: 6

$$I(r) = Y - C(y) \dots\dots\dots 6$$

تمثل المعادلة (6) شرط التوازن في سوق السلع والخدمات، كما أن يكون سعر الفائدة (r) وكذلك مستوى الدخل الحقيقي (y) عند مستوى معين يحقق هذه المعادلة. حيث يتضح من الشكل (1.2.1) أنه عند سعر فائدة معين (r<sub>0</sub>) يتحقق استثمار محدد (I<sub>0</sub>) عند مستوى دخل معين (y<sub>0</sub>)، عند انخفاض سعر

<sup>1</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل الغربي، 1996، ص 272.

الفائدة ( $r_1$ ) فإن الطلب على الاستثمار يرتفع إلى ( $I_1$ ) ويكون مستوى الدخل التوازني ( $y_1$ ) عند قيمة يحددها مضاعف الإنفاق الاستثماري.

في الجزء (ب) من نفس الشكل (1.2.1) ، يمكن أن نلاحظ التعادل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة بين الادخار وحجم الدخل الحقيقي، وأخيراً الجزء (د) يمثل منحنى ( $S$ ) والذي يمثل الشكل الهندسي للقيم المناسبة والموضحة للعلاقة بين الدخل الحقيقي ( $y$ ) وسعر الفائدة ( $r$ ) والمحقة للتعادل بين الادخار والاستثمار المخططين وبالتالي نتحصل على منحنى ( $IS$ ) والذي يمثل التوازن في سوق السلع والخدمات.

وبالنظر لمنحنى ( $IS$ ) في الشكل (1.2.1) نلاحظ ما يلي:

– منحنى ( $IS$ ) يمثل الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك عند مستويات مختلفة من أسعار الفائدة مع ثبات المستوى العام للأسعار.

– ميل منحنى ( $IS$ ) سالب لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل التوازني، ولأن العلاقة عكسية بين معدل الفائدة والطلب على الاستثمار والعلاقة طردية بين الطلب على الاستثمار ومستوى الدخل فالعلاقة عكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، وكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لمعدل الفائدة كلما كان منحنى ( $IS$ ) أقل انحداراً<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: التوازن في سوق النقد

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع العرض الكلي، ويتحدد بذلك سعر الفائدة التوازني، والطلب على النقود ( $MD$ ) هنا يعبر عن تفضيل الأفراد للسيولة وتحدد بدافع المعاملات اليومية والمضاربة، أما العرض النقدي ( $MS$ ) فتتحكم فيه السلطات النقدية كالبنك المركزي وهو الذي يحدد ويراقب الكمية المعروضة من النقد في الاقتصاد باعتباره المسيطر الوحيد على كمية النقود المتداولة.

وشرط التوازن في هذا السوق هو  $MD = MS$ ، وبما أن الطلب على النقود إما أن يكون من أجل المعاملات ( $L_1$ )، ويمكن أن يكون بهدف المضاربة (الاكتناز) ( $L_2$ )، فيمكن صياغة ذلك رياضياً كما يلي:

$$MD = L_1 + L_2 = L_2(r) + L_1(y) \quad \text{فيكون شرط التوازن:}$$

$$MS = MD = L_1(y) + L_2(r)$$

<sup>1</sup> عبدالفتاح ابوحييل، مرجع سابق، ص 273.

وتشير العلاقة السابقة إلى أنه في حالة ثبات عرض النقود، فهناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي ( $y$ ) وسعر الفائدة ( $r$ ) وتعتبر هذه العلاقة عن شرط التوازن في سوق النقود ويعبر عنها بالمنحنى (LM) والذي موضح في الشكل رقم (2.2.1).

من الشكل البياني رقم (2.2.1):<sup>(1)</sup>

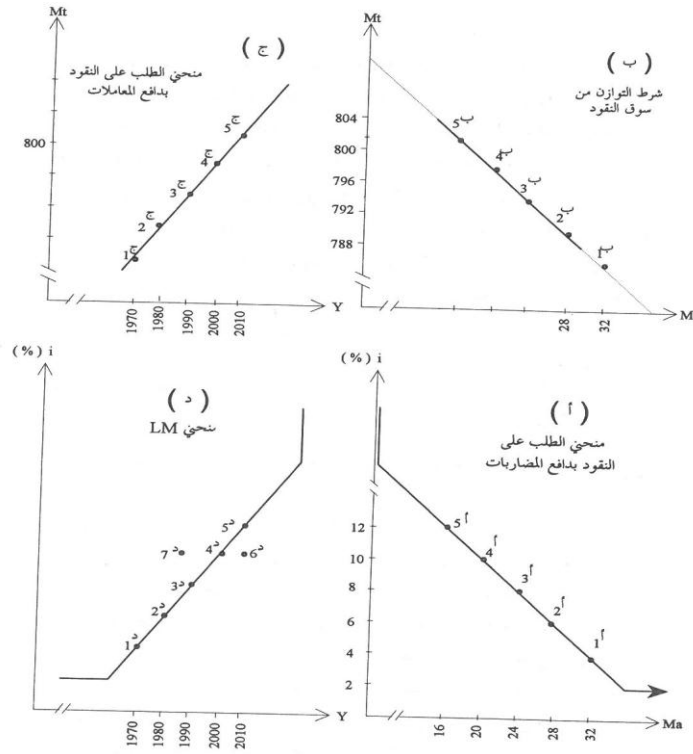
نلاحظ في الجزء (أ) من الرسم يمثل الطلب على النقود من أجل المضاربة في حالة تم تحديد سعر الفائدة ( $r$ ) ويكون ميله سالب لوجود علاقة عكسية بينهما، أما الجزء (ب) فهو يمثل الجزء المتبقي من عرض النقود الذي يمكن استخدامه في جانب المعاملات، أما الجزء (ج) يوضح العلاقة الطردية بين مستوى الدخل الحقيقي ( $y$ ) وبين الطلب على النقود من أجل المعاملات ويوضحها الخط البياني OD. أما الجزء (د) يبين منحنى (LM) الذي يوضح جميع التوليفات الممكنة من سعر الفائدة ومستوى الدخل التي يتعادل عندها كل من الطلب الكلي على النقود والعرض من النقود. ومن منحنى (LM) نلاحظ ما يلي:

1 - أن ميل منحنى (LM) موجب مما يدل على وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة ( $r$ ) والدخل الحقيقي ( $y$ )، وهذا يعود إلى أن زيادة الدخل الحقيقي سيزيد الطلب على النقود بدافع المعاملات، وكلما كانت كمية النقود المعروضة ثابتة كلما أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على النقود بدافع المضاربة وهذا يحدث عند زيادة أسعار الفائدة.

2 - ويعتمد شكل منحنى (LM) على شكل كل من منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة وكذلك شكل منحنى الطلب بدافع المعاملات فنجد المنحنى يتجه إلى لانهائي المرونة وموازيًا المحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل، وسوف يكون الطلب على النقود من أجل المعاملات منخفضاً، بينما يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة مرتفعاً الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل مصيدة السيولة، التي تعني عدم إمكانية الاستمرار في تخفيض سعر الفائدة بعد الوصول إلى المصيدة. كما أن انخفاض مستويات الدخل لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة إلى أقل من ذلك المستوى المحدد عند فخ السيولة، ويطلق على هذه المنطقة من منحنى (LM) اسم فخ السيولة أو مصيدة كينز.

<sup>1</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، مرجع سابق، ص 371.

الشكل رقم (2.2.1): التوازن في سوق النقود<sup>(1)</sup>



المصدر: د. عبدالفتاح أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل العربي ص 371

3 - يكون منحنى (LM) موازياً للمحور العمودي عند المستويات المرتفعة من الدخل، وذلك لأن كمية النقود المعروضة تكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة في ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها، ويطلق على هذه المنطقة من منحنى (LM) باسم المنطقة الكلاسيكية لأن النظرية التقليدية تفرض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط وليس لها علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.

4 - إذا استبعدنا منطقة مصيدة كينز والمنطقة الكلاسيكية فسنجد أن منحنى (LM) يتجه متزايداً بعلاقة طردية بين مستويات الدخل وسعر الفائدة.

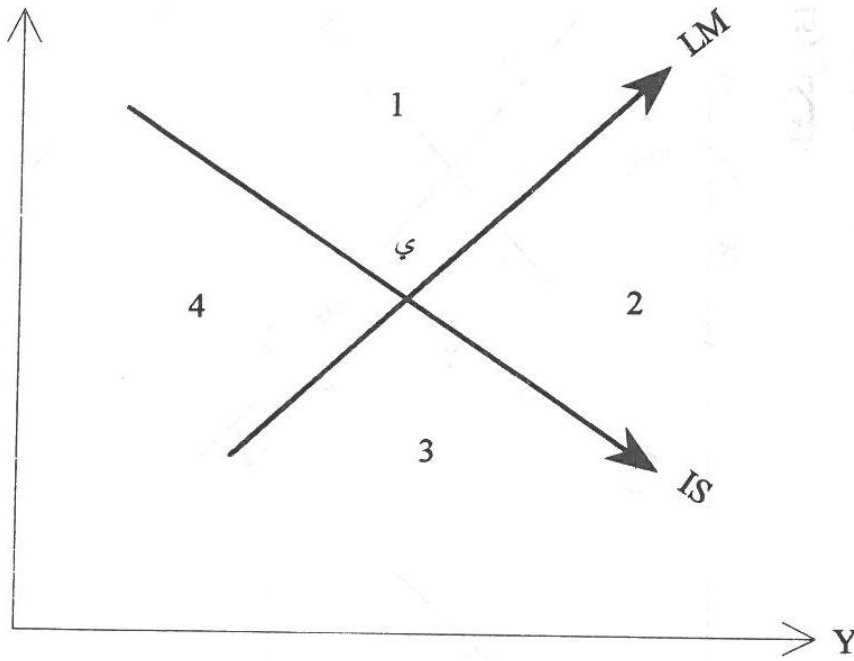
5 - إن الزيادة في عرض النقود سوف يحدث خلل في سوق النقد، ولكي يعود إلى التوازن من جديد يجب أن تحدث زيادة في الطلب على النقود، وهذا لا يحدث إلا بانخفاض سعر الفائدة أو زيادة الدخل فسوف ينتقل منحنى (LM) إلى اليمين ويحدث العكس تماماً انتقال منحنى (LM) إلى اليسار في حالة افتراض انخفاض العرض النقدي، وعلى الرغم من انتقال منحنى (LM) فإنه يظل عمودياً في المنطقة الكلاسيكية وأفقياً عند مصيدة كينز.

<sup>1</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، مرجع سابق، ص 389.

المطلب الرابع: التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود أنياً (التوازن في الاقتصاد الوطني)

بعد ما وضعنا العلاقة بين مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي تحقق التوازن في سوق السلع والخدمات (منحنى الاستثمار - الدخل) (منحنى IS)، وبين مستوى الدخل ومعدل الفائدة التي تحقق التوازن في السوق النقد (منحنى عرض النقود والطلب عليها) (منحنى LM)، وسنتناول في هذه الجزئية التوازن في الاقتصاد الوطني (التوازن في سوقي السلع والخدمات - والنقود).

الشكل رقم (3.2.1): التوازن في سوقي السلع والخدمات والنقود<sup>(1)</sup>



المصدر: د. عبدالفتاح أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل العربي ص 388

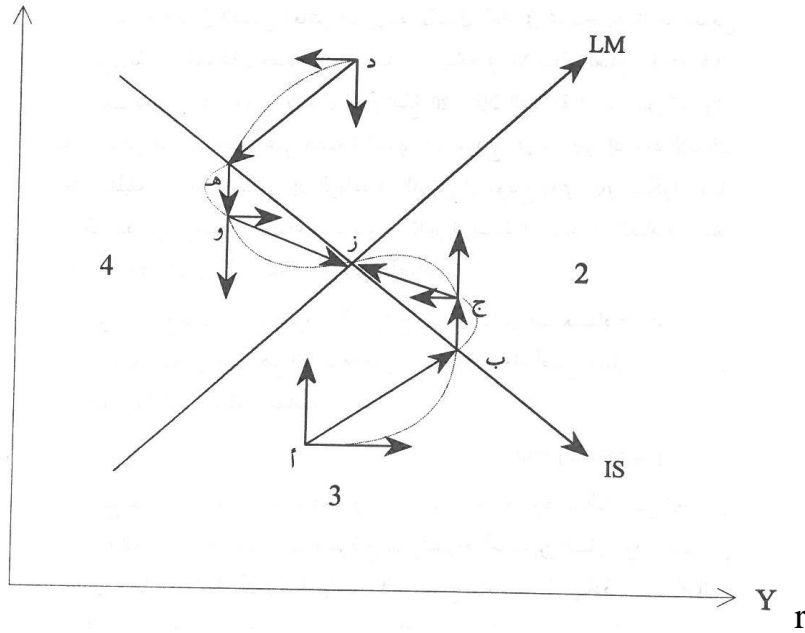
يوضح الشكل السابق (3.2.1) أن النقطة (ي) هي نقطة التوازن الوحيدة لكلا السوقين (LM) و (IS)، وأي توليفات أخرى من الدخل الحقيقي وسعر الفائدة هي نقاط عدم توازن، وإذا كان هناك أي اختلافات عن وضعية التوازن، فإن بعض القوى ستفاعل فيما بينها بطريقة تؤدي إلى استعادة التوازن<sup>(2)</sup>، وقد تم تقسيم الشكل (3.2.1) إلى أربع أقسام تحمل الأرقام من (1) إلى (4) ونستطيع أن نحدد خصائص أي نقطة تقع في هذه الفراغات الأربعة، وفي ضوء هذه الخصائص نستطيع تتبع المسارات الممكنة التي يأخذها النظام الاقتصادي للوصول إلى الوضع التوازني كما في الشكل (4.2.1) وللبرهان على ذلك نفترض أن<sup>(3)</sup>:

<sup>1</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، مرجع سابق، ص 389.

<sup>2</sup> Raj Kumar, "International Economics " Excel Books, New Delhi, 2008, p.69

<sup>3</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، مرجع سابق، ص 389.

الشكل رقم (4.2.1): المسارات الممكنة لحركة توازن النظام الاقتصادي<sup>(1)</sup>



المصدر: د. عبدالفتاح أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل العربي ص 391

أ - لنفترض أن النظام الاقتصادي كان عند نقطة (أ) تقع في الفراغ (3) في الشكل (4.2.1) وتتميز هذه النقطة بوجود فائض في الطلب على السلع والخدمات والذي يؤدي إلى زيادة في الدخل كما هو مشار إليها بالسهم الأفقي الذي تعد النقطة (أ) هي نقطة الأصل بالنسبة له، وأيضاً هناك فائض في الطلب على النقود الذي ينتج عنه ارتفاع في سعر الفائدة كما هو مشار إليه بالسهم العمودي المبتدئ من النقطة (أ) في الشكل (4.2.1)، ارتفاع كل من  $(r, y)$  يؤدي إلى انتقال النظام الاقتصادي إلى النقطة (ب) عبر الخط الواصل بين النقطتين (أ) و (ب).

وعند هذه النقطة (ب) فسيكون هناك توازن في سوق السلع، وعدم توازن في سوق النقود، لأن النقطة (ب) تقع على يمين منحنى LM. وينتج عن ذلك زيادة في سعر الفائدة، وانخفاض في مستوى الدخل، وينتقل الاقتصاد إلى النقطة (ج) في الفراغ (2).

وعند النقطة (ج) يوجد فائض في كل من الطلب على النقود والعرض من السلع والخدمات، ويرتفع سعر الفائدة كما يشير السهم الرأسي من النقطة (ج)، وينخفض الدخل كما يشير السهم الأفقي المبتدئ من النقطة (ج)، وقد تتوازن هذه القوى مسببة انتقال النظام الاقتصادي على السهم الذي يربط بين النقطة (ج) بالنقطة (ز)، حتى يصل إلى الأخيرة التي تمثل التوازن في السوقين.

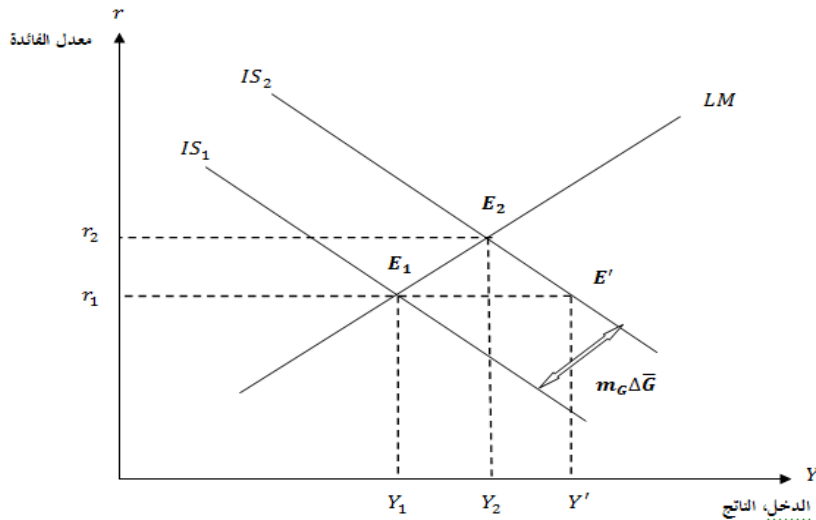
<sup>1</sup> - عبدالفتاح ابو حبيب، مرجع سابق، ص 389.

الفرع الأول: فعالية السياسة المالية في التأثير على التوازن LM - IS

إن التفاعل المتداخل بين سوقي السلع والخدمات والنقود يضع قيوداً على فعالية السياسة المالية في إحداث تغيير مرغوب فيه على مستوى النظام الاقتصادي، ففي فترات الكساد تتبع الدولة سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي وفي فترات التضخم تلجأ الدولة إلى استخدام سياسات مالية انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم، وسنقوم في هذه الجزئية بشرح تأثير زيادة الإنفاق العام وزيادة الكمية المعروضة من النقود على الوضع التوازني في نموذج LM - IS

1 - زيادة الإنفاق العام في نموذج LM - IS

الشكل رقم (5.2.1): زيادة الإنفاق العام في نموذج LM - IS<sup>(1)</sup>



المصدر: Deepashree, Vanita Agarwal, " Macroeconomics " ,p.4.6

نفترض أن التوازن كان عند النقطة  $E_1$ . وكان سعر الفائدة  $r_1$ ، والدخل التوازني هو  $y_1$ ، وعند زيادة الإنفاق العام بمستويات عالية يزيد من مستوى الطلب الكلي  $AD$ ، وتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات، يجب أن تكون هناك زيادة في الإنتاج، وبالتالي ينتقل منحنى  $(IS)$  من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، وتتحرك نقطة التوازن من  $E_1$  إلى  $E_2$  عند سعر الفائدة الثابت  $r_1$ ، حيث يرتفع مستوى الدخل التوازني من  $Y_1$  إلى  $Y'$  بمقدار  $m_G \Delta \bar{G}$  عند كل مستوى لسعر الفائدة.

عند النقطة  $E'$  هناك توازن في سوق السلع والخدمات لأن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج الكلي،

<sup>1</sup> Deepashree, Vanita Agarwal; "Macroeconomics "; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2007, p.4.6



ولكن هناك عدم توازن في سوق النقد وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات، ونتيجة لذلك سيرتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي بشكل عام<sup>(1)</sup>.

وبين الشكل (5.2.1) أعلاه بأن النقطة التوازنية  $E_2$  هي النقطة الوحيدة التي تحقق التوازن المتزامن لسوق السلع والخدمات وسوق النقد، أي عند هذه النقطة فقط يكون الاستثمار المخطط يساوي الدخل، ويكون الطلب على النقود مساوياً لعرض النقود الحقيقي، ويمكن أن نلاحظ أن إتباع سياسة مالية توسعية زاد من مستوى الدخل وارتفاع الطلب الكلي والانتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، ولكن ارتفاع أسعار الفائدة يخفف من حدة هذا التوسع<sup>(2)</sup>.

ولكن من الشكل السابق (5.2.1) يمكن ملاحظة المقارنة بين التوازن في سوق السلع عند النقطة  $E_2$  والنقطة  $E'$  بأنه نتيجة للآثار التوسعية للإنفاق العام قد ارتفع الدخل إلى  $(Y_2)$  بدلاً من أن يرتفع إلى  $(Y')$ ، وسبب ذلك هو ارتفاع سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$ ، والذي أدى إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام قد زاحمت (طردت) الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص نتيجة لأثر المزاحمة (Crowding Out Effect)، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، ولا يمكن افتراض سياسة نقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث التوازن العام. وبالتالي فإن التعديلات في أسعار الفائدة تكبح الزيادة في الانتاج الناجمة عن الزيادة في الإنفاق العام<sup>(3)</sup>، وبهذا يرى بعض الاقتصاديون أن أثر المزاحمة (Crowding Out Effect) يحد من فعالية السياسة المالية<sup>(4)</sup>.

إن زيادة الدخل عن طريق زيادة الإنفاق العام يمكن تحقيقها إذا توافر الشرطين التاليين:

أ- أن تكون دالة الطلب على النقود مرنة مرونة كاملة بالنسبة لسعر الفائدة.

ب- أن تكون دالة الاستثمار عديمة المرونة بالنسبة لسعر الفائدة.

<sup>1</sup> عبدالفتاح ابوحييل، مرجع سابق، ص392

<sup>2</sup> - Deepash, Vanita Agarwal, " Macroeconomics" , op.cit,p.4.6

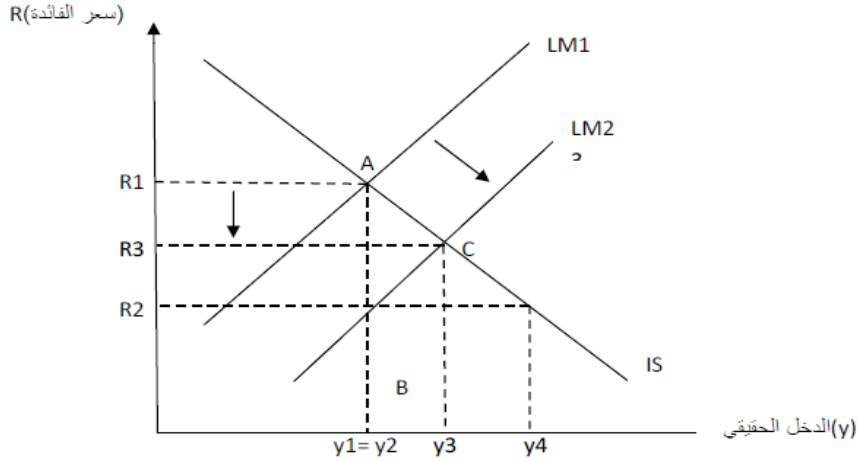
<sup>3</sup> - 4.7

Deepash, Vanita Agarwal , op.cit,p.4.6

<sup>4</sup> -Robert L. Sexton;"Exploring Macroeconomics ";6<sup>th</sup> edion; Cengage Learning; Sout-Western; U.S.A;2013; P.463

2 - زيادة عرض النقود في نموذج LM - IS

الشكل (6.2.1) زيادة عرض النقود في نموذج التوازن العام



المصدر: سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 292

من الشكل (6.2.1) نفترض أن سعر الفائدة انخفض من  $R_1$  إلى  $R_2$  نتيجة التغيرات في عرض النقود فإن ذلك سيؤدي إلى توازن أقل في سوق النقود، إذ ان منحني (LM) الذي يعكس الزيادة في عرض النقود ويحقق التوازن في سوق النقد هو منحنى  $(LM_2)$ ، وبالتالي فإن زيادة عرض النقود تنتقل السوق إلى حالة عجز عند النقطة (B)، ويقدر العجز المسافة ما بين مستوى الدخل  $(y_1 - y_2)$  والمستوى  $(y_4)$  وهذا يعني ان هناك زيادة في الطلب على السلع المنتجة في سوق السلع لا يمكن تغطيتها في ظل مستوى الانتاج السابق، وبالتالي يلجأ المستثمرين إلى زيادة استثماراتهم (لتغطية العجز في سوق السلع) عن طريق الاقتراض من القطاع المصرفي أو السحب من ودائعهم، ويلجأ المصرف إلى رفع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب الذي يسهم في تقليل الاستهلاك الخاص، ويرتفع سعر الفائدة من  $(R_1$  إلى  $R_3)$ ، إلا أن هذا الارتفاع سيؤدي إلى تناقص بمستوى الإنتاج نتيجة تناقص الطلب على السلع من جانب الأفراد، وبالتالي تناقص حجم الاستثمار جراء ارتفاع تكلفة الاقتراض وتستمر هذه التقلبات حتى الوصول إلى النقطة (C)، وفيها يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي في السوقين. أي أن عرض النقود قد أسهم في تحريك عجلة الاقتصاد والنهوض به والوصول به إلى حالة التوازن، ويمكن أن يحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية انكماشية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002، ص 292

الفرع الثاني: فعالية السياسة المالية في الحالات المتطرفة لمنحنى (LM):

أولاً- الحالة الكينزية (مصدية السيولة):-

في هذه الحالة يكون منحنى (LM) أفقياً، أي يكون في مرونة تامة أو لانهائي المرونة ( $e = \infty$ ) عند الحد الأدنى لسعر الفائدة، وهذا المجال يمثل فخ السيولة (مصدية كينز)، وبالتالي كلما زادت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة قلت الزيادة في سعر الفائدة، وقَلَّ بالتالي الانخفاض في الاستثمار وزاد الدخل<sup>(1)</sup>. وهذا يعني أن فاعلية السياسة المالية تزيد بزيادة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة. وتصل هذه الفاعلية إلى ذروتها في حالة فخ السيولة، حيث لا يوجد تغير في سعر الفائدة وبالتالي لا ينخفض الاستثمار<sup>(2)</sup>.

وفي هذه الحالة تكون السياسة المالية فعّالة وليست بحاجة إلى مساعدة السياسة النقدية<sup>(3)</sup>، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث على السياسة المالية لها الأثر الأكبر نسبياً على مستوى الإنتاج التوازني من تغيرات السياسة النقدية<sup>(4)</sup>.

وخلال فترة الكساد العالمي 1930 تم الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي قد وقع في مصيدة السيولة، ومن أجل زيادة الطلب الكلي اقترح كينز باستخدام أدوات السياسة المالية مثل: زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، والقيام بالمشاريع العامة.

وفي الشكل (7.2.1) وعند استخدام أدوات السياسة المالية سوف يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، و يرتفع الدخل من  $Y_1$  إلى  $Y_2$ ، في حين يظل سعر الفائدة عند حده الأدنى.

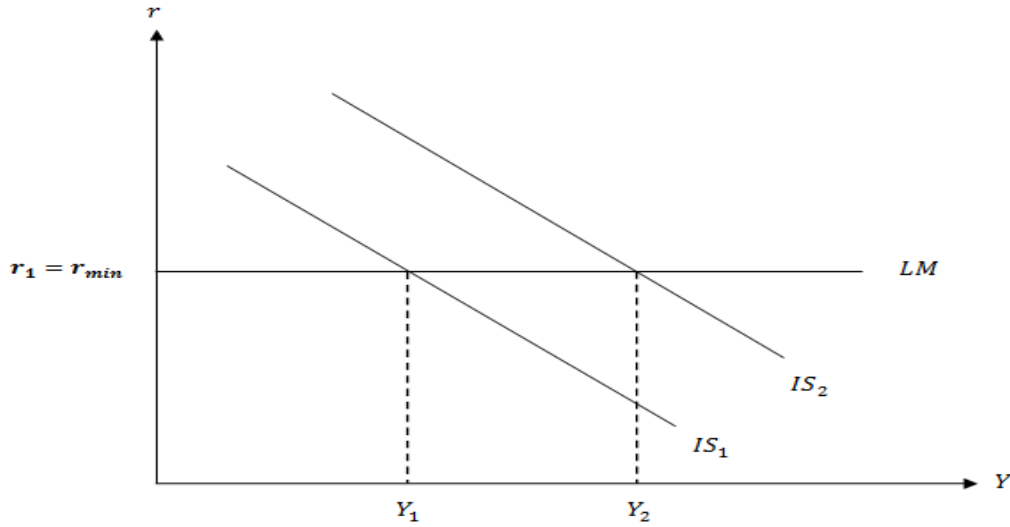
<sup>1</sup> عبدالفتاح ابوحبيل، مرجع سابق، ص392

<sup>2</sup> Deepash, Vanita Agarwal , op.cit,p. 4.7

<sup>3</sup>Thomas R.Michl; "Macroeconomic Theory; A Short Course"; M.E.Sharpe,Inc.;New York;2002;p.82

<sup>4</sup> M. Maria John Kennedy; op.cit; p,223

الشكل (7.2.1): فعالية السياسة المالية في الحالة الكينزية (مصيدة السيولة)



المصدر: Thomas R. Michl: "Macroeconomic Theory: A Short Course": M.E. Shape, Ine. :New York: 2002:p.82

#### ثانياً - الحالة الكلاسيكية:

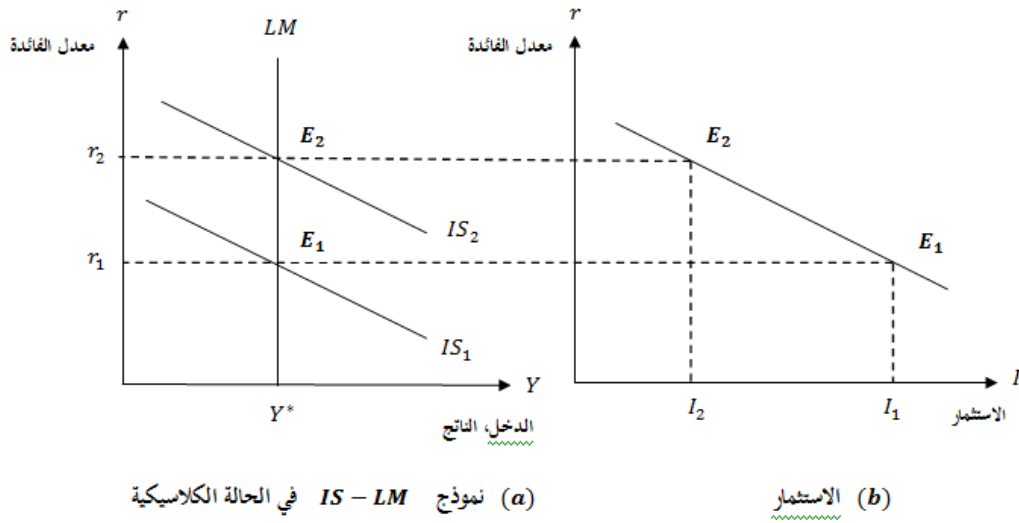
عندما تصبح مرونة منحنى (LM) بالنسبة للفائدة خطأ عمودياً ومقتربة من الصفر ( $e=0$ )، فإن زيادة الانفاق العام يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليمين من  $IS_1$  إلى  $IS_2$ ، وبالتالي تنتقل نقطة التوازن من  $E_1$  إلى  $E_2$ ، ولا تؤثر هذه الزيادة على مستوى الدخل التوازني وإنما تؤثر فقط على سعر الفائدة التوازني ويرتفع من  $r_1$  إلى  $r_2$ ، أي عندما يكون منحنى (LM) عمودياً فإنه يوجد مستوى وحيد من الدخل (Y) الذي يحقق حالة التوازن في سوق النقد<sup>(1)</sup>.

وتؤدي الزيادة في سعر الفائدة (كنتيجة لزيادة الطلب على النقود) إلى طرد مقداراً من الإنفاق الاستثماري الخاص مساوياً لتلك الزيادة في الإنفاق العام أي  $\Delta I = -\Delta G$ <sup>(2)</sup>، وبالتالي يظهر أثر المزاخمة الكاملة كما هو موضح في الشكل (8.2.1)، حيث أن السياسة المالية التوسعية ترفع من سعر الفائدة من  $r_1$  إلى  $r_2$  بالجزء (a) من الشكل (8.2.1)، وينخفض الإنفاق الاستثماري كنتيجة لذلك من  $I_1$  إلى  $I_2$  بالجزء (b) من الشكل (8.2.1).

1 Deepash, Vanita Agarwal , op.cit,p. 4.7

2 Thomas R . Michl; "Macroeconomic Theory; AShort Course"; op.cit;p.81

الشكل (8.2.1): آثار الزيادة في الإنفاق الحكومي والمزاحمة الكاملة



المصدر: Deepash, Vanita Agarwal ; " Macroeconomics " ; op.cit; p.4.7

وبذلك تكون السياسة المالية في الحالة الكلاسيكية عديمة الفعالية حيث تعمل فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة تكون السياسة المالية كاملة الفعالية في المنطقة الكينزية، و عديمة الفعالية في المنطقة الكلاسيكية لمنحنى (LM).

وللبحث في أهمية المزاحمة نأخذ في الاعتبار ثلاث حالات<sup>(2)</sup>:

1- هناك اقتصاد يكون فيه مستوى الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل، تؤدي زيادة الطلب الكلي إلى زيادة مستوى الأسعار مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض الأرصدة النقدية الحقيقية حيث ينتقل منحنى (LM) إلى اليسار، في هذه الحالة ارتفاع أسعار الفائدة و حتى الزيادة الأولية في مستوى الطلب الكلي تؤدي إلى ظهور أثر مزاحمة كلية.

2 - هناك اقتصاد يكون فيه الإنتاج عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، فإن منحنى (LM) لن يكون عموديا، فإذا حدث توسع مالي و ارتفع الطلب الكلي يمكن للمؤسسات أن توظف المزيد من العمال من أجل زيادة الإنتاج، و بالتالي سيرتفع كل من سعر الفائدة و مستوى الدخل، و مع زيادة الدخل يزداد

<sup>1</sup>-D.N. Dwivedi; " Macroeconomics: Theory and Policy "; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India; 2010. ; p. 365

<sup>2</sup>- معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر ( 1970 - 2012 )، رسالة ماجستير، 2015، ص77

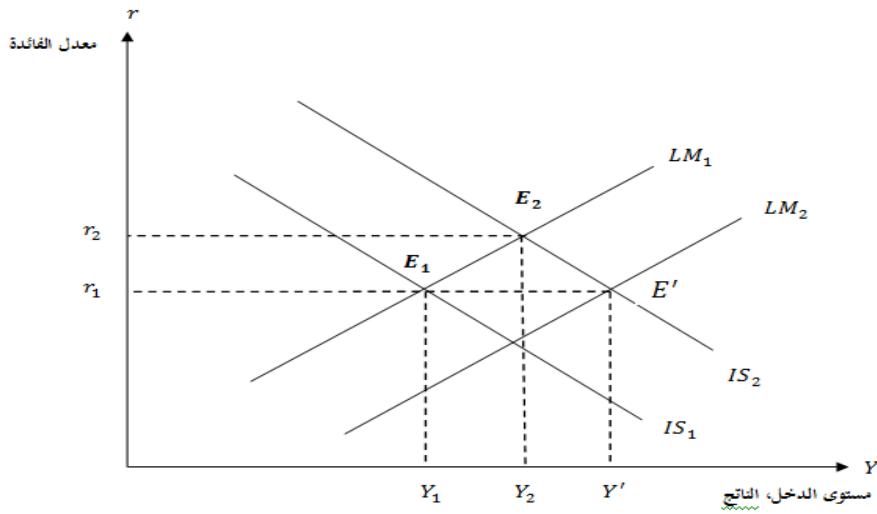
مستوى الادخار. إن هذا التوسع في الادخار يجعل بدوره من الممكن تمويل جزء كبير من عجز الميزانية، و بالتالي لن تكون هناك مزاحمة كاملة.

3- هناك اقتصاد يمتاز بوجود موارد عاطلة عن العمل، فقد يؤدي التوسع المالي إلى توسع الإنتاج و لكنه لا يرفع من سعر الفائدة، كما هو مبين في الشكل (9.2.1)، وسبب ذلك قد يكون زيادة عرض النقود من طرف السلطات النقدية لتكثيف التوسع المالي حتى يصبح قادرا على منع ارتفاع سعر الفائدة.

التكثيف أو الإنقاذ النقدي "Monetary accommodation" و يطلق عليه كذلك إنقاذ عجز الميزانية "Monetizing budget deficits" فتقوم السلطة النقدية بصك أو خلق نقودا جديدة لشراء السندات التي تدفعها الحكومة في حالة عجز الميزانية.

في هذه الحالة سينتقل كل من منحنى (LM) و (IS) إلى اليمين، و لن تكون هناك حاجة لانخفاض الاستثمار، وبالتالي لن يظهر أي أثر للمزاحم<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (9.2.1): السياسة النقدية المصاحبة للتوسع المالي



المصدر: Deepashree, Vanita Agarwal ; . Macroeconomics . ; op.cit ; p 4.8

<sup>1</sup> - Deepash, Vanita Agarwal ; " Macroeconomics" ; op.cit; p.4.8

## الفرع الثالث: فعالية السياسة المالية ضمن نموذج IS – LM – BP:

في إطار اقتصاد مفتوح يحتاج نموذج IS-LM الكلاسيكي إلى بعض التعديلات لمراعاة القطاع الخارجي، وذلك بإضافة ميزان المدفوعات في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة و المتغيرة، حيث أنه إلى جانب المنحنيين LM و IS يتم إضافة منحنى جديد يعكس التوازن في ميزان المدفوعات و هو منحنى BP (Balance of Payments) وهو اختصاراً لعبارة ميزان المدفوعات وبهذا الشكل سيحدث الانتقال من نموذج IS-LM لاقتصاد مغلق إلى نموذج IS- LM - BP<sup>(1)</sup>، فهذا النموذج يسمح بإجراء تحليل فعال لآثار مختلف السياسات الاقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح<sup>(2)</sup>، و يمكن استخدامه على حد سواء في ظل نظام Bretton Woods لأسعار الصرف الثابتة وكذلك في ظل نماذج مختلفة من أسعار الصرف المرنة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Peijie Wang ; " The Economics of Foreign Exchange and Global Finance "; 2<sup>nd</sup> edition ; Springer –Verlag Berlin ; 2009 ; p. 139:

<sup>2</sup> - Theo S. Eicher, John H. Mutti, Michelle H. Turnovsky; "International Economics "; 7<sup>th</sup> edition; Routledge; New York ; 2009 ; p. 525

<sup>3</sup> - Michael Wickens; " Macroeconomic Theory : A Dynamic General Equilibrium Approach " ; Princeton University Press; New Jersey; U.S.A; 2008; p. 308

## المبحث الثالث

## دور الميزانية العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي

لقد ظهرت الموازنة العامة عمليا بظهور الدولة، وعرفت عدة تطورات قبل أن تأخذ شكلها ومضمونها الحديث. فقد تأثرت فلسفتها خلال فترات تطورها بالمذاهب السائدة وتصورها لطبيعة الدولة، ومدى تدخلها في الحياة العامة. وقد مرت عملية الموازنة بمراحل كثيرة من التطور، وباختلاف المراحل التاريخية والمذاهب الإيديولوجية، وطبيعة الأنظمة السائدة ومدى تطور التشريع فيها. تتعدد المفاهيم والتعاريف التي تحاول توضيح طبيعة الموازنة العامة للدولة وإبراز خصائصها.

## المطلب الأول : مفهوم الموازنة العامة وخصائصها

تعتبر الموازنة العامة احد المواضيع المهمة لكافة الدول خاصة الدول النامية لأنها تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى معظم الدول إلى تحقيقها، و ترتبط بالتخطيط للنفقات الموجهة للتسيير من جهة وإيرادات الدولة من جهة أخرى خلال فترة مقبلة، ولعلها اكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعال الذي لعبته ولا تزال تلعبه في توجيه الاقتصاد بما يحقق النفع العام وإرساء اقتصاد قوي في مواجهة الأزمات وتلبية جميع رغبات المجتمع.

## الفرع الأول : مفهوم الموازنة العامة

إن اصطلاح الموازنة أطلق في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو محفظة النقود العامة، التي استخدمت كوعاء لإيرادات و نفقات الدولة<sup>(1)</sup>.

وللموازنة العامة عدت تعريفات تفاوتت من حيث شموليتها وتكاملها، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة الجوانب التي ينظر من خلالها للموازنة، سواء في القوانين والتشريعات الحكومية أو في مؤلفات المالية العامة والاقتصاد.

وتعرف الموازنة العامة في مؤلفات المالية العامة على أنها بيان تقديري سنوي مفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها، ويمكن أن تعرف الموازنة العامة بالمعنى الضيق بأنها بيان مجاز يتضمن على تقدير بالإيرادات مساويا لتقدير النفقات العامة<sup>(2)</sup>.

أما النظرة الحديثة للموازنة العامة فتعتبرها الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق برنامج

<sup>1</sup> - جمال لعمارة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 ، ص38

<sup>2</sup> - علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، عمان، 2001 ،ص300



العمل (الخطة) الذي تعتمزم تنفيذه خلال السنة القادمة، سعيًا في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.<sup>(1)</sup>

ولقد أوردت تشريعات بعض الدول تعاريف متعددة للموازنة العامة للدولة منها:

في التشريع المالي الليبي: يعرفها طبقاً للمادة الثانية من القانون المالي الليبي الصادر في ( 24 أكتوبر 1967م، وتعديلاته اللاحقة) تتولى لجنة مالية مختصة بتكليف من وزير الخزانة بأعداد مشروع الموازنة ، والميزانيات الاستثنائية والميزانيات الملحقة، ومدة الموازنة العامة طبقاً للمادة الثالثة المعدلة بموجب القانون رقم 26 لسنة 1974م ، اثنا عشر شهراً تبدأ من أول يناير وتنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة وتشمل الميزانية طبقاً للمادة الرابعة من نفس القانون برنامجاً سنوياً يعد مقدماً بإيرادات ومصروفات مختلف الوزارات والمصالح وتحدد الإيرادات والمصروفات على أساس الإمكانيات المالية المعقولة بالاستناد على كافة البيانات الفعلية الممكنة، وتقدر الإيرادات كاملة دون أن تستنزل منها مصروفات تحصيلها.<sup>(2)</sup>

أما في القانون الفرنسي فعرفها بأنها: القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة ونفقاتها<sup>(3)</sup>.

أما القانون الأمريكي : فيعرفها بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المعروضة فيها<sup>(4)</sup>.

ونستنتج من التعاريف السابقة أن الموازنة العامة ماهي إلا توقع وإجازة للنفقات والإيرادات العامة عن مدة مستقبلية غالباً ما تكون سنة وبأنها بيان تقديري سنوي منفصل ومعتمد يحدد الإيرادات والنفقات التي تقوم بها هيئة عامة لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تسعى إليها. ومن ذلك ممكن ان نحدد أهم العناصر التي تعتمد عليها مفهوم الموازنة العامة وهي:

#### أولاً: الموازنة العامة توقع

الموازنة العامة تحتوي على تقديرات محتملة لنفقات الدولة وإيراداتها أي ما يمكن أن تنفقه السلطة التنفيذية وما يتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال فترة مقبلة، ومدى الدقة في التقديرات يشكل

<sup>1</sup>- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 107

<sup>2</sup> صدر القانون بموجب مرسوم بقانون بتاريخ 24 أكتوبر 1967م، ونشر بالجريدة الرسمية بالعدد رقم 44، لسنة 1967م.

<sup>3</sup>- محمد خالد المهائني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، سورية، 2013، ص 64.

<sup>4</sup>- جمال لعمارة، مرجع سابق، ص ص : 38، 39.

عاملا مهما في كسب أعمال الحكومة من قبل المجتمع والسلطة التشريعية<sup>(1)</sup>، فهناك نفقات يمكن تقديرها بدقة على ضمان استمراريتها بحيث تكون على شكل التزامات على الحكومة مثل رواتب الموظفين، كما أن هناك أنواع أخرى من النفقات يصعب تقديرها مثل النفقات الاستثمارية أما تقديرات الإيرادات العامة بالرغم من أنها تتوقف على القوانين الضريبية غير أنها تتأثر بالنشاط الاقتصادي للفترة اللاحقة، ولهذا عند تقدير كل من الإيرادات والنفقات العامة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتوقع أن يكون خلال نفس الفترة.

ويحق للسلطة التشريعية الاطلاع وإبداء الملاحظات والتعديلات على جميع أبواب وبنود الموازنة العامة وبرنامج الحكومة في الفترة القادمة حيث هذا البرنامج يعكس سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات المختلفة<sup>(2)</sup>.  
وبم أن الموازنة العامة هي عبارة عن تقديرات وتنبأت فتجدر الإشارة هنا إلى أن مسار النظام المالي لا يمكن رسمه مقدما بشكل تام، لذلك يجب السماح بوجود مرونة كافية لكي تساعد على التكيف مع الاحتمالات غير المتوقعة<sup>(3)</sup>.

#### ثانياً: الموازنة العامة إجازة<sup>(4)</sup>

تعتبر الموازنة العامة بمثابة خطة عمل الحكومة لفترة قادمة، غير أنها تكون في شكل مشروع أو اقتراح بموازنة غير قابلة للتنفيذ إلا بعد قبولها من طرف البرلمان، أي أن الموازنة العامة تصدر بموافقة السلطة التشريعية واعتمادها بشكل رسمي.

ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة هو الموافقة على توقعات الحكومة بالنسبة للنفقات والإيرادات العامة لسنة قادمة كما تتضمن خاصية الاعتماد أيضا منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق وتحصيل الإيرادات، وبالتالي الموازنة العامة لا تعتبر نهائية إلا بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، وبعدها يعود الأمر إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) مرة أخرى تقوم بتنفيذ بنود الموازنة العامة بالإنفاق والتحصيل في الحدود التي صدرت بها إجازة هذه السلطة قصد تحقيق أهداف المجتمع. إن ضرورة اعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة أي موافقتها على سياسات وبرامج الحكومة قبل تنفيذها دورياً، يهدف إلى متابعة السلطة التشريعية لما اعتمده سابقاً مع سلامة التنفيذ سعياً لتحقيق أهداف المجتمع المسؤولة عنه.

<sup>1</sup> - عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1992، ص406.

<sup>2</sup> - زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص248.

<sup>3</sup> - السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص17.

<sup>4</sup> - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص131.

### ثالثاً: الموازنة العامة كأداة توجيه

تطور دور الدولة في المجتمع الحديث وزاد نشاطها الاقتصادي والاجتماعي مع تطور دور الموازنة العامة، فأصبحت متدخلة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبم أن الموازنة العامة تعكس برامج الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ازدادت أهميتها فأصبحت هي الأداة الرئيسية في يد الحكومة لتحقيق أهدافها في مختلف المجالات، كما تعتبر الموازنة العامة بمثابة أداة توجيه للسياسات العامة للدولة قصد تحقيق ما تنشد إليه من أهداف. أخيراً يمكن القول أن الموازنة العامة للدولة أداة تخطيط للمستقبل، حيث تعكس الأهداف المرجو تحقيقها، مع إبراز السياسات العامة لتحقيق هذه الأهداف، فيمكن للحكومة بواسطة الموازنة العامة توجيه الأوضاع والسياسات الاقتصادية إلى المسار الصحيح.

### الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للميزانية العامة للدولة<sup>(1)</sup>:

بما أن الميزانية العامة وثيقة مالية رسمية فإنه يجب تحديد طبيعتها القانونية هل هي عمل تشريعي أم عمل إداري وذلك بالنظر للدور الذي تقوم به الإدارة العامة في إعدادها وتنفيذها وتطبيق بنودها، وإجابة على ذلك ظهرت ثلاث آراء فقهية .

**الأول:** الميزانية هي قانون أي عمل تشريعي كباقي القوانين الصادرة عن البرلمان طبقاً لأحكام الدستور ووفقاً للنظام الداخلي للمجلس البرلماني فهي قانون من الناحية الشكلية والموضوعية.

**الثاني:** الميزانية العامة هي عمل إداري لأنها مجرد تخمينات للنفقات والإيرادات المستقبلية إذ لا تحتوي على قواعد عامة ومجردة وما موافقة البرلمان إلا لإعطاء الموظف المالي صلاحية ممارسة عمله.

**الثالث:** الميزانية العامة عمل مختلط قانوني وإداري إذ أن أحكام الإيرادات العامة خاصة الضرائب هي عمل قانوني تشريعي أما ما تعلق منها بالنفقات فهو عمل إداري<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: الطبيعة المالية للموازنة العامة<sup>(3)</sup>

من خلال تعريف الموازنة يتضح لنا أنها خطة للحكومة لتنفيذ برنامجها المالي للقيام بأعمالها التي تسعى إلى تحقيقها، ولذلك فهي تعتبر في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبين المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي

<sup>1</sup> - شرّون عز الدين، محاضرات المالية العامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، منشورة على الأنترنت، بدون تاريخ، ص88.

<sup>2</sup> - محمد الصغير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، ص:89.

<sup>3</sup> - درواسي مسعود، مرجع سابق، ص133.

تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة، لهذا أصبحت الموازنة العامة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال الموازنة العامة عن طريق إيراداتها ونفقاتها.

مما سبق يمكن القول أن الموازنة هي الخطة المالية التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهدافها (أهداف المجتمع)، والموضحة بينود الميزانية سواء في جانب النفقات أو الإيرادات، أما بالنسبة للأرقام المالية الواردة فيها أو من ناحية تفاصيل مصادر الإيرادات وأوجه الإنفاق فهي تبقى أرقام تقديرية مقدرة على السنة الماضية.

### المطلب الثاني : دور الموازنة العامة في مالية الدولة

لقد اختلف هذا الدور في الفكر التقليدي عنه في الفكر الحديث من خلال مواكبة فكرة الموازنة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات عبر العصور والدور الذي تقوم به في مالية الدولة، وبما أن الموازنة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فمن الطبيعي أن يتبع تطورها تطورا مماثلا في مفهوم دور الموازنة في النشاط الاقتصادي.

### الفرع الأول: دور الموازنة العامة في النظرية التقليدية

أعتقد الكلاسيك بواسطة القطاع الخاص، إذا ما توفرت له الإمكانيات اللازمة للوصول بالاقتصاد إلى التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حيث كان دور الدولة ينحصر في نطاق معين ( الدولة الحارسة)، لهذا غلب على الفكر الكلاسيكي نوع من الحيادية المالية، حيث تمثل هذا الحياد في فكرة الموازنة بما تشمله من موارد ونفقات حيادية بالنسبة للاقتصاد، كما كان الاقتصاديون الكلاسيك يفضلون الميزانيات الأقل نفقات مع توازن الميزانية سنويا، وبالتالي انحصر دور الدولة في اقتطاع جزء من ثروة مجموعة معينة من المجتمع مع تحويله إلى مجموعة أخرى من أفراد نفس المجتمع، أي الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية، فهذا يعني الدولة محايدة فلا تهدف إلى إحداث تغيير في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا أصبح دور الموازنة العامة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة مع رفض فكرة الموازنة<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: دور الموازنة العامة في المالية العامة الحديثة

تطور الفكر الكلاسيكي عن طريق الاقتصادي الانجليزي كينز بمؤلفه الشهير الذي ظهر عام 1936 بعنوان ( النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود)، فزاد دور الدولة فلم تعد مستهلكة فحسب بل

<sup>1</sup> - حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص54.

أصبحت موجهة ومنتجة للسلع والخدمات<sup>(1)</sup>. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الغالب، حيث كانت الأزمة العالمية الكبرى من القرن الماضي هي المعول الذي انهار تحت ضرباته مبدأ القدرة الفردية ( الحرية الاقتصادية).

ووجدت الدولة نفسها مضطرة للتدخل في الشؤون الاقتصادية، وكان لذلك انعكاساته على المالية العامة بصفة عامة وعلى الموازنة بصفة خاصة فقد استبدلت المالية الحيادية بالمالية المتدخلية، واستخدمت الأدوات المالية كأدوات فعالة في التأثير على الحركة الاقتصادية. فلم يعد هناك الحديث عن حياد الموازنة، بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

واستبعد مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة ولم يعد ضروريا، أي لم يعد الاهتمام بتوازن جانبي الإيرادات والنفقات في الموازنة أمرا يجب تنفيذه، بل أصبح التركيز على التوازن العام الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا حدث على قواعد الموازنة كثيرا من التعديل والتطوير لتلائم الاتجاهات الجديدة، وبالتالي أصبح عجز الموازنة سياسة تتبعها الدولة أثناء الأزمات.

وبهذا أصبحت الموازنة من مجرد وثيقة محاسبية ورقابية على المالية إلى أداة للإدارة الاقتصادية.

### المطلب الثالث : أهمية الموازنة العامة

تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي خاصة السياسية والاقتصادية من خلال التجارب المالية في مختلف دول العالم وبالأخص منذ الثلاثينات عن تطور وظائف الموازنة العامة، مما جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في جميع الدول.

### الفرع الأول: الأهمية السياسية للموازنة العامة

الموازنة العامة ليست مجرد وثيقة لإيرادات الدولة ونفقاتها، وإنما لها أهمية سياسية كبيرة في الدول ذات الأنظمة البرلمانية، ولتنفيذ بنود الموازنة العامة المقترحة من السلطة التنفيذية يجب اعتمادها من البرلمان، وبمجرد اعتمادها تصبح بمثابة الموافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة<sup>(2)</sup>، ومن الناحية السياسية حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة<sup>(3)</sup> حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج سياسي معين من أجل تحقق بعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

<sup>1</sup> - باهر عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، 1985، ص10.

<sup>2</sup> - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص137

<sup>3</sup> - شرون عز الدين، مرجع سابق، ص88.

مما سبق يمكن القول أن الموازنة العامة تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية المؤثرة على قرارات السلطة التشريعية لتوجيه السياسة العامة للدولة في كيفية تنظيم وصرف وحفاض أموال الشعب.

### الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة

الموازنة العامة في المالية الحديثة هي المرآة التي تعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي للدولة. حيث لم تعد الميزانية أرقاماً وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها آثار في تحقيق هدف التوظيف الكامل وحجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته، وأيضاً كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالميزانية العامة لا تعتبر الأداة الوحيدة للتأثير على النشاط الاقتصادي والدفع بعملية التنمية إلا أنها أهم هذه الأدوات لأنها تعتمد باستراتيجيتها على تغيير وضع مستوى الطلب الكلي في الاتجاه الصحيح باستخدام الضرائب والنفقات<sup>(1)</sup>، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومكوناتها (النفقات والإيرادات) لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها ويكون حجم هذه الموازنة متوافق مع الظروف الاقتصادية للدولة، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة (الميزانية) والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش و..... إلخ بحيث يصبح من الصعب فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية وخاصة بعد أن أصبحت الميزانية أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية وذلك من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتم ذلك من خلال استخدام عجز الميزانية أو قائمتها لتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي القومي عندما تزداد قوى التضخم وفترات الكساد<sup>(2)</sup>.

### الفرع الثالث: الأهمية الاجتماعية للموازنة

أن أهمية الموازنة من الناحية الاجتماعية تظهر من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة عن طريق فرض ضرائب تصاعديّة مباشرة على ذوي الدخل المرتفعة وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض أوجه الإنفاق الذي تستفيد منه الطبقات الاجتماعية الفقيرة وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية قدر المستطاع<sup>(3)</sup>.

كذلك يمكن أن تكون الموازنة أداة مهمة لمعالجة بعض الأمراض الاجتماعية، وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على المشروبات الروحية والسكريات، كما يمكن أن تكون الموازنة العامة أداة للتقشف في الأزمات الاقتصادية، وذلك بوسائل مختلفة منها زيادة نسبة الضرائب على المواد الكمالية والخدمات

<sup>1</sup> - سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان 2011، ص: 189

<sup>2</sup> - شرون عز الدين، مرجع سابق، ص: 88.

<sup>3</sup> - عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب الموصل، العراق، 1989، ص 277

الترفيهية، أو قد يكون القصد من الضرائب العالية تحقيق أهداف بيئية كالضرائب على المحروقات الخاصة بمحركات السيارات والمولدات بغية التقليل من استخدامها والتوجه إلى استخدام النقل العام للتقليل من الاضرار البيئية.

كما يمكن أن تكون الموازنة اداة مهمة لرفع المستوى الثقافي العلمي والتربوي والصحي الذي تعود فائدته في النهاية على جميع افراد المجتمع، ويكون ذلك بعدة وسائل منها تقليل الضرائب او الغائها نهائيا على الأدوية والمستلزمات الطبية والمدرسية والكتب والبحوث وغيرها.

#### الفرع الرابع: الأهمية المحاسبية للموازنة

من الناحية المحاسبية فإن الموازنة العامة للدولة تبدو على درجة كبيرة من الأهمية فهي تمر بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد على النظم والأساليب المحاسبية.

يعتبر النظام المحاسبي الأداة الرئيسية والوحيدة التي تستند عليها الميزانية في تحديد أنواع الحسابات المتعلقة بالإيرادات والنفقات ومراحلها المختلفة في التحضير والإعداد والتنفيذ والمراقبة. وتعتمد الموازنة العامة على النظام المحاسبي في تقسيماتها ورموزها في فتح الحسابات في المجموعة الدفترية الخاصة بالنظام ويستخدم نفس التحليل الوارد في الدليل المحاسبي للميزانية، وعليه فإن عملية التنفيذ الفعلي التي يتم تثبيت قيودها المحاسبية من المستندات المختصة في المجموعة الدفترية تعطي النتائج الفعلية والحسابات الختامية لما حصل من تنفيذ لخطة الميزانية العامة.

وإن اتخاذ القرارات بخصوص إعداد الميزانية إلي سنة مالية قادمة يعتمد على النتائج الفعلية للسنة السابقة التي يقدمها النظام المحاسبي عن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الخامس : المبادئ العامة للموازنة

تكلف السلطة التنفيذية بمهمة إعداد الميزانية، والتي تلتزم بدورها بالمبادئ العامة المعمول بها في علم المالية العامة، و تتلخص المبادئ العامة للميزانية في أربعة مبادئ و هي:

##### أولاً: مبدأ سنوية الميزانية

يقصد بمبدأ سنوية الميزانية أن تكون المدة التي تغطيها الميزانية سنة واحدة مع عدم اشتراط إنفاقها مع السنة الميلادية وإنما تحدد السنة تبعا لظروف كل دولة على حدة على اعتبار ان هذه المدة نموذجيه لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، وهذا يعني ان الموازنة يجب ان تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية.

<sup>1</sup> - عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، اطروحة دكتوراه، 2020م، ص ص 15، 16.

**ثانياً: مبدأ وحدة الموازنة:**

تقتضي قاعده وحدة الموازنة ان تدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة بحيث يسهل عرض الموازنة في ابسط صورته ممكنه حتى يتسنى لمن يطلع عليها التعرف على المركز المالي للدولة ومدى توازنها.

**ثالثاً: مبدأ الشمولية أو العمومية:**

حسب هذا المبدأ يجب أن تكون ميزانية الدولة شاملة لجميع نفقاتها وإيراداتها دون زيادة أو نقصان ومطابقه للواقع يجب ان ترصد كل الاموال التي سوف ننفقها وسوف تعرف من الخزينة العامة مهما كان نوع هذا الانفاق، وفي نفس الوقت يجب ان يقيد كافة الإيرادات التي ستدخل الخزينة العامة مهما كان مصدرها او نوعها، وعليه المبدأ ينص على ظهور في كافة التقديرات الخاصة بالنفقات والإيرادات دون اي مقاصة بينهما وهذا المبدأ هو مكمل لمبدأ وحدة الميزانية<sup>(1)</sup>.

**رابعاً: مبدأ توازن الميزانية:**

يقصد بمبدأ توازن الميزانية هو تساوي الإيرادات العامة للدولة مع نفقاتها بحيث لا يوجد هناك فاض أو عجز في الميزانية وتم تحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، ويعتبر توازن الموازنة العامة من أهم عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي العام للاقتصاد الوطني والمحافظة عليه من حيث استقراره، وبدونه يحدث خلل في الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup>- بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة جلالى اليابس - سيدي بالعباس، 2018، ص91.



## المبحث الرابع

## أهمية نظرية التوازن الاقتصادي

تعتبر نظرية التوازن الاقتصادي ذات أهمية كبيرة ازدادت مع التراكمات الفكرية ومنذ مطلع القرن العشرين ازداد الاهتمام في هذه النظرية ، لقد تبلورت النظرية وظهرت للوجود ضمن الفترة ما بين 1870 - 1900 برعاية مجموعة من الاقتصاديين ومن مختلف دول العالم مینجر من النمسا وجيفونز ومارشال من انكلترا وفالراس من سويسرا وبارتيو وبارون من ايطاليا وكلاارك وفيشر من امريكا وفيكسل من السويد، وقد كانت هناك وحدة في موقفهم العام في التطورات النظرية في أعمالهم، وكانوا بمثابة مجموعة مؤلفين لموضوع واحد هو ما نسميه بالمدرسة الحدية<sup>(1)</sup>.

والواقع ان الفهم المتكامل للنظريات الاقتصادية وفي القرن العشرين بدأ يتبلور على هيئة منظمات وجمعية وكتل وكان قريب من التكامل فكانت نظرية التوازن مكتملة لمجموعة الأفكار التي أدلو بها مفكرين المدرسة الحدية، واصبحت وسيلة تحليلية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية لتحديد أهداف المجتمع ومهمة لتحقيق توازن المنتج وتوازن المستهلك.

وتتضح أهميتها في التنبؤ بالوضع الاقتصادي التوازني الجديد باعتبارها أداة لتصميم النماذج الاقتصادية وتقييم السياسات الاقتصادية لعمليات التنمية، والمساهمة في حل الاختلالات المسببة للمشاكل الاقتصادية ولمحاولة الوصول بالاقتصاد الوطني لوضعه التوازني وفهم مواقع الخلل والبحث عن الحلول الممكنة وبذلك اصبحت فكرة التوازن مهمه لجميع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة منها أو النامية وأساساً للتحليل الاقتصادي، نظرا لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية وهذه الإسهامات تتلخص في الآتي<sup>(2)</sup>:-

## 1- أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسات الاقتصادية:

كان الاعتقاد السائد عند الكلاسيك أن السياسة المالية تستعمل بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل، والسياسة النقدية لغرض تخفيض أسعار الفائدة لتحقيق النمو الاقتصادي، بينما تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات. حتى ظهر الفكر الكنزي الذي بين أهمية وفعالية السياسة المالية لاستجابتها لصدمات الطلب الكلي والطريقة الأكثر فعالية وأضمنها نجاحاً هي استخدام الأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحاً، أفضل من

<sup>1</sup>- محمد مبارك حجیر، التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ طبع، ص 247-248

<sup>2</sup>- مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 152.

استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة الأمر الذي أدى إلى تنامي الاعتقاد بتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية مما أدى في النهاية إلى اللجوء للحلول الشمولية، وهو ما يفسح المجال أمام استخدام النماذج الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليلها، ويتمثل في رموز وصيغ من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة وشرح وتحليل سلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية المحتملة وتحديد السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

وكانت النماذج التقليدية كبيرة إلى متوسطة الحجم وذات نكهة كنزوية وتوصف أن الطلب يلعب دوراً هاماً، وتحتوي هذه النماذج على خصائص معينة مثل وجود علاقة فيليبس بين التضخم والبطالة بالإضافة إلى خاصية تفوق السياسة المالية على السياسة النقدية، بينما النماذج النقدية والكلاسيكية الحديثة عادة ما تكون مبسطة وصغيرة وتوصف الاقتصاد على أنه في حالة توازن، كما تسمى النماذج الكينزية بالنماذج الفصلية لاعتمادها على البيانات الفصلية، أما النماذج التوازنية فتعتمد على البيانات السنوية<sup>(3)</sup>.

## 2 - أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي

يعرف التخطيط الاقتصادي بأنه " السعي إلى استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بالأسلوب الذي يحقق للمجتمع أقصى عائد مع أقل قدر من الضياع في تلك الموارد"<sup>(4)</sup>، ولقد استخدم الاقتصاديون الموازن الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط، وأهم هذه الموازن وأكثرها استخداماً هي ميزان الفجوة التمويلية وميزان النقد الأجنبي وميزان القوى العاملة<sup>(5)</sup>.

ويقصد بالفجوة التمويلية الفرق بين الاستثمار الإجمالي المخطط والادخار الإجمالي المخطط، والفرق بين هاتين الفجوتين تمثل مصدر التمويل، ويعتبر ميزان الفجوة التمويلية من أهم الموازن المرتبطة بالتخطيط الاقتصادي، لأنها مرتبطة بإقامة المشاريع الاستثمارية والتوسع فيها، بمعنى أن موازنة الفجوة التمويلية هي موازنة للخطة التي تتضمن التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا كانت هذه الفجوة موجبة أي الادخار يفوق التمويل للاستثمارات الموجودة في الخطة، فعلى المخططين التوسع في الأهداف

<sup>1</sup> - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 153.

<sup>2</sup> - معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2006)، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، 2008، ص 72

<sup>3</sup> - ابوالقاسم العباسي، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 40، أبريل 2005.

<sup>4</sup> - جمال سلمان وطاهر حسون، التخطيط الاقتصادي، جامعة بغداد، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ للنشر، ص 13.

<sup>5</sup> - معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 73

والاستفادة من فائض هذه المدخرات، أما إذا كانت الفجوة سالبة حيث تفوق الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ الخطة على الادخار فيتم تمويل هذا العجز عن طريق القروض الأجنبية أو خلق فائض في الإيرادات العامة على حساب النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة.

أما موازنة النقد الأجنبي فهي تحتل مكانة وأهمية كبيرة في التخطيط الاقتصادي، لأنها تتطلب مصادر وموارد للنقد الأجنبي، وأيضاً استخدام هذه الموارد والموازنة بينهما وخاصة في الدول النامية التي تكون عملتها لا يقبل التعامل بها في بعض الدول فتكون محتاجة للعملة الأجنبية لتلبية المتطلبات الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارية، ويعتبر ميزان النقد الأجنبي من أكبر المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية التي تعاني من فجوة عجز تجبرها إلى التوجه نحو الاقتراض من الخارج لغلق هذه الفجوة<sup>(1)</sup>.

أما ميزان القوى العاملة الذي يتم عن طريقه المقارنة بين القوى العاملة المتاحة خلال فترة الخطة بالاحتياجات، والتعرف على العجز أو الفائض وأخذ التدابير والإجراءات لإحداث التوازن المرغوب فيه<sup>(2)</sup>، ونستفيد من هذا الميزان في خفض معدل البطالة من خلال توفير فرص للعمل لأغلب الأفراد الباحثين عن العمل، وتدارك الاختناقات التي قد تعيق عمل الخطة الاقتصادية في عدم قدرتها التغلب على البطالة.

### 3 - أهمية التوازن الاقتصادي لإصلاح الصدمات الاقتصادية

بسبب تعرض معظم اقتصادات العالم للصدمات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية وزيادة مديوناتها وارتفاع معدلات البطالة والتضخم فيها، والاختلال في ميزان مدفوعاتها قامت مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي) بوضع برامج إصلاحية لاقتصادات تلك الدول بهدف معالجة تلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي لها.

إن سياسة الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تتكون من شقين الشق الأول يتم على المدى القصير ويسمى التثبيت الاقتصادي والذي يتبناه صندوق النقد الدولي، والشق الثاني يتم على المستوى الطويل ويسمى بسياسات التعديل الهيكلي والذي يتبناه البنك الدولي وذلك بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي ومع زيادة درجة التنسيق فيما بينهما أدى اهتمام صندوق النقد الدولي بقضايا جانب العرض التي هي من صميم برامج البنك الدولي، كما اهتم البنك الدولي بقضايا جانب الطلب (الأجل القصير)، وبما أن خبراء صندوق النقد الدولي يفسرون أزمة البلدان النامية بأنها نتيجة للإفراط في الطلب الكلي وذلك بسبب

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 393-394.

<sup>2</sup> - معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 74.

السياسات التوسعية المتبعة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاستقرار الاقتصادي تهدف خفض معدلات التضخم والبطالة بالإضافة إلى توازن ميزان المدفوعات والموازنة العامة<sup>(1)</sup>.

#### 4 - استخدام التوازن الاقتصادي لتصميم النماذج الاقتصادية

تعتبر النماذج الاقتصادية هي عبارة خليط من علوم عدة مثل النظرية الاقتصادية والرياضيات والاحصاء والاقتصاد القياسي وغيرها، وهي التي يُعتمد عليها في التحليل الاقتصادي. "ويعرف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن صيغ وطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة ومبسطة يمكن فهمها وتحليلها"<sup>(2)</sup>، وتأخذ هذه الطرق والصيغ شكل رموز ومعادلات رياضية وإحصائية تساعد على شرح وتحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

وبمفهوم آخر فإن النموذج الاقتصادي يتكون من علاقات توضح سلوك المتغيرات الاقتصادية، فالمتغيرات لها علاقة بالظواهر الاقتصادية الأساسية مثل الانتاج والاستهلاك والاستثمار والدخل وغيرها، أما العلاقات تتمثل في الدوال مثل دالة الانتاج ودالة الاستثمار ودالة الاستهلاك.

وتصميم النماذج الاقتصادية لا يعتبر هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول القيام بالتنبؤات المستقبلية والهدف الثاني هو بتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها. فمثلاً نموذج المستخدم (المنتج) الذي وضعه فسيليو ليونتييف عام 1941 في الاقتصاد الأمريكي للفترة 1919-1939 يختص في تحليل ودراسة العلاقات المتشابكة بين مدخلات ومخرجات القطاعات والأنشطة الإنتاجية المختلفة ثم تحديد الصعوبات التي يواجهها ومن ثم تقديم الحلول لذلك<sup>(3)</sup>. وهناك نموذج آخر مطبق في اقتصادات الدول النامية هو ما يعرف بنموذج أسعار المدخلات والمخرجات، والذي يفترض تحديد الأسعار بجمع تكلفة مختلف المدخلات مضافاً إليه هامش الربح، وبالتالي يمكن مراقبة التضخم الناجم عن هذه التكلفة<sup>(4)</sup>.

1- ايمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص57

2- معيزي قويدر، مرجع سابق، ص74

3- علي لطفي، التخطيط الاقتصادي، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص69

4- عادل عبدالله، أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، دمشق، 1996، ص325.

## خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض الأساس النظري للتوازن الاقتصادي، وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول التوازن في الفكر الاقتصادي والذي أوضحنا فيه الاختلاف في التوازن الاقتصادي بين الفكر التقليدي والفكر الحديث والتطور الملحوظ بينهما، حيث يرى الكلاسيك أن التوازن يحدث عند مستوى التوظيف الكامل، بينما يرى الكنزيين أنه يمكن أن يحدث التوازن حتى وإن لم يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، وكيف تطور مفهوم التوازن وأصبح يتغير شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي.

تناول المبحث الثاني التوازن الكلي في النظام الاقتصادي من خلال التوازن في كلا السوقين سوق السلع والخدمات وسوق النقود داخلياً وخارجياً، ويحدث داخلياً عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي في سوق السلع والخدمات وسوق النقود، أما التوازن الخارجي يحدث عندما يتوازن ميزان المدفوعات، ويحدث التوازن العام عند تساوي الأسواق الثلاثة الحقيقية والنقدية وميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس يعتبر التوازن ذو أهمية كبيرة لجميع الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ولو اختلفت طبيعة وطريقة أداة كل نظام.

وتم التطرق في المبحث الثالث إلى أهمية نظرية التوازن الاقتصادي من خلال رسم السياسات الاقتصادية واختيار النماذج الاقتصادية التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة وشرح وتحليل سلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية المحتملة وتحديد السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف، أيضاً أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي، ولقد استخدم الاقتصاديون الموازن الكلية كأدوات وأساليب فنية في التخطيط، وأهم هذه الموازين وأكثرها استخداماً هي ميزان الفجوة التمويلية وميزان النقد الأجنبي وميزان القوى العاملة، كما تناول المبحث أهمية التوازن الاقتصادي لإصلاح الصدمات الاقتصادية بسبب تعرض معظم اقتصادات العالم للصدمات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية وزيادة مديوناتها وارتفاع معدلات البطالة والتضخم فيها، والاختلال في ميزان مدفوعاتها قامت مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي) بوضع برامج إصلاحية لاقتصادات تلك الدول بهدف معالجة تلك الاختلالات وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي لها، أيضاً استخدام التوازن الاقتصادي لتصميم النماذج الاقتصادية وهي التي يُعتمد عليها في التحليل الاقتصادي، وتصميم النماذج الاقتصادية لا يعتبر هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة لتحقيق هدفين رئيسيين، الهدف الأول القيام بالتنبؤات المستقبلية والهدف الثاني هو بتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها.



---

# الفصل الثاني

---

## السياسة المالية

تمهيد

المبحث الأول: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: آليات تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي

خلاصة الفصل

## تمهيد:

أن السياسة الاقتصادية تحتوي على مجموعة من السياسات التي تسعى في مجملها إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية التي من أهمها ما يسمى بالتوازن الاقتصادي، حيث نجد من ضمن هذه السياسات السياسة المالية التي تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات وتعتبر من الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تعتبر السياسة المالية هي الأداة التي تستخدمها السلطات المالية لتحديد النشاط المالي، والأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتكييف إنفاقها العام مع إيراداتها العامة بالأسلوب الذي يكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وقد لعبت السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق بعض أهدافها الاقتصادية تبعاً لتطور دور الدولة ورغم الاختلاف في طبيعة وأهمية السياسة المالية وأدواتها ودورها حسب مستوى التطور الاقتصادي للدول، إلا أن هناك إجماع على أهميتها هي في تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل.

وسنقوم في هذا الفصل بتوضيح مراحل تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي وبعض المفاهيم وذلك في المبحث الأول، أما المبحث الثاني نتناول فيه أدوات السياسة المالية، أما المبحث الثالث خصصناه لدراسة آلية تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي.

## المبحث الأول

### تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن، نظراً لتزايد العجز في الموازنة العامة لمعظم دول العالم، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدّها تأثيراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخل، وتوفير فرص العمل وزيادة القوة الشرائية لأفراد المجتمع ونمو الناتج القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

إن فكرة استخدام مالية الحكومة والموازنة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لاقت قبولاً مند النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، مند دعوة الاقتصادي جون ماينرد كينز الى ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أعقاب أزمة الكساد العظيم التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1929-1933). إن مقاومة الفكرة جاءت من تلك الجماعات التي تعارض التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ومن أولئك الذين يعتقدون أن السياسة النقدية أكثر فعالية.

### المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

هناك العديد من التعريفات للسياسة المالية، حيث يختلف مفهومها تبعاً لأهدافها ولقد أجهتد الاقتصاديين وخصوصاً بعد الكساد العظيم في بلورة مفهوم جديد للسياسة المالية، ولكن اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة<sup>(2)</sup>،

وأما في الاصطلاح فقد عرفها البعض على أنها:

برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن قصد مستخدمه فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لأحداث أثار مرغوبة وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع<sup>(3)</sup>.

ولقد عرفها كل من Lindsey & Dolan بأنها استخدام السلطات العامة ( متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وبعبارة أخرى تتمثل هذه

<sup>1</sup> - هشام مصباح السطلي، السياسات الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، بدون دار نشر، 2013، ص5.

<sup>2</sup> - طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

<sup>3</sup> - حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص 15 - 16



السياسة باستخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة لتأثر في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وهي تهتم بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

تعني السياسة المالية بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام ( بوحدهات المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية)، وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكيفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، ولأوجه هذا الإنفاق وحصاد هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة منها الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية<sup>(2)</sup>.

هي استخدام أدوات المالية العامة للتأثير في مجريات وتوازنات النظام الاقتصادي لتعظيم الرفاهية الاقتصادية، وقد اشتقت السياسة المالية معناها واتجاهاتها من تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه<sup>(3)</sup>.

وهي توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات العامة والنفقات الحكومية، بما يحقق التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة<sup>(4)</sup>.

وتعرف السياسة المالية أيضاً مجموعة من القواعد والأساليب والإيرادات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة، وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية والعدالة في التوزيع وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد<sup>(5)</sup>.

هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في أي دولة لتحقيق مجموعة من الأهداف المتفق عليها خلال فترة زمنية معينة<sup>(6)</sup>.

هي دراسة اقتصاديات القطاع العام بالمعنى الحديث، وقديماً كانت تعرف بأنها العلم الذي يتناول بالبحث مصروفات الدولة وإيراداتها، أو كل الأمور المتعلقة بجزئية الدولة<sup>(1)</sup>. ومن خلال جميع التعريفات التعريفات السابقة نستطيع أن نعرف السياسة المالية بأنها:

<sup>1</sup>-Dolan(Edwina)& Lindsey(David, E): Economics The Dryden Press,1991,P.252

<sup>2</sup>- عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص44.

<sup>3</sup>- عبدالعزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص15.

<sup>4</sup>- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، 2003، ص ص 15 - 16.

<sup>5</sup>- خلوط فوزية العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2004، ص4.

<sup>6</sup>- عبدالمطلب عبدالمجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص40.

أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف الدولة في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وعدالة التوزيع من خلال توزيع الدخل والثروات والمقاربة بين فئات المجتمع، وإشاعة الاستقرار الاقتصادي.

### المطلب الثاني: الملامح التاريخية لتطور السياسة المالية

لقد تطورت السياسة المالية تطوراً كبيراً من حيث مفهومها وأدواتها وفكرتها وأهدافها وذلك تبعاً لتطور المجتمعات، وكون السياسة المالية هي دور الدولة في الاقتصاد فقد تطورت بتطور الدول فقد كانت الدولة في فترة ما قبل الكساد العظيم تلعب دور الدولة الحارسة وحسب قول الطبيعيين والتجاربيين أي إنها تختص بالأمن والجيش فقط ولا تتدخل بالحياة الاقتصادية، والاقتصاد متروك للمؤسسات والأفراد ولكن بعد فشل الأفراد والمؤسسات ظهر دور الدولة في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت والاقتصادي البريطاني كينز صاحب الثورة الكينزية عندما نادى بزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة والمشاريع الإنمائية والصناعية الكبيرة لحل مشكلة البطالة وتنشيط الاقتصاد، فقام الرئيس الأمريكي روزفلت بسحب الأرصدة المالية من جميع الدول وخصوصاً أوروبا آنذاك وقام بزيادة الإنفاق العام وتحريك الاقتصاد ككل وكانت البداية لظهور السياسة المالية الجديدة والانتقال من الدولة الحارسة للاقتصاد إلى الدولة المتدخلة في الاقتصاد، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية كمؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ودور السياسة المالية يختلف من دولة إلى دولة وذلك تبعاً لاختلاف النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة وحسب مواردها ووجهات إنفاقها.

وفي هذه الجزئية سنعرض لمحة بسيطة عن أفكار مختلف المدارس الاقتصادية ورؤيتها للسياسة المالية وذلك على النحو التالي:

#### الفرع الأول - السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيك:

في تلك الحقبة لم يكن هناك إطار واضح وشامل حول فكرة السياسة المالية للدولة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي فقد وجد المفكرين والعلماء في العصور القديمة أن هناك أهمية لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية مثل مراقبة الأسعار وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتحديد أوجه الإنفاق العام، إذاً ففكرة تدخل الدولة في السياسة المالية هي موجودة أصلاً وقد نادى بها أفلاطون وارسطو وغيرهم كثير، ولكن الفكرة لم تتبلور بالشكل الذي وصلت إليه فيما بعد حتى جاء التجاربيين ونادوا بضرورة إزالة

<sup>1</sup> - صالح خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1995، ص188.

الضرائب من إيرادات الدولة، وذلك لخطورة الضرائب التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي وتدهور في النشاط الاقتصادي.

فأصبح هذا المصدر حسب وجهة نظرهم غير أساسي لتمويل نشاط الدولة. بل نادوا بأن على الدولة زيادة صادراتها لتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي زيادة إيراداتها كونها المحتكر الوحيد للتجارة الخارجية وأما بعض الطبيعيين الذين عارضوا هذا المبدأ قالو بأن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل على العكس يمكن حافزاً لازدهارها عن طريق إنفاق هذه الضرائب على الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع لكنهم أيضاً نادوا بعدم الإفراط في فرض الضرائب وترشيد الإنفاق العام، وهذه الأفكار عند بعض الطبيعيين كانت المحاولة الأولى لتوضيح فكرة السياسة المالية لكن مساهماتهم لم تكن تتعدى هذه الأفكار البسيطة عن السياسة المالية<sup>(1)</sup>.

ومما تقدم يتضح لنا ان في العصور القديمة لم تكن فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد توضحت عند الكثيرين وقد حجمو تدخل الدولة إلى أبعد ما يكون.

#### الفرع الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك

لقد عمت في هذه المرحلة الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة ومفهوم اليد الخفية لأدم سميت وقانون (SAY) للأسواق الذي كان يعرف بالعبارة الشهيرة العرض يخلق الطلب، وهذا يعني أن أي زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة في الدخل النقدي، وبما أن الناس في ذلك الوقت لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا فإن أي زيادة في هذا الدخل سوف يتحول إلى إنفاق على السلع والخدمات<sup>(2)</sup>، وسميت الدولة في هذه الفترة بالدولة الحارسة أي التي تحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة، فهي كما شبهها آدم سميت رجل الحراسة الليلي.

وقد بنى أصحاب هذه المرحلة سياستهم المالية على عدة أسس وهي<sup>(3)</sup>:

أ- تحديد أوجه الإنفاق العام لدولة بأربعة وظائف وهي ما سميت فيما بعد بالأرامل الأربعة وهي (الدفاع، الأمن، العدالة، الأمن الدبلوماسي).

ب - تحقيق المساواة التامة بين النفقات والإيرادات، وبهذه الحالة تلتزم الدولة الحياد المالي.

<sup>1</sup> - أسماء داغر، صدمات السياسة المالية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي: دراسة سياسية على الاقتصاد الأردني، جامعة آل البيت، الأردن، رسالة ماجستير، 2016، ص 22.

<sup>2</sup> - حامد عبدالمجيد دراز، مرجع سابق، ص 15 - 16

<sup>3</sup> - حامد عبدالمجيد دراز، مرجع سابق، ص 18 - 20.

ج - ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي للدولة وعدم تدخلها بالنشاط الاقتصادي وهو مصطلح يعبر عنه بالفرنسية (Laissez-Faire) وتعني حرفياً دعنا نعمل، ولكن المقصود من التعبير هو (دع الأمور تجري لوحدها).

وكانوا يعتبرون أن القروض هي أداة من أدوات السياسة المالية ولكن لا تلجأ إليها إلا كوسيلة استثنائية. ومن مبادئهم أيضاً أن السياسة النقدية هي السياسة الوحيدة القادرة على حل الأزمات مثل التضخم والانكماش إلى حين برهنت السياسة المالية عكس ذلك في فترة الكساد العظيم مع فشل السياسة النقدية في حل الأزمة.

### الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكينزي

بدأت هذه المرحلة بما يسمى ثورة كينز عندما قام اللورد البريطاني جون كينز بهجوم قوي على أساتذته في المدرسة الكلاسيكية، عندما أنتقد معظم آراء هذه المدرسة ابتداءً من قانون ساي الذي أهمل دور الطلب عندما قال أن العرض يخلق طلبه وتجاهل هذا القانون دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف، وأثبت كينز أن سياسات المدرسة الكلاسيكية فشلت في ضبط التضخم والبطالة والكساد ولا تمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل، وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائماً بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل

وأنتقد كينز مصطلح اليد الخفية وعدم تدخل الدولة وترك النشاط الاقتصادي للأفراد والمؤسسات لأن الأفراد في سعيهم لتحقيق رغباتهم قد يخطئون ويتصرفون تصرفاً غير عقلانياً ولا رشيداً الذي هو أصلاً جوهر افتراض الكلاسيك وبالتالي تتناقض وتتعارض هنا مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع<sup>(1)</sup>، وبينما الدولة ليس لها مصلحة شخصية وليس أقل إنتاجاً من الأفراد فإن بإمكانها التدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع.

ومن هنا بدأت مرحلة تدخل الدولة وبدأ الفكر الكينزي يلاقي رواجاً جيداً، واستطاع الاقتصادي "كينز" تقديم الحل المناسب في الوقت المناسب عندما كان العالم يعاني من أزمة الكساد العالمي، الأمر الذي أدى إلى تفضيل معظم دول العالم لاستخدام السياسة المالية في الخروج من تلك الأزمة وإحلالها

<sup>1</sup> - حامد عبدالمجيد دراز، مرجع سابق، ص ص 29 - 30.

محل السياسة النقدية في علاج كافة أنواع الأزمات وليست أزمة الكساد فقط، وأيضاً استخدامها بهدف تحقيق التشغيل الكامل والتوازن العام على حد سواء<sup>(1)</sup>.

كما أكد "كينز" على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة، وقام "كينز" بتفسير العلاقات والتفاعلات القائمة بين مختلف المتغيرات كالناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي، والمتغيرات الكلية الأخرى وتحليلها مثل الاستهلاك، والادخار والاستثمار، والبطالة وغيرها<sup>(2)</sup>.

وافترض "كينز" أن الاستهلاك غالباً ما يضع الحدود على الإنتاج والعكس ليس صحيحاً بخلاف ما كان يعتقد الكلاسيك، كما أجرى "كينز" معالجة الفكرة المعروفة والتي ابتدعها باسم الميل للاستهلاك بوصفها متغيراً رئيسياً مستقلاً، ولقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات، ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي إلى زيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل<sup>(3)</sup>.

ويمكن توضيح شكل كل من منحنى الطلب الكلي، الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، ومنحنى العرض الكلي الذي يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي وفقاً لمفهوم "كينز" كما يلي:

### 1 – منحنى الطلب الكلي<sup>(4)</sup>:

يتضح من الشكل التالي (1.1.2) أن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والناتج أو الدخل الحقيقي، أي كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي، والعكس صحيح لأن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

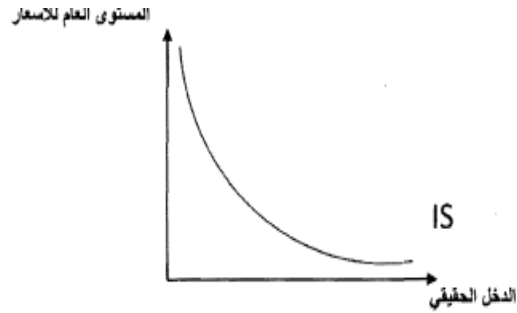
<sup>1</sup> - حمدي عبدالعظيم، السياسة المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 296.

<sup>2</sup> - محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص 462.

<sup>3</sup> - حسين عمر، تطور الفكر الاقتصادي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، مصر، 1994، ص: 811.

<sup>4</sup> - مسعود درواسي، مرجع سابق، ص 57.

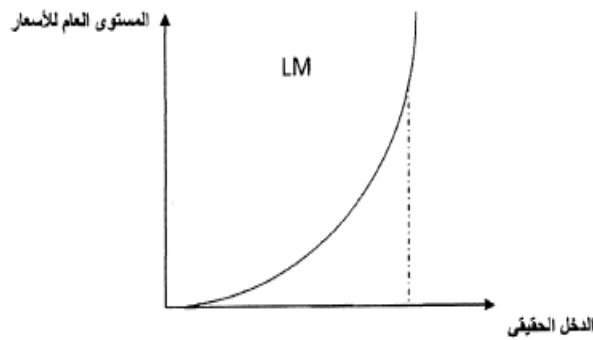
الشكل رقم (1.1.2): منحني الطلب الكلي



2- منحني العرض الكلي<sup>(1)</sup>

يوضح الشكل التالي رقم (2.1.2) العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، أي أن أي زيادة في الدخل الحقيقي تكون مرفقة بالزيادة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، حتى تصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

الشكل رقم (2.1.2): منحني العرض الكلي



وقد بنى اصحاب هذه المرحلة سياستهم المالية على عدة أسس وهي<sup>(2)</sup>:

- 1 - زيادة حجم الإنفاق العام نتيجة لاتساع دائرة الخدمات العامة، وتعدد الأهداف والآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق.
- 2- اتسع مفهوم الضرائب والقروض وأصبحت ليست كمجرد وسيلة للحصول على إيراد مالي للموازنة العامة، بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية.

<sup>1</sup>- مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup>- عوف الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص ص 158، 159.

3- أصبحت الموازنة العامة ذات طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف للحصول على توازن حسابي بين جانبي الإيرادات والنفقات بل أصبحت تهدف إلى أبعد من ذلك وهو تحقيق التوازن الاقتصادي.

#### الفرع الرابع: تطور السياسة المالية ما بعد كينز

ظهر بعد كينز العديد من المدارس التي كانت تحاول نقد كينز أو التي كانت تحاول تفسير نظريته فمنهم من قال أن السياسة المالية ليست لها دور مهم في النشاط الاقتصادي ولا حتى في معالجة المشاكل الاقتصادية، بل إن دورها يقتصر على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص ومن هذه المدارس المدرسة النقدية، التي كانت تنادي بدور النقود أو السياسة النقدية في معالجة الاختلالات في الاقتصاد وتجنب ظهور الفجوات، ومن أهم رواد هذه المدرسة هو ميلتون فريدمان حيث رد أصحاب هذه المدرسة جميع الأزمات التي حدثت وعانى منها النظام الرأسمالي إلى المدرسة الكينزية ونظام تدخل الدولة في الاقتصاد.

ولكن هذه المدرسة وحسب رأي فريدمان كانت تعترف بدور الدولة في الحفاظ على الاستقرار وتحقيق التنمية ولكن كانوا يطالبون بتفعيل دور السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية، ولقد استند فريدمان إلى اعترافات النقديون بأهمية السياسة المالية عندما خفضت الحكومة الأمريكية عام 1964م الضرائب فكان هذا القرار له دور كبير في تقليص البطالة المتفحلة آنذاك، وهذا ما أكد لي أنهم كانوا يحاولون فعلاً تفعيل دور السياسة النقدية فقط في ذلك الوقت<sup>(1)</sup>.

وقد جاء بعد هذه المدرسة مدرسة الكلاسيك الجدد في نهاية السبعينات من القرن الماضي ومن أهم رواد هذه المدرسة، بارو Barrow، ولاس Wallace. وقد قامت هذه المدرسة على الخيال أو التوقعات الرشيدة فإن الأشخاص لديهم معلومات كافية عن الاقتصاد لذلك هم عقلانيون.

والسياسة الاقتصادية ليس لها أي تأثير على النشاط الحقيقي للاقتصاد إلا في حالة عدم التوقع بسبب نقص المعلومات عن الاقتصاد وهذه الحالة توجد كثيراً في الدول النامية، أي أنه لا يوجد معلومات كافية عن الاقتصاد، وفي هذه الحالة لن يكون هناك توقعات رشيدة من قبل العمال فمثلاً بأن هناك ارتفاع للأسعار لذلك لا يطالبون بزيادة أجورهم، وهذا تعارض واضح لأهم مبادئ الكلاسيكية الجديدة التي تقول<sup>(2)</sup> وجود معلومات كافية عن الاقتصاد.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص: 291.

<sup>2</sup> - خلوط فوزية العربي، مرجع سابق.

ركزوا النقديون اهتمامهم على دور النقود في تحديد المستوى التوازني للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، وانتقدوا الأفكار الكينزية فيما يخص ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن، والسياسة المالية غير فعالة إلا إذا ترافقت مع تغيرات في عرض النقد، وحتى في هذه الحالة فإنها تكون غير فعالة في ظل وجود التوقعات الرشيدة، كما يعتقد النقديون أيضا أن التغيرات في السياسة المالية أو النقدية لها تأثير قصير الأمد فقط على الناتج الحقيقي، وفي الأمد طويل فإنهم يتوقعون بأن الناتج الحقيقي يكون في مستوى يتوافق مع المعدل الطبيعي للبطالة، ونتيجة لذلك فإن التأثير طويل الأمد للتغير في عرض النقد ينعكس بشكل كامل في التغير في مستوى الأسعار، كما يؤكدون على المبدأ الكلاسيكي المحدث بأن الناس يحاولون تعظيم رفاهيتهم، وإن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد، ويتجمع الأفراد لتحقيق منافع من التخصص والتبادل والناس يتخذون خيارات عقلانية وأن المستهلكين والعمال والمنشآت يستجيبون للمحفزات المالية الإيجابية منها والسلبية.

كما أن الحكومة في نظر النقديون بطبيعتها غير كفؤة كوكيل لتحقيق الأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال التبادل فيما بين الأفراد، فالمسؤولون الحكوميون لهم أهدافهم الخاصة بهم التي يسعون لتعظيمها ولذلك يحولون حصة من الموارد في اتجاهات لا تخدم دافعي الضرائب، ويؤكد النقديون بأن على صانعي القرار أن يضعوا السياسة التي يرونها مناسبة، وذلك بموجب القواعد التي لا تتغير من شهر إلى آخر أو من سنة إلى أخرى<sup>(1)</sup>.

ويمكن تلخيص أبرز النقاط بخصوص السياسات لدى المدرسة النقدية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- 1- إن عرض النقود يعتبر المتغير الوحيد والفعال في تحديد مستويات الدخل والناتج الكلي، بمعنى أن انخفاض عرض النقود يؤدي لانخفاض حجم الطلب الكلي .
- 2- تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة الدخل والناتج في المدى القصير في حين تتحول هذه الزيادة إلى زيادة المستوى العام للأسعار في المدى الطويل، ويختلف التحليل النقدي هنا عن التحليل الكينزي في أن الأول تحليل طويل الأجل، في حين الثاني تحليل قصير الأجل.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص ص: 292، 293.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الأردن، 2009، ص: 313.



3- يعتبر الطلب على النقود دالة مستقرة للدخل الدائم ، وهو الدخل الذي يتألف من مستوى الدخل الجاري وهي دخول ذات طبيعة وقتية تنعكس بصورة كبيرة في مستوى الدخل الدائم، وبالتالي فلن يتعرض الطلب على النقود لتغيرات كبيرة بسبب هذه التغيرات الطارئة في مستويات الدخل الجاري.

4- لا يرى النقديون أي دور فعال للحكومة في الاقتصاد، ولا يعتقدون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن في سوق العمل، وسوق السلع .

5- يعتقد النقديون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية.

### المطلب الثالث: السياسة المالية في النظام الإسلامي والنظام الاشتراكي والرأسمالي

#### الفرع الأول - السياسة المالية في النظام الإسلامي.

لم يكن يوجد سياسة مالية واضحة في العهد الذي قبل الإسلام ولكن مع مجيء الإسلام تأسس النظام المالي في الإسلام مستمداً ركائزه من القرآن والسنة النبوية الشريفة.

فقد قامت السياسة المالية في الإسلام على ثلاثة أدوات، وهي النفقات العامة مثل دفع الرواتب للقضاة والولاة والجيش وإقامة الشعائر الدينية وحفر الآبار وفتح الطرق والتصديق على الفقراء والمحتاجين و الأراامل، وهذا لا يدع في المجتمع فقيراً وهذا من حسنات النظام الإسلامي.

أما الأداة الثانية وهي الإيرادات العامة وأهم هذه الإيرادات هي الزكاة وضريبة الخراج التي تحصل على الأراضي والعقارات وضريبة (عشور التجارة) التي تفرض على التجار أو الجزية، التي يدفعها أعداء المسلمين من الملل الأخرى شريطة عدم شن الحرب عليهم.

وأما الأداة الثالثة فهي، بيت المال: يرجع البعض بداية استخدام بيت المال في غزوة بدر حيث كانت غنائم المسلمين في تلك المعركة كبيرة. كما يرجع البعض الآخر إلى نشأة بيت المال الحقيقية إلى الفتوحات الإسلامية في عهد أبوبكر الصديق حيث ازداد تدفق الأموال على المسلمين وكان لابد من نظام للتحكم بها. فاستحدث ديوان بيت المال، وفي عصر الأمويين أستحدث ديوان أسمه (ديوان المستغلات) أي الديوان الذي يسجل إيرادات الدولة كما استحدث ديوان النفقات الذي يسجل نفقات الدولة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - حسين اليحيى وحسن خربوش وآخرون، المالية العامة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996، ص ص 13-

والسياسة المالية في النظام الإسلامي قائمة على أسس العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة وتجنب المديونية، وفي وجهة نظري الشخصية هو النظام الذي يصلح لجميع دول العالم حالياً، وخصوصاً مع كثرة التعقيدات والأزمات العالمية والمنتبع للمؤلفات وعلماء الاقتصاد أن الأصوات أصبحت تعلقو لاتباع هذا النظام.

### الفرع الثاني: السياسة المالية في النظام الاشتراكي

في الاقتصاديات الاشتراكية تمتلك الدولة جل عناصر الإنتاج، وتتخذ من التخطيط الشامل أسلوباً للقيام بكافة النشاطات الاقتصادية تحقيقاً لأهداف المجتمع، ويقوم النظام الاشتراكي على عدة أسس أهمها<sup>(1)</sup>:-

- الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وإلغاء الملكية الخاصة.
- تقوم الدولة بإدارة الجهاز الاقتصادي بهدف حل المشاكل الاقتصادية للمجتمع.
- الاعتماد على التخطيط الاقتصادي الشامل والمركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.

ففي حالة النظام الاشتراكي فالدولة هي المسؤولة عن كل شيء في النشاط الاقتصادي فهي المشرع والمستثمر والمنفق وهي التي تقوم على حل المشكلات وليس قوة السوق ولا العرض والطلب كما في النظام الرأسمالي الذي يكون دوره مقيداً إلى حد ما.

كما إن المالية العامة في الدول الاشتراكية تضطلع بدور هام وكبير يتعدى دور الدول الرأسمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي إلى أبعد من ذلك بكثير فهي المسؤولة عن العدالة التوزيعية وعن سير خطط التنمية الاقتصادية، وقد أصبحت خطة الموازنة العامة جزءاً من الخطة المالية للدولة، وتشمل إيرادات ونفقات الدولة لفترة زمنية معينة وعلى الغالب هي سنة كاملة.

وتتكون إيرادات الموازنة العامة للدولة في النظام الاشتراكي من ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك، ثم ارباح الصناعة أو المنشآت الإنتاجية بشكلها العام، وهذه تمثل نسبة تفوق 50% من إيرادات الدولة والباقي كضرائب على السكان أو ضرائب على الدخل. وأهم بنود الإنفاق الحكومي هي الإنفاق على القطاعات الإنتاجية مثل الصناعات والبنية التحتية والإنفاق على المرافق الاجتماعية والثقافية<sup>(2)</sup>. ففي هذا النظام السياسة المالية هي سياسة متفردة بها الدولة ومن الصعب جدا الفشل بها لأنها المالك الرئيسي لجميع عناصر الإنتاج.

<sup>1</sup> - حسين اليحيى وحسن خربوش وآخرون، مرجع سابق، ص10.

<sup>2</sup> - معن عبدالقادر زكر وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بدون تاريخ للنشر، ص25.

الفرع الثالث: السياسة المالية في النظام الرأسمالي

يطلق الاقتصاديون تعبير (النظام الرأسمالي) على كل اقتصاد يتصف بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

- حرية العمل والإنتاج.
- حرية التملك والتصرف في الملكية.
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ولقد مر النظام الاقتصادي الرأسمالي بثلاثة مراحل وذلك حسب تطور السياسة المالية في هذه المراحل الثلاثة<sup>(2)</sup>:

**1- مرحلة التدخل الواسع.**

وتشمل هذه المرحلة العديد من السمات إذ كانت الدولة تقوم بإجراءات كثيرة من أجل تحريك الاقتصاد وزيادة الصناعات من أهمها، خفض التكاليف الإنتاجية، ومحاولة تسويق المنتجات سواء كان هذا التسويق داخلي عن طريق شراء السلع أو خارجي بشكل صادرات، والإعفاءات الضريبية.

**2- مرحلة الحياد أو دور الدولة الحارسة (أدم سميث).**

وهي مرحلة كان ينادي أصحابها بعدم تدخل الدولة وأن الدولة لا تستطيع تحريك النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يستطيعه الأفراد، وأنها سوف تكون عائق أمام النشاط الاقتصادي إلا في حالات الدفاع والأمن والعدالة فقط.

**3- مرحلة الدولة المتدخلة (كينز).**

وهي المرحلة التي تدخلت فيها الدولة في السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة النفقات وخفض الضرائب لمعالجة مشكلة الكساد العظيم وما تلاه من مشاكل أهمها البطالة الإجبارية والضغط التضخمية واتسمت هذه المرحلة بتدخل للدولة من خلال نماذج اقتصادية مدروسة.

مما سبق نرى أن السياسة المالية مرت بتطورات كثيرة إلى أن وصلت إلينا في شكلها ومفهومها الحالي، وان الاختلاف موجود في النظرية والتطبيق بين الدول المتقدمة والدول النامية.

<sup>1</sup> - معن عبدالقادر زكر وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 25.

<sup>2</sup> - محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، عمان، 1992، ص ص 31-34.

## المبحث الثاني

## أدوات السياسة المالية

تتعلق أدوات السياسة المالية بالوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التي تسعى السلطات المالية إلى تحقيقها، ويعتمد استخدام هذه الأدوات على حالة الاقتصاد.

تستخدم السياسة المالية ثلاث سياسات هي: السياسة الإيرادية والسياسة الإنفاقية والسياسة الائتمانية، ولكل من هذه السياسات الثلاث أدواتها الخاصة بها؛ فالضرائب بأنواعها وأشكالها ومصادر الإيرادات العامة للدولة هي أدوات السياسة الإيرادية، ومجالات النفقات العامة هي أدوات السياسة الإنفاقية، وأما السياسة الائتمانية فلها جانبان وتهتم في جانب منها بسياسة حصول الدولة على القروض العامة بكافة أنواعها، وإدارة خدمة الدين العام وسداد أصل القرض وفوائده وتهتم في الجانب الآخر بمنح الدولة للقروض والسلفيات لكافة فئات المجتمع<sup>(1)</sup>.

وكل من هذه السياسات تحتفظ بشكلها العام خلال فترة تنفيذها إلا السياسة الائتمانية فهي تتحول خلال عملية تطبيقها، فهي في البداية سياسة ائتمانية ولكن عندما تقوم الدولة بسداد هذه القروض فهي تصبح إنفاق عام وعندما تدخل هذه القروض إلى الموازنة العامة فهي مصدر من مصادر الإيرادات العامة، وعندما تقوم الدولة بإقراض المجتمع المحلي فهي نوع من أنواع النفقات وعندما تقوم بتحصيل هذه القروض فهي مصدر من مصادر الإيرادات.

وفيما يلي مزيداً من التوضيح لأدوات السياسة المالية الثلاث وهي:

**المطلب الأول: الإيرادات الحكومية: Government Revenues:**

تتعدد مصادر الدولة من إيرادات عامة لتمويل نفقاتها على الأنشطة التي تقوم بها الدولة. فهناك الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (Direct and indirect taxes)، والرسوم (fees)، وأثمان المنتجات العامة (Public goods price)<sup>(2)</sup>، والإتاوة (allowance)، وإيرادات الدولة من ممتلكاتها، ومصادر أخرى تعتمد عليها الدولة، وفيما يلي تفصيلها.

<sup>1</sup> - حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، 2003، ص ص 61 - 63.  
<sup>2</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 64.

الفرع الأول: الضريبة:

في عصرنا الحالي أصبحت الضرائب من أهم مكونات إيرادات الدولة بل تعدت النظرة إلى الضرائب من كونها أداة لتمويل النفقات الحكومية إلى أداة هامة تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إذاً فالضريبة هي فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها<sup>(1)</sup>.

فمن التعريف السابق يلاحظ أن الضريبة لها أركان أربعة وهي، إلزامية الضريبة، مبدأ المنفعة والمقدرة، وفريضة بلا مقابل مباشر، لتحقيق الأموال الضرورية لتغطية نفقات الدولة.

ويعد النظام الضريبي الكفء من أولويات صناع السياسة، لذلك يجب علينا معرفة النظام الضريبي الكفء، ويحدد موسجريف معايير معينة للحكم على كفاءة أنظمة النظام الضريبي من عدمها، وهذه المعايير هي<sup>(2)</sup>:-

العدالة: ويقصد بها مدى المساواة في تحميل العبء الضريبي للأفراد وفقاً لأنشطتهم الاقتصادية.

الوضوح: وهو ضرورة تبسيط التشريع الضريبي، ولا يترك مجالاً لتفسيرات مختلفة من الجهاز الإداري المشرف على عملية التحسين.

الملائمة في الدفع: وهي أن يتناسب معيار تحصيلها وموعد تحصيل الدخل.

الاقتصاد في نفقة التحصيل: وهي ان يتم عملية تحصيل الإيرادات بنفقات ضئيلة وعند مستوى أدنى حفاظاً على الأموال العامة وتوجيهها نحو مجالات الأنفاق الملائمة.

المحافظة على كفاءة جهاز السوق: وهي أن الضرائب التي يشملها هيكل النظام الضريبي يجب اختيارها بدقة بحيث لا تؤثر على القرارات الاقتصادية للأفراد والمشروعات.

عدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالي: وهو أن تحقق هدف معين لا يكون على حساب الأهداف الأخرى، فمثلاً استخدام الإعفاءات الضريبية يجب أن لا يكون على حساب عدالة توزيع الدخل في المجتمع وهكذا.

<sup>1</sup> - عبدالناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2008، ص13.

<sup>2</sup> - ريتشارد موسجريف وبيجي موسجريف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي وكامل العاني، دار المريخ، الرياض، 1992، ص ص 164-165.

وبالتالي فالنظام الضريبي الكفاء هو ذلك النظام الذي يسعى للوصول إلى مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد عبر تحقيق مجموعة من الأهداف وهي<sup>(1)</sup>:

- توفير الحد الأقصى من حرية الاختيار.

- تحقيق أعلى مستوى معيشة.

- توظيف عوامل الإنتاج.

- النمو الاقتصادي.

- العدالة في توزيع الدخل.

وتقسم الأدبيات الضرائب إلى أنواع عديدة منها.

أولاً- الضرائب المباشرة:

وهي التي تفرض على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بل يتحملها كلياً المكلف نفسه<sup>(2)</sup>. فالضرائب المباشرة تفرض على مادة تتميز بالثبات كالعقار ولا يوجد فيها تداول، وطريقة تحصيلها عن طريق الجداول والكشوف وبتحملها من يقوم بدفعها.

وتعتبر الضرائب المباشرة أكثر قريباً من تحقيق العدالة الاجتماعية بالمقارنة بالضرائب غير المباشرة<sup>(3)</sup>. وذلك لأنها يمكن أن تأخذ الظروف الشخصية للمكلف بعين الاعتبار عند فرض الضريبة مثل مستوى دخله وعدد الأفراد الذين يعولهم، وفي هذه الحالة كلما زاد دخل الممول وقل عدد أفراد أسرته الذي يعولهم بإمكان الدولة فرض ضريبة تصاعدية عليه وبهذا تقلل من حدة التفاوت بالدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

وتتميز الضرائب المباشرة بالثبات النسبي في حصيلتها لأنها تعتمد على وعاء ضريبي غير متقلب في حالة التضخم والكساد فهي على الأغلب عبارة عن أجور ومرتببات ودخول العقارات وغيرها. لذلك

<sup>1</sup> - عبدالناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، مرجع سابق، ص 19 - 20.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، ص 17.

<sup>3</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 124.

الضرائب المباشرة تمثل مورداً مالياً يمكن أن تعتمد عليه الدولة بصورة شبه مؤكدة خلال وضعها لموازنة الدولة<sup>(1)</sup>.

ومع ذلك فإن لها عيوب أو ما تسمية انتقادات لهذا النوع من الضرائب، وهي عدم مرونة حصيلتها للتغيرات في الظروف الاقتصادية والأسعار وأن هناك مجال كبير للتهرب الضريبي من قبل المكلف وعدم كفاءة الجهاز الإداري في الدول النامية.

### ثانياً- الضرائب غير المباشرة:

وهي الضرائب التي يدفعها المكلف وينقل عبئها إلى شخص آخر. بعبارة أخرى هي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات إما عند إنتاجها أو بيعها أو تداولها أو استهلاكها أو عند استيرادها أو عند تصديرها<sup>(2)</sup>.

وهذه الضريبة لها أهمية كبيرة في العديد من الدول كوسيلة هامة للحصول على الإيرادات الحكومية ولما لها من آثار اقتصادية يتحكم بها واضعوا السياسة المالية من خلال رفع العبء الضريبي لهذه الضريبة أو تخفيضه.

وهناك أمثلة عديدة على هذه الضريبة من أهمها الضرائب الجمركية، ويعتبر التجاريين من أوائل من نادوا بهذه الضريبة وذلك لأن هذه الضريبة تحقق هدفهم الرئيسي من خلال تحقيق أكبر فائض ممكن في الميزان التجاري والمحافظة على السلع المحلية آنذاك في بلدانهم وذلك من خلال فرض ضرائب عالية على المستوردات، ويختلف الاقتصاديين بين كثرة مزايا هذه الضرائب وكثرة مساوئها أيضاً، فمنهم من ينادي بتطبيقها ومنهم من ينادي بعدم تطبيقها. لأنها تتناقض مع مبادئ العدالة الضريبية والعدالة الاجتماعية. ولكن الذين نادوا بتطبيقها قالوا أنها من الممكن أن تحقق العدالة الاجتماعية وأن تعمل على عدالة توزيع الثروة من خلال فرض الدولة الضرائب غير المباشرة على السلع والمنتجات التي يستهلكها الأغنياء، وبالتالي تسعى الدولة من خلالها إلى تقليل الفجوة بين الدخل وبالتالي تحقيق العدالة الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على توازن العرض والطلب في العديد من الأسواق، وأنها ذات حصيلة غزيرة لموازنة الدولة وسهولة جبايتها.

<sup>1</sup> - مرجع سابق، ص 125.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، ص 129.

### ثالثاً- الضرائب على الثروة:

ويقصد بثروة الفرد القيمة السوقية لممتلكات الفرد في لحظة زمنية معينة من عقارات أو منقولات مادية أو معنوية شرط أن تكون قابلة للتقويم النقدي<sup>(1)</sup>. وهذه الضريبة أقل أهمية من ضريبة الدخل لأنها تفرض بسعر أقل حتى لا تؤدي إلى تقليل الثروات أو استنفادها عبر الزمن، أو مهاجرة هذه الثروات إلى الخارج هرباً من ضرائب الدولة.

وهذه الضريبة غالباً ما تشجع أصحاب الثروة على تحريكها والاستثمار فيها بدلاً من تجميدها أملاً من أصحابها رد الضرائب التي تتراكم عليهم مما يؤدي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي وتفرض هذه الضريبة على<sup>(2)</sup>:

1- تملك رأس المال، والتي ينبغي في فرضها مراعاة عدم تأثيرها سلباً على حوافز تكوين رأس المال، والتوسع في عملية الاستثمار، وخاصة الإنتاجي منه، وبالشكل الذي لا يتضمن إعاقة التوسع في القدرات الإنتاجية اللازمة لتحقيق الإنتاج وزيادته، وخاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن هذه الضريبة يمكن أن تحفز على تنمية رأس المال وزيادته.

2- الزيادة في قيمة رأس المال وخاصة عندما تتحقق بمعدلات مرتفعة، وبالذات ارتباطاً بالحروب، أو في فترات التضخم، رغم الصعوبة التي تبرز في التمييز بين أصل رأس المال، والزيادة الطبيعية في قيمته، وبين الزيادة الاستثنائية التي تتحقق نتيجة لما سبق، والتي تستدعي فرض ضريبة بمعدلات تتناسب مع الزيادة في قيمة رأس المال، على أن يرتبط فرض الضريبة هذه على تحقيق زيادة في رأس المال والناجمة عن مثل هذه الظروف الاستثنائية.

وتتميز هذه الضريبة بالملائمة وعدم معارضة دافعي الضريبة لها فهي تفرض على قيمة لم يبذل المالك أي مجهود فيها، كما أنها تستقطع عند حصول المالك على هذه القيمة. ويمكن أن تكون حصيلتها كبيرة إذا أحسنت الحكومة في اختيار السعر الملائم لها هذا بالإضافة إلى أنها تقلل من حدة التفاوت بين الأفراد الذين يملكون ثروة مادية والذين يكتسبون دخولهم من العمل<sup>(3)</sup>.

ويوجد نوعان آخران من الضرائب يرتبطان بالضرائب على رأس المال هما الضريبة على زيادة القيمة المضافة والضريبة على الإثراء، وقد ظهرت الضريبة على زيادة القيمة تحت تأثير نظرية الربح

<sup>1</sup>- مرجع سابق، ص 138.

<sup>2</sup>- فليح حسن خلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، 2008، ص 201

<sup>3</sup>- سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 142.



لريكاردو وتحت تأثير كتابات هنري جورج وستيوارت ميل. حيث أوضح ريكاردو أن الربيع العقاري يزيد باستمرار نتيجة زراعة الأراضي الأقل خصوبة. أما هنري جورج وستيوارت ميل فقد أوضحنا أن المالك العقاري يستفيد من زيادة السكان وانتشار العمران دون جهد يبذله وقد طالب ستيوارت ميل بأهمية إعادة تقدير الأراضي من فترة إلى أخرى وأن تصادر الدولة الزيادة في قيمتها عن طريق الضرائب<sup>(1)</sup>. ويمكننا الاستفادة من هذه الآراء بفرض ضريبة دورية مثلاً كل عشر سنوات على أساس نسبة معينة من الزيادة في القيمة.

أما الإثراء فهو فرض ضريبة على ما يدخل من ثروة على ثروة أو رأس المال الموجود أصلاً.

#### رابعاً- الضرائب على الدخل:

يعتبر الدخل الوعاء الرئيسي الذي تفرض عليه الضريبة، في حين أن الضريبة على رأس المال تمثل الوعاء الثانوي، وضرائب الدخل إحدى المكونات الهامة في الأنشطة الضريبية المعاصرة بل أنها أصبحت إحدى الأدوات الهامة التي تعتمد عليها أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية<sup>(2)</sup>.

وضرائب الدخل تعتبر من أهم إيرادات الدول سواء كانت دول نامية أو دول متقدمة فهي شبه ثابتة وبالتالي تستطيع الدول الاعتماد عليها كإيراد سنوي لها.

وضريبة الدخل هي ضريبة تفرض على دخل الأفراد أو الشركات أو الكيانات القانونية الأخرى ويمكن أن تكون ضريبة الدخل تدرجية، ونسبية، ورجعية.

والضرائب على الدخل الفردي في العادة تفرض على الدخل الإجمالي للفرد مع بعض الخصومات المسموح بها، مثل الخصم على عدد الأفراد للشخص المكلف<sup>(3)</sup>.

ومفهوم ضريبة الدخل هو بدعة حديثة ولكنها تفترض عدة أمور هي: أن تمتلك الدولة حسابات دقيقة وبشكل معقول، وعندها فهم مشترك لنفقات المكلف، وأن يكون المجتمع منظم بسجلات يمكن الاعتماد عليها<sup>(4)</sup>. ولكن سابقاً أي قبل هذا المفهوم كان موجوداً ولكن ليس بهذه الشروط فكانت تستند الضرائب على الثروة والمكانة الاجتماعية، ومالكية عناصر الإنتاج وكانت عادةً (الأراضي والعبيد)

<sup>1</sup> - حسين اليحيى وحسن خربوش وآخرون، المالية العامة، مرجع سابق، ص 71.

<sup>2</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 159.

<sup>3</sup> - <http://en.wikipedia.org/wiki/Income-tax>

<sup>4</sup> - المرجع نفسه.

وهذه الأفكار موجودة في العصور القديمة ويمكن اعتبارها تمهيداً لضريبة الدخل، ولكنها ليست بدقة المفهوم الحديث لضريبة الدخل ويجب التمييز هنا بين نظريتان لتحديد الدخل الخاضع للضريبة وهما:

#### أ- نظرية المصدر (Source Theory):

وفقاً لهذه النظرية فإن مفهوم الدخل هو تيار من التدفق المالي يحصل عليه المكلف خلال فترة زمنية معينة من مصدر قابل للبقاء بصفة دورية، يستطيع المكلف أن يتصرف فيه بالإففاق دون أن يصبح أفقر مما كان<sup>(1)</sup>. ومن خلال هذا التعريف نستطيع الوصول إلى الأركان الواجب توفرها في الدخل الخاضع للضريبة وهي:

– التقدير النقدي: مثل الرواتب والأجور، وأن يمكن التقدير النقدي لها.

– ثبات المصدر: أي أن تكون مصدر الدخل ثابت لفترة زمنية معقولة نسبياً، مثل إيجار العقار.

– الدورية: أي أن يكون هذا الدخل ثابت وليس عرضي لفترة زمنية بسيطة مثل الأرباح العرضية المتأتية من الأسهم.

#### ب - نظرية الإثراء<sup>(2)</sup>: (Accretion Theory):

وتقوم هذه النظرية على زيادة المقدرة الاقتصادية للفرد حيث يتم التوسع في معنى الدخل وتعتبر كل زيادة في المقدرة الاقتصادية للفرد بين فترتين أيًا كان مصدرها وبغض النظر عن مدى انتظامها أو دوريتها وسواء كانت من مصدر قابل للبقاء أو مصدر غير قابل للبقاء، ويتم حساب الدخل الخاضع للضريبة عن طريق حساب الفرق بين ثروة الأفراد في بداية الفترة الزمنية ونهاية الفترة الزمنية وهذا الفرق هو الدخل الخاضع للضريبة. وتقسّم ضرائب الدخل إلى عدة أنواع هي<sup>(3)</sup>:

الضرائب على الأشخاص: وهي فرض الضريبة على الدخل الشخصي أو الفردي.

الضرائب على الشركات: وهي ضريبة تفرض أرباح الشركات.

الضرائب على الإرث: وهي ضرائب تفرض على التركات. أي على الأشخاص الوارثين وهي تعتبر ضريبة غير مباشرة.

<sup>1</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، ص ص 162-164.

<sup>3</sup> - <http://en.wikipedia.org/wiki/Income-tax>

الضرائب على أرباح رأس المال: وهي ضريبة على مكاسب رأس المال وهي مفروضة على الأرباح الناتجة من بيع أصول رأسمالية مع المراعاة عند تحصيلها الزيادة الناتجة عن التضخم.

#### خامساً - الضرائب على الإنفاق:

تعتبر الضرائب على الإنفاق من الضرائب غير المباشرة حيث يتم فرض الضريبة بطريقة غير مباشرة، ولكن يتم دفع الضريبة في مرحلة سابقة على الإنفاق ويتحمله المستهلك نتيجة إضافة ضريبة الإنفاق على ثمن السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها، وتفرض عندما يتم إنفاق الدخل على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات والسلع الاستثمارية. ويجدر بنا التمييز هنا بين شكلي رئيسيين هما:

#### أ- الضرائب الجمركية:

ويطلق عليها أحياناً بالرسوم الجمركية على انتقال السلع بدخولها إلى الدولة، والتي تمثل ضريبة الواردات، وعند خروجها من الدولة، والتي تمثل ضريبة الصادرات<sup>(1)</sup>.

وتعتمد العديد من الدول على هذا النوع من الضرائب لتحقيق أهداف مالية تتمثل بتوفير إيرادات عالية للدولة، وتستخدم الدول هذه الضريبة أيضاً لحماية السلع المنتجة داخلياً، وذلك من خلال رفع أسعار السلع المستوردة من الخارج من خلال فرض الضريبة عليها، وبالتالي تحمي السلع الناشئة في هذه الدولة والتي تكون تكلفتها إنتاجها عالية مقارنة مع السلع المستوردة من الخارج. وتستخدمها الدولة لمكافحة الإغراق وحماية السلع الوطنية منه.

أما عن أسلوب فرض الضرائب الجمركية فيمكن القول إن إنشاء أو فرض الضرائب أو تعديلها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها إلا في أحوال بينها القانون، ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب والرسوم إلا في حدود القانون وهو ما يعرف بمبدأ بقانونية الضرائب، ويمكن اعتبار الضريبة الجمركية بأنها ضريبة إقليمية لأنها لا تفرض إلا عند عبور البضائع لإقليم الدولة وتطبق على كافة المقيمين<sup>(2)</sup>.

وهناك قسمان من الضرائب الجمركية، ضرائب الواردات وضرائب الصادرات وتنقسم كل واحدة منها إلى أقسام منها الضرائب النوعية والضرائب القيمية هذه بالنسبة للصادرات، وأما بالنسبة

<sup>1</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 245.

<sup>2</sup> - حامد داوود الطلحة، الضرائب الجمركية ودراسة لبعض مواد قانون الجمارك الأردنية، دليل المحاسبين، 1995، ص 15.

للواردات فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع، الضريبة الأيرادية، والضرائب المناعية، والضرائب الحامية وكل هذه الأنواع من الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة.

#### ب - ضريبة المبيعات:

هي الضريبة المفروضة بموجب قانون معين على السلع والخدمات المحلية والمستوردة، وتستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة بمقدار الضريبة المفروضة، ويقوم الشخص المكلف بتحصيلها من المشتري وتوريدها للدائرة ضمن مواعيد محددة<sup>(1)</sup>.

وتتعدد مسميات ضريبة المبيعات فتسمى بضريبة المشتريات وضريبة السلع، وضريبة الانتاج المحلي، والضرائب على التداول، ولكن وبالرغم من تعدد مسميات هذه الضريبة فإن طبيعتها واحدة لأن عملية المبيعات هي العملية المبررة لهذه الضريبة.

ويعتبر الاقتصاديون عامةً ضريبة المبيعات النموذج الصارخ للضريبة التناقضية. ذلك أن أصحاب الدخل المحدود يستهلكون نسبة أكبر من دخلهم بالتعريف لسد حاجاتهم الأساسية، بينما يدخر أصحاب الدخل المرتفعة نسبة أكبر من دخلهم، وضريبة المبيعات تدفع فقط عند الاستهلاك ولذلك تشكل نسبة أكبر من دخول أصحاب الدخل المحدود<sup>(2)</sup>.

#### الفرع الثاني: الرسوم

وتعتبر الرسوم أحد مصادر الإيرادات العامة والتي تلجأ الدولة إلى فرضها وجبايتها لتغطية النفقات العامة، وهو مبلغ نقدي يتم جبايته من شخص معين سواء كان شخصية معنوية أو اعتبارية نتيجة خدمة معينة تؤديها له الدولة أو نتيجة نفع خاص يتحقق له من خدمة معينة.

ويتشابه الرسم مع الضريبة ولكن هناك اختلاف جوهري، وهو أن الرسم مقابل خدمة عامة تقدمها الدولة تعود على دافع الرسم (المكلف) بمنفعة خاصة وبنفس الوقت هي تعود على المجتمع بمنفعة عامة. بالرغم من أن كل منهما يمثل إيراداً عاماً للدولة، ويتم تحصيلها نقداً، ومن أمثلة هذه الخدمات التعليم الحكومي والقضاء.

<sup>1</sup> - الدليل العام في ضريبة المبيعات.

<sup>2</sup> - <http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/dareebatAIMabee3ar.htm>

وأما عن طبيعة تحديد قيمة الرسم، فهناك معيار يمكن الاعتماد عليه ويعد ملائماً ومنسجماً مع طبيعة الرسم، وهو المعيار الذي يعتمد على نسبة المنفعة العامة إلى المنفعة الخاصة<sup>(1)</sup>. فكلما زادت نسبة المنافع العامة في الخدمة المؤداة كلما انخفضت قيمة الرسم كثيراً عن تكاليف إنتاج الخدمة.

وفي هذه الحالة تكون حصيلة الرسوم غير كافية لتغطية تكاليف الإنتاج الأمر الذي يؤدي بالدولة إلى البحث عن مصادر جديدة لتغطية الفرق<sup>(2)</sup>. ومثال ذلك خدمات التعليم والصحة. وكلما قلت نسبة المنافع العامة وزادت نسبة المنفعة الخاصة للأفراد فكلما زادت الحاجة إلى زيادة قيمة هذا الرسم لتغطية تكاليف إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من الموارد وهذا بصورة رسوم.

ويمكن تلخيص الرسم بالنقاط التالية<sup>(3)</sup>:

أن الرسم مبلغ من المال تقوم بتحديدته الدولة استناداً إلى نسبة المنفعة العامة إلى المنفعة الخاصة في الخدمة المؤداة.

الرسم هو مقابل خدمة بعكس الحال في الضريبة التي تكون فريضة إلزامية دون مقابل، والرسم يدفعه الفرد في كل مرة يرغب فيها الفرد في الحصول على الخدمة ويستطيع الفرد أن لا يدفع إن لم يحصل على الخدمة.

أن الخدمة التي تقدمها الدولة للفرد تنطوي على نفع عام يعود على المجتمع ككل ونفع خاص يعود على دافع الرسم، ولكن غالباً ما تكون المنفعة العامة أكبر من المنفعة الخاصة وغالباً ما يكون قيمة الرسم أقل من حجم المنفعة المتأني نتيجة الخدمة.

### الفرع الثالث: الآتاوة:

ويمكن أن تطلق على المقابل الذي تحصل عليه الدولة من المشروعات الاقتصادية العامة أو الخاصة والتي تقوم على أساس استغلال بعض موارد الثروة المعدنية التي تعود ملكيتها للدولة، باعتبارها ممثلة للمجتمع وكقابل لاستغلال هذه الموارد.

وأما تعريف الآتاوة في أغلب كتب المالية العامة هي أنها مبالغ نقدية يتم فرضها واستحصالتها من المالكين والتي تقابل الارتفاع في قيمة ممتلكاتهم<sup>(4)</sup>، وهذا الارتفاع سببه التحسينات التي قامت بها الدولة

1 - عبدالمجيد حامد دراز، مرجع سابق، 2004، ص94.

2 - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص90.

3 - مرجع سابق، ص91.

4 - فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص265.

على عقاراتهم وأراضيهم، وهذه التحسينات تقوم بها الدولة للنفع العام ويتحقق من خلالها نفع خاص ومن أهم هذه التحسينات إقامة السدود، وشق الترع، وقنوات الري، وخدمات الكهرباء، والمجاري. لذلك يتحمل ملاك الأراضي والعقارات جزء من هذه التكاليف وإلا لن يستفيدوا من هذه التحسينات.

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا وجه الشبه والاختلاف بين الرسوم والإتاوة، فهي متشابهة في كونها إيراد للدولة وفي كونها لا تستوجب الدفع إلا في حال تحقيق المنفعة الخاصة للمستفيدين وأن كل منها يتم تحصيله جبراً في حالة الاستفادة من المنفعة المقدمة من قبل الدولة، وأن كل من الرسم والإتاوة يختلفان في العديد من الأمور وهي أن الإتاوة تدفع من قبل ملاكي العقارات أما الرسم فهو يمتد إلى أفراد المجتمع كافة وأن درجة الإكراه في تحصيل الإتاوة أكبر وأما بالنسبة لمقدار المبالغ المالية لهذا الإيراد فيتحدد بمقدار المنفعة الحاصلة، فمثلاً عند فتح طريق عبر أراضي معينة فإن هذه الأراضي سوف يرتفع سعرها أي ارتفاع قيمة راس المال وهذا الارتفاع هو المبلغ الذي تفرض عليه الإتاوة.

وبالرغم من إمكانية إخضاع هذه الضريبة لمعيار المنفعة، فهل من الممكن أن يتحقق مبدأ العدالة<sup>(1)</sup>. إذاً فالإتاوة تقوم على التحسينات التي قامت بها الدولة على أراضي وعقارات المكلفين من خلال تحقيق منافع خاصة لهذه العقارات، ولأن الإتاوة تشبه الضريبة في كونها فريضة مالية إجبارية، ولكن الإتاوة تفرض نتيجة نفع خاص وهذا هو الفرق الرئيسي بين الإتاوة والضريبة.

#### الفرع الرابع: الغرامات:

هو مبلغ من المال تفرضها السلطات العامة على الأفراد الذين يخالفون القوانين والأنظمة النافذة كما في مخالفات السير والبناء<sup>(2)</sup>، ولكن هذه الغرامات لا تعتبر مورد رئيسي لإيرادات الدولة فهي غير منتظمة وغير دورية وتختلف من سنة إلى أخرى ولكن يستفاد منها في تغطية نفقات الجهات المحررة لهذه الغرامات مثل المحاكم وإدارة المرور. وبالرغم من ارتفاع حصيلة هذه الغرامات إلا أنها لا يمكن وضعها كبند من بنود الإيرادات العامة عند وضع موازنة الدولة لأنه لا يمكن التكهن بها في تلك السنة.

#### الفرع الخامس: المنح والإعانات

قد تتلقى بعض الدول وخصوصاً دول العالم الثالث من حين لآخر بعض المنح والإعانات من الدول المتقدمة أو من الهيئات الدولية أو المنظمات الدولية. والتي تختلف أشكالها من عينة مثل السلع والمنتجات

<sup>1</sup> - حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1992، ص275.

<sup>2</sup> - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص232.

ونقدية على صورة عملية قابلة للتحويل أو على صورة خدمات من خلال إيفاء الخبراء والفنيين لتقديم خبراتهم لهذه الدول الفقيرة.

وغالباً ما يلاحظ في وقتنا الحاضر أن الدول الممنوحة تتبع الدول المانحة لأن هذه المنح والإعانات ذات طبيعة سياسية. تستهدف من خلالها الدول المتقدمة دعم الحكومات الموالية لها ومساندتها وحجبها عن التوجه إلى الدول التي لا تسير توجهاتها، ولا تخدم مصالحها ومثل ذلك استحواذ إسرائيل على الجزء الأكبر من المساعدات والمنح من أمريكا<sup>(1)</sup>.

والمساعدات الخارجية هي مكون أساسي في الشؤون الدولية وهي تعتبر أداة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية وفي عام 2004 كان هناك حوالي 150 بلداً يتلقون المساعدات والمنح من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي مقدمتها إسرائيل ومصر، على الرغم من أن العراق تلقى ما يقارب 20 مليار دولار لإعادة الأعمار في منتصف عام 2003. ويقول التقرير أن هذه السياسة هي مشابهة لسياسة العصا والجزرة وهي وسيلة لإحداث التأثير وحل مشكلات محددة وإبراز القيم الأمريكية ومن أهم أهداف هذه المساعدات هي مكافحة الإرهاب، وتعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر<sup>(2)</sup>.

وقد ترتبط الإعانات الأجنبية بتنفيذ مشروع أو برنامج معين في الدول الممنوحة فمثلاً أن تكون مخصصة للمساهمة في برنامج لمحو الأمية أو لمعالجة الجفاف أو مشروع لإنقاذ الآثار التاريخية، وقد تكون مشروطة بشرط الشراء من الدولة المانحة أو غير مشروطة<sup>(3)</sup>.

ويمكن القول بأنه لا يمكن للدول الممنوحة الاعتماد على المنح والإعانات المقدمة من الدول المانحة لأنه مورد متقلب حسب العلاقات السياسية بين هذه الدول.

#### سادساً: إيرادات الدولة من أملاكها العامة

تعتبر إيرادات الدولة من أملاكها العامة مورداً مهماً لتغطية النفقات العامة للدولة وخصوصاً في الدول الاشتراكية لأن الدولة هي المالك الأول لعناصر الإنتاج ولكن في الدول الرأسمالية في الأغلب يقسمون إيرادات الدولة إلى نوعين هما:

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص ص 272 - 273.

<sup>2</sup> - Curt Tarnoff & Larry Noowels, foreign Aid: An Introductory overview of us programs and policy, The Library of congress, 2004, pp, 17.

<sup>3</sup> - حامد عبدالمجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 394.

### 1 - إيرادات الدولة العامة:

وهي التي لا تشكل مصدر إيراد هام للدولة ولا تأخذ الدولة إيراداً عليها إلا في حالات معينة لتنظيم استخدامها ومنها المباني أو الحدائق أو الطرق العامة أو الغابات.

### 2 - إيرادات الدولة الخاصة:

وهي التي تنفرد الدولة في طرق التحكم بها، فهي ذات ملكية خاصة ولا تخضع لقوانين الاستخدام ومنها أبار البترول، والمحاجر، والأراضي الزراعية ومختلف مشاريع الاستثمار الصناعية والتجارية والزراعية، والمالية التي تقوم بها الدولة. ولكن في الدول ذات الاقتصاد المختلط فهذا النوع من الإيرادات سواء كان ذا طابع عام أو خاص فإنه يمثل نسبة جيدة من إيرادات الدولة ويعتبر ذا أهمية نسبية وينقسم هذا النوع من الإيرادات إلى عدة أنواع وهي<sup>(1)</sup>:

#### أ - الإيرادات العقارية:

وتتكون هذه الإيرادات من الأراضي الزراعية، والغابات المملوكة للدولة، والمناجم والمحاجر، وكان هذا في الماضي هو المصدر الرئيسي بل المصدر الوحيد تقريباً للإيرادات<sup>(2)</sup>.

#### ب - الإيرادات الصناعية والتجارية

ويقصد بالإيرادات الصناعية تلك الإيرادات الناجمة عن الصناعات التي تنشئها الدولة أو تؤمّمها أو تشترك فيها. بعد أن تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فأصبحت الدول منتجة للثروة ودخلت مجال الإنتاج الصناعي وهذا بسبب أن بعض المشاريع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لا تتوفر إلا بيد الدولة وتقوم الدولة بالاستثمار في المشاريع الكبيرة ذات النفع العام ولو كان ريعها قليل، لأن الاستثمارات الخاصة تتجه نحو الأرباح الكبيرة وفي بعض الأحيان تعطي الدولة الشركات الخاصة امتيازات لاستغلال بعض المناجم والمحاجر وأبار النفط وبعض المرافق العامة وبالنهاية تحصل علي إيراد نتيجة منح الشركات هذه الامتيازات، وقد يؤدي اشتراك الدولة من أرباح هذه المشاريع شأنها في ذلك شأن باقي المساهمين<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة للمجال التجاري ففي أغلب الأحيان تخسر الدولة الكثير من الأموال لأنها تتحول من الدور الراعي إلى التاجر، فالعمل التجاري بحاجة إلى مغامرة وخبرة وتحمل الخسارة وهي صفات لا يمكن

<sup>1</sup> - هشام محمد العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، ط2، مطبعة التعليم العلمي، بغداد، 1988، ص67.

<sup>2</sup> - مرجع سابق، ص67.

<sup>3</sup> - حامد عبدالمجيد دراز وآخرون، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، 2004، ص ص 386-387.



أن تتوفر في الدولة. وقد أقام الاتحاد السوفيتي الذي تبنى المنهج الاشتراكي حيث كانت الدولة تلعب دور المحتكر للتجارة وخصوصاً الخارجية منها<sup>(1)</sup>. ومثال ذلك الدولة الفرنسية التي تصنع السجاد في جوبلان وتحتكر صناعة التبغ والكبريت.

### ج - الإيرادات المالية:

وهي الإيرادات المتأتية من الأسهم والسندات ومن فوائد القروض الممنوحة للأفراد والفوائد المستحقة للحكومة جراء إيداع مبالغ نقدية كبيرة لدى البنوك التجارية.

وقامت بعض الدول باحتكار الأعمال المصرفية فيها فسيطرت على البنوك في الدولة ومثال ذلك فرنسا والسويد وإنجلترا فكانت تحصل على إيراد كبير وبنفس الوقت كانت تمويل نفقاتها من هذه البنوك التي هي أصلاً مدخرات الأفراد بالإضافة لذلك كانت تتحكم الدولة بهذه الطريقة بالسياسة النقدية ولكن مع التطورات التي حصلت في مجال الخصخصة فقد قامت هذه الدول وخصوصاً المتقدمة منها بإفصاح المجال للقطاع الخاص وقامت ببيع هذه البنوك للقطاع الخاص<sup>(2)</sup>.

### سابعاً: إيرادات الدولة من القروض العامة:

ماهية القروض العامة: تعتبر القروض العامة أحد المصادر غير العادية المهمة في العصر الحديث التي تلجأ لها الدولة في عديد من الحالات ومن أهمها عجز الميزانية، أي عندما تتعدى نفقات الدولة إيراداتها وتكون الدولة قد وصلت إلى الحد الأعلى من الضريبة، فهي لا تستطيع أن تمول هذا العجز عن طريق ضرائب إضافية. إذاً فالقرض العام هو مبلغ نقدي تقترضه الحكومة من الجهات الأخرى أفراد، وبنوك، ومؤسسات مالية، وهيئات محلية أو دولية.

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن القرض يمكن أن يكون داخلياً ويمكن أن يكون خارجياً وفي كلتا الحالتين اعتبره الكلاسيك التقليديين أمثال سميث ودافيد هيوم، أنه سوف يقود الاقتصاد القومي إلى الإفلاس من خلال وجهة نظرهم القائلة بأنه وسيلة غير مرغوبة لتمويل النفقات الحكومية لما يمتلكه هذا القرض من آثار سلبية. فالاقتراض العام يؤدي إلى دخول الدولة إلى سوق المال منافسة للقطاع الخاص، ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة في السوق. ونظراً لوجود علاقة

<sup>1</sup>- خالد الخطيب وأحمد شامية، أسس المالية العامة، مرجع سابق، ص 143.

<sup>2</sup>- المرجع السابق، ص 143.

عكسية بين حجم الاستثمارات الخاصة وسعر الفائدة فإن الاستثمارات الخاصة سوف تنخفض وبالتالي ينخفض معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التشغيل<sup>(1)</sup>، ويتم تمويل هذا العجز عن طريق ضرائب إضافية.

### المطلب الثاني: النفقات العامة (Public Expenditure):

#### الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة

عبارة عن مبلغ من النقود تقتطعه الدولة أو إحدى المؤسسات العامة التي تنشئها من أموالها بقصد إشباع حاجات عامة<sup>(2)</sup>. أن نظرة فاحصة في دراسة التاريخ المالي لمختلف الدول واستقراءه توضح أن النفقات العامة تخضع إلى ظاهرة عامة وهي ازدياد النفقات العامة، وتنوعها التي أصبحت إحدى السمات الرئيسية المميزة للمالية العامة، وخاصة في العصر الحديث، وتحقق تلك الظاهرة عامة في جميع الدول على السواء باختلاف نظامها الاقتصادي والسياسي واختلاف الظروف وحتى لو انخفضت النفقات العامة أو بقت ثابتة لسنة من السنوات فهذا لا يعني أنها ليست ظاهرة عامة، بل تبقى الظاهرة العامة وهي الاتجاه المتزايد المستمر للنفقات العامة قانوناً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي، الذي تخضع له النفقات العامة في مختلف الدول<sup>(3)</sup>.

والنفقات الحكومية هي المصاريف التي تتكبدتها الحكومة للحفاظ على المجتمع بشكل عام ولتنفيذ برامجها بشكل خاص، والواقع إنه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى وبصورة أخص بعد الحرب العالمية الثانية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الدخل الوطني هو الآخر قد زاد في مختلف الدول، إلا أن نسبة الزيادة في الإنفاق العام تجاوزت بكثير نسبة الزيادة في الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها<sup>(4)</sup>.

أهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر (Adolphe-Wagner) بدراسة التطور المالي للدولة وهو أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة في القرن التاسع عشر، بعد أن درس حجم النفقات العامة لعدد من الدول الأوروبية، للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصدار قانونه عام 1892م، فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعاً

1 - سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص100.

2 - محمد حلمي مراد، مالية الدولة، مكتبتي العربية، ص23.

3 - A.T.Peacock and J.Willson, " Determinants of Governments Expenditure in Public Expenditure Analysis", edited by M.S shami, Rotterdam University Press 1972, pp167-170.

4 - محمد أمين بن شنب، "ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، المركز الجامعي (ديجبي فارس) المدينة، 2006، ص3.

بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، ويفسر تلك الزيادة نسبة التطور، فالدولة تنمو وتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعاً لذلك.

ومع تطور الدولة في النشاط الاقتصادي ومن ثم تطور مفهوم ودور النفقة العامة أصبح من اللازم وضع معيار صحيح للترقية بين النفقة العامة والخاصة، وقد اتفقت معظم الأدبيات وأغلب الكتاب أن المعيار الوظيفي هو معيار صالح للترقية بين النفقة العامة والخاصة وهو معيار جديد للترقية وهو يعتمد على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة<sup>(1)</sup>.

وبما أن مفهوم النفقة العامة كما وضعنا سابقاً هو مبلغ من المال تقتطعه الدولة أو إحدى مؤسساتها العامة التي تنشئها من أموال بقصد إشباع حاجات عامة فإن هذا المفهوم يشتمل على العديد من العناصر من أهمها:

**العنصر الأول:** أن النفقة العامة مبلغ من المال تقتطعه الحكومة لمزاولة نشاطاتها من شراء الموارد والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات العامة مثل تشييد المدارس والمستشفيات والجيوش وتقديم خدمات هذه المرافق من أمن وصحة وتعليم.

وأغلب الكتاب قاموا بتعريفها أي النفقة العامة على إنها مبلغ نقدي لأنها تكون على صورة نقود أي إنفاق الدولة على أنشطتها. وحتى الإعانات القادمة للدولة في حالات الكوارث لا بد وأن يكون لها تقييم نقدي من ثم تدخل ضمن النفقات العامة. وهذا المفهوم يشمل أيضاً الأراضي والعقارات والإعانات المقدمة من الدولة للقطاعات والأفراد فهي تدخل ضمن النفقات العامة بعد تقييم هذه الإعانات أو الأراضي بصورة نقدية. بالإضافة إلى أن الأنفاق النقدي يوفر السهولة، ويتيح الإمكانية لتحقيق الرقابة على الإنفاق عندما يتم نقداً، لأن من اليسر تثبيته في الوقت الذي يصعب فيه تثبيت الإنفاق الذي يتم بصورة عبثية وبالتالي صعوبات الرقابة عليه<sup>(2)</sup>. إلا في حالة تحويله أو تقييم المساعدات أو الإنفاق العيني إلى صورة نقدية مما يسهل عملية مراقبته.

**العنصر الثاني:** صدور النفقة عن جهة عامة وهي الدولة أو ما يتبع لها، لذلك الإنفاق الذي تقوم به جهات خاصة لا يعتبر نفقة عامة وإن كان يستهدف تلبية أو إشباع حاجات عامة، وهذا الشرط أو العنصر هو الأهم حتى تكون النفقة عامة. ولكن إذا كانت النفقة تصدر من شخص بصفة الحكومة أو الدولة ويهدف بها منفعة خاصة فهي لا تُعتبر نفقة عامة.

<sup>1</sup>- زينب حسين عوض، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص19.

<sup>2</sup>- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، مرجع سابق، 2008، ص90.

**العنصر الثالث:** أن يكون غرض الإنفاق العام هو تلبية وإشباع حاجة عامة، وهذا العنصر هو مكمل للعنصرين الأول والثاني فحتى لو كان الإنفاق العام نقدي ومن جهة عامة ولكن لا يستهدف إشباع حاجات عامة فإنه لا يُعتبر إنفاق عام، وهذا العنصر يوضح الفرق بين الإنفاق العام والخاص من خلال أن الإنفاق العام يهدف لإشباع حاجات عامة والإنفاق الخاص يهدف لإشباع حاجات خاصة ونفع خاص وعلى الأغلب هو الربح، ولكن تحقيق النفع العام من الإنفاق العام يختلف حسب دور الدولة وطبيعتها من الدولة المتدخلة إلى الدولة الحارسة التي تنفق على حماية الدولة وتوفير الأمن ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي.

فالإنفاق على المشاريع التعليمية مثلاً لا يُعتبر إنفاق عام بالنسبة لطبيعة هذه الدولة فأي إنفاق يخرجها من دورها الحامي سوف يُعتبر إنفاق استهلاكي غير منتج، وغير ضروري وتتنخفض درجة الكفاءة عندما تقوم به الدولة بحيث ينخفض ما تحققه الدولة من عائد أو نفع<sup>(1)</sup>.

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية والاقتصادية. فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم الإعانات للفقراء، والإنفاق العام يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشكلة البطالة، أو يهدف الإنفاق العام لخلق مناطق عمرانية جديدة وتحقيق تنمية إقليمية<sup>(2)</sup>. ولكن في حال قام شخص مسؤول من الدولة بإنفاق مبلغ من المال (نقدي) على شق طريق لمزرعته فإنه توفر عندنا عنصرين ألا وهما مبلغ من المال والجهة العامة ولكن العنصر الثالث لم يتوفر ألا وهو تحقيق منفعة عامة لأن شق الطرق الداخلية لمزارع المسئول يحقق منفعة خاصة ولكن ورغم هذا فإنها تدخل ضمن نفقات الدولة.

#### الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة.

تقسم النفقات العامة إلى عدة أقسام تبعاً للهدف أو الغرض المراد الوصول إليه فمع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها بسبب اتساع نشاط الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حتى أصبح دورها كمنتج فمن الضروري ظهور هيكل جديد للنفقات العامة يتخذ صوراً متعددة ومتنوعة وفي هذا الصدد يتم تقسيم النفقات العامة وفقاً للمعايير التالية:

• المعيار الاقتصادي.

• المعيار الوظيفي.

• معيار التكرار أو الدورية.

<sup>1</sup>- المرجع السابق، ص 92-93.

<sup>2</sup>- سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، 2003، ص 448-449.

النوع الأول: المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة حسب هذا المعيار إلى:

أ- نفقات حقيقية<sup>(1)</sup>: (Government Purchases) أو كما تسمى (Exhaustive Expenditures)

وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع وخدمات إنتاجية (الأرض - العمل رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن ودفاع وعدالة ومرافق عامة، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي.

وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية مجموعتين من النفقات، النفقات الاستهلاكية والتي تشمل النفقات الحكومية الجارية التي تنفق في سبيل تسيير الأعمال الحكومية وإشباع الحاجات الجارية من رواتب وأجور الموظفين إلى نفقات الصيانة إلى مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المرافق العامة.

النفقات الحكومية الرأسمالية والتي تمثل كل ما يتم إنفاقه على رأس المال الاجتماعي أي ما ينفق على مشروعات البنية التحتية للمجتمع من طرق وجسور وسدود ومرافق عامة وهذه النفقات الرأسمالية نادرا ما تكون مرتفعة فهي أقل بكثير من النفقات الجارية التي تأخذ الحيز الكبير من النفقات العامة.

ب- النفقات الحكومية التحويلية: (Transfer Payment)

وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الأساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي، وبصفة عامة قد أعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على عدة معايير هي<sup>(2)</sup>:

• معيار المقابل المباشر:

ويقصد بالمقابل المباشر ما تحصل عليه الدولة سواء من أموال مادية أو خدمات لقاء نفقاتها العامة، وبناء على ذلك تُعتبر كل نفقة عامة نفقة حقيقية إذا كان لها مقابل مباشر تحصل عليه الدولة وتكون نفقة تحويلية إذا تمت بدون مقابل، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار الخدمات التعليمية والصحية

<sup>1</sup> - سعيد عبدالعزيز عثمان، "مقدمة في الاقتصاد العام"، مرجع سابق، 2003، ص 454

<sup>2</sup> - محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص142.

نفقات تحويلية، بل هي نفقات حقيقية بغض النظر عن كونها ممنوحة مجاناً وكونها لم تقدم بدون مقابل، بل أن المقابل كان عبارة عن خدمات الموردين والمقاولين الذين قاموا بعمليات إنشاء المرافق الصحية والتعليمية، وكذلك خدمات القائمين على هذه المرافق من معلمين وأطباء وأخصائيين.

• معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي:

تُعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزءاً من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات الاستثمارات العامة مثلاً، أما النفقات العامة التحويلية فهي النفقات التي لا يستخدم فيها جزء من موارد الاقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

• معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:

فحسب هذا المعيار فإن النفقات الحقيقية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير المباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرق الدولة.

النوع الثاني: المعيار الوظيفي

تقسم النفقات العامة تبعاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي<sup>(1)</sup>:

أ - نفقات الخدمات الاجتماعية:

وتتم بلا مقابل وتهدف إلى رفع مستوى معيشة بعض الأفراد أو الطبقات الاجتماعية مثل إعانات المرضى والعجز والشيخوخة والبطالة، وإعانات دعم الاستهلاك.

ب - نفقات الخدمات الاقتصادية:

وتشمل نفقات الاستثمارات العامة إضافة إلى الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية، أو لبعض فروع الإنتاج بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وتصريف المنتجات بأثمان مختلفة ورفع معدلات الربح، بالإضافة إلى خلق رؤوس أموال جديدة وزيادة الناتج القومي وهذا النوع منتشر كثيراً في الدول العربية.

<sup>1</sup> - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سابق، 2003، ص 120.

ج - نفقات الخدمات المالية:

تشمل فوائد الدين العام واستهلاكه بالمفهوم التقليدي ويمكن تسمية هذا البند بالنفقات الحكومية الأخرى، ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى إنشاء تصنيف جديد وهو الخدمات الحكومية العامة المتضمنة جميع النفقات التي من شأنها تسيير شؤون الدولة من نفقات الأمن والدفاع وهذه النفقات تعتبر مرتبطة بكيان الدولة.

النوع الثالث: معيار التكرار أو الدورية

يعتبر هذا المعيار من أهم أقسام النفقات ويقسم هذا المعيار بدورة إلى نوعين رئيسيين هما<sup>(1)</sup>:

1- النفقات العادية:

حيث أن هذه النفقات العامة العادية والتي يطلق عليها النفقات العامة الجارية ارتباطاً بأنها تتحقق عادة ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة، وغالباً ما تكون سنوية وليس المقصود هنا تكرار حجمها بنفس المقدار من سنة لأخرى ولكن يقصد به وجود بنودها بشكل سنوي في الميزانية، وتقوم الدولة بتمويل هذه النفقات من إيرادات الدولة العادية المشتملة على الضرائب وإيراداتها من أملاكها العامة، ويعتبر هذا النوع من النفقات العادية الجارية هو الأكبر من ناحية هيكل النفقات في الدول العربية حيث يمثل ما نسبته 73.9% من هيكل النفقات في الدول العربية حسب تقرير البنك العربي للإنماء الصادر في عام 2009.

2 - النفقات غير العادية

والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية، والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية أي التي لا يتم تحققها دائماً، ولا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة هي السنة عادة، والتي يتم تمويلها من خلال الإيرادات الاستثنائية للدولة، والتي من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد. ولكن مع تطور واتساع نشاط الدولة أصبح من الصعب التفريق بين النفقات العادية والنفقات غير العادية لذلك لجأت العديد من الدول إلى التقسيمات السابق ذكرها في الدراسة.

<sup>1</sup>- محمود الوادي وآخرون، "المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار المسيرة، عمان، ط2000، ص155.

### الفرع الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسباب تزايدها.

لقد بينا سابقا تطور النفقات العامة مع تطور دور الدولة ولكن كان في بداية هذا التطور أسباب خاصة تعلقت بأزمة الكساد العظيم في أمريكا والدول الأوروبية، ولكن هذه الأسباب الخاصة بهذه البلدان أدت بها إلى زيادة نفقاتها وسرعان ما أصبحت زيادة النفقات ظاهرة تجوب دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء لما لها من آثار إيجابية على الاقتصاد.

وفي الواقع هذا سبب يتبعه أسباب كثيرة وهذا ما أعرب عنه أغلب الكتاب على حد سواء العرب والغرب أن هناك أسباب لزيادة النفقات العامة فمنهم من قال إنها تُحصر بأسباب ظاهرية وأسباب حقيقية ومنهم من قال بتعدد هذه الأسباب إلى أسباب اجتماعية، وإدارية، واقتصادية، ومالية، وقانونية. فوجدنا من اللازم تقسيم الأسباب لظاهرة تزايد النفقات العامة إلى قسمين:

#### القسم الأول: أسباب ظاهرية لزيادة النفقات العامة.

يُقصد بالأسباب الظاهرية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات العامة، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة في إشباع الحاجات العامة، أو زيادة عدد الأفراد المستفيدين من النفقات العامة دون أن تزيد من مقدار الخدمة المقدمة للأفراد. ويمكن إرجاع تلك الزيادة إلى الأسباب الظاهرية التالية:

أسباب اجتماعية ومن أهم هذه الأسباب:

#### 1- زيادة عدد السكان :

وقد تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، عن طريق الزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر وبالتالي هذا سيؤدي حتما إلى زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة قيام الدولة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد. والزيادات في عدد السكان من الأطفال سيؤدي إلى زيادة نفقات الحكومة لتغطية متطلباتهم الصحية والتعليمية. وأيضا إذا كانت من الشيوخ فيؤدي إلى زيادة دور العجزة والإعانات المقدمة لهم وهذا ما يؤيده سلطان أبو تايه في رسالة بوضعه لعدد السكان كمتغير رئيسي يؤثر على الإنفاق الحكومي في الأردن. ويتعرف على الزيادة الحقيقية للنفقات العامة فيجب علينا إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في النفقات العامة وذلك بتقسيم النفقات العامة الحقيقية على عدد السكان في كل فترة من الفترات<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سابق، 2003، ص 81.



## 2- ازدحام المدن واتساع إقليم الدولة:

فتكتل السكان في المدن الرئيسية يتطلب زيادة النفقات بسبب تغطية مستلزمات الخدمات المرتفعة نتيجة هذا الازدحام في المدن الكبيرة، وفي حالة زيادة التكتل السكاني فهذا يؤدي إلى تزايد النفقات العامة نتيجة اتساع المدن وانتشار الوعي الاجتماعي والتعليمي أدى بالأفراد لمزيد من المطالبة بزيادة مسؤولية الدولة اتجاههم.

## 3- انخفاض قيمة النقد<sup>(1)</sup>:

أصبح الانخفاض في قيمة النقد، مظهر من مظاهر الحياة الاقتصادية في العصر الحديث. ولم تقلت منه دولة من الدول مما دفع بعض الاقتصاديين إلى القول بأن التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول. ويترتب على هذه الظاهرة أن تدفع الدولة نقودا أكثر لما كانت قد تدفعه بدون ظاهرة التضخم وبنفس الكمية أي الكمية واحدة في كلتا الحالتين ولكن مع التضخم زاد المبلغ النقدي.

وبناء على ذلك فإنه للتعرف على النفقات الحقيقية يجب استبعاد التغيرات التي طرأت على تدهور القوة الشرائية للنقود من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{النفقات العامة بالأسعار الجارية} \times 100}{\text{المستوى العام للأسعار}} = \text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة}$$

## القسم الثاني: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة.

يُقصد بالأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة: هي زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وأن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع أو تحسين مستوى الخدمات العامة القائمة، كما تشير إلى ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين<sup>(2)</sup>. ومن أبرز أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ما يلي:

أسباب اقتصادية ومن أهمها<sup>(3)</sup>:

### أ - زيادة الدخل القومي:

يساعد نمو الدخل القومي على زيادة النفقات العامة إذ كلما زاد دخل الفرد كلما ساعد ذلك الدولة على أن تغترف منه عن طريق الضرائب والرسوم وزيادة إيراداتها لسد نفقاتها المتزاي

<sup>1</sup> - المرجع السابق، ص 78-79.

<sup>2</sup> - محمد أمين بن شنب، "ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر"، مرجع سابق، ، 2001، ص 4.

<sup>3</sup> - هشام محمد صفوت العمري، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية"، مرجع سابق، 1988، ص ص 46-47.

ب - انتشار المشروعات العامة:

الكثير من الدول قد تلجأ إلى إقامة المشروعات الاستثمارية العامة هدفاً منها لتنظيم سعر سلعة معينة أو مقاومة الاحتكار أو كمورد لخزينة الدولة وبالتالي زيادة النفقات الحقيقية على هذه المشروعات الجديدة التي من شأنها أن تحصل للدولة مردوداً جيداً.

ج- المنافسة الاقتصادية بين الدول:

مما يحمل الدولة على تقديم المساعدات للمنتجين والمصدرين الوطنيين وتقديم الإعانات لهم.

د- دعم الدولة للسلع الأساسية:

وتحميل الخزنة بقسم من كلفتها بغية إيصالها إلى الجمهور بأسعار مناسبة.

هـ- حدوث الدورات الاقتصادية:

مما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في فترتي الرخاء والكساد في فترة الكساد عليها أن تخلق مجالات ومشاريع للصرف والإنفاق كي تتغلب على حالة الكساد أما في فترة الرخاء فإن قيامها بإنشاء المشاريع تسايره بإجراءات تتطلب التغلب على التضخم بطرح القروض وزيادة الضرائب.

2- أسباب الدفاع والكوارث الطبيعية:

وذلك عن طريق زيادة تسليح الدولة في حالة الحرب ما يحملها نفقات عامة كثيرة. كما أن الزلازل والبراكين تلزم الدولة بمساعدات المتضررين وتقديم المساعدات لهم وبناء ما أفنت هذه الكوارث الطبيعية من منازل وعقارات.

3- الأسباب المالية:

تساهم سهولة الاقتراض الداخلي والخارجي في رفع مستوى الإنفاق العام الذي يوجه عادة إلى تحويل العملة الإنتاجية أو للإنفاق الحربي وكذلك الأمر عند وجود فوائض مالية<sup>(1)</sup>.

4 - الأسباب الإدارية :

<sup>1</sup>- نور الدين قبور ، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري نموذجاً"، خلال الفترة 1994-2004 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 33.

أدى سوء التنظيم الإداري و ازدياد عدد الموظفين في المؤسسات الحكومية إلى وجود ما يسمى بالترهل الوظيفي وهذا أدى إلى أن الأعمال التي يقوم بها عشرة موظفين في مؤسسة ما لا يقوم عشرون موظفا في نفس هذه المؤسسة حيث يوجد الترهل الوظيفي. وهذا يزيد من عبء الدولة في إنفاقها العام وهذا ما نسميه انخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين.

#### 5 - الأسباب القانونية<sup>(1)</sup>

إن تطور المبادئ القانونية وتقرير مسؤولية الدولة أمام القضاء عما يلحق الأفراد من أضرار من قبل دوائر الدولة وموظفيها سواء كان بتعمد أو نتيجة خطأ أو إهمال أو ضرر أو نتيجة قيام الدولة بمشروع مثل إنشاء جسر تسبب في تصدع جدران المنازل القريبة، فهنا على الدولة تعويض أصحاب هذه المنازل بما يناسب القيمة وقت الاستملاك لا القيمة الحقيقية وهذا كله يؤدي إلى زيادة نفقات الدولة العامة.

#### 6- الأسباب السياسية:

وهناك أسباب متعددة سياسية تفرض على الدولة زيادة نفقاتها لمجارات الدول وتحسين علاقات الدولة بالخارج من أجل القروض مثلا فالمؤسسات الدولية المانحة تطلب من الدول النامية إصلاحات سياسية وتجارية واقتصادية لإقراض هذه الدول وهذا مكلف على خزينة الدولة.

ومن أهم الأسباب السياسية التي تزيد من الإنفاق الحكومي تغيير نظام الحكم كما حصل في ليبيا وغيرها من الدول العربية مما يؤدي إلى إهدار للمال العام ووصول ممثلين للشعب إلى سدة الحكم والمطالبة بحقوقهم، وأيضا أن عملية التمثل السياسي للدولة في الخارج هي عملية مكلفة جدا ولكنها ضرورية. و إنشاء الأحزاب المطالبة بالازدهار وزيادة الإنفاق هذه كلها أسباب تدعو إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

#### المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية ومجالات التنسيق بينهما

تعتبر السياستان المالية و النقدية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية العامة، ومن ثم لا يمكن أن يتحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي إلا بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية المالية و النقدية وذلك لتفادي أي تقلبات اقتصادية قد تحدث، وتحقيقاً للأهداف المشتركة والمخططة مسبقاً.

<sup>1</sup> - هشام محمد صفوت العمري، "اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية"، مرجع سابق، 1988، ص 49

### الفرع الأول: طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية

تظهر طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية في التنسيق والإجراءات التي تصدر من طرف السلطتين المالية والنقدية مع عدم الانحياز لإحدهما عن الأخرى حتى لا تكون كل سياسة عائقاً أمام تحقيق أهداف السياسة الأخرى، وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى لكن يبقى الارتباط قائماً بين السياسة المالية و السياسة النقدية، وعليه فالإجراءات والسياسات التي يتخذها البنك المركزي يكون لها تأثير على دور وأهداف السياسة المالية، وكذلك يكون لإجراءات السياسة المالية تأثير على دور و أهداف السياسة النقدية<sup>(1)</sup>.

يمكن استخدام كلا من السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق أهدافهما ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة الركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تتم عن طريق تخفيض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد .

أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فسوف تتبع السلطات المالية سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية انكماشية برفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي الطلب الكلي في الاقتصاد<sup>(2)</sup>.

من هنا تبرز أهمية التنسيق بين السياستين من حيث التوقيت والاتجاه لمعالجة آثار أي ظاهرة مالية أو نقدية، ودراسة مجالات التنسيق بينهما وما يتعلق بآثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

### الفرع الثاني: مجالات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية

يتم التأثير المتبادل بين السياستين المالية والنقدية من خلال عدة قنوات مباشرة وغير مباشرة. تتمثل الآثار المباشرة من خلال إن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع عجز الموازنة، وهذا يؤدي بدوره إلى نشؤ الحاجة إلى التمويل، ويمكن أن يكون التمويل من خلال إصدار النقود من قبل السلطة النقدية، وهذا يعني سياسة نقدية توسعية، والتي ستؤدي إلى ضغوطات تضخمية وانخفاض في

<sup>1</sup> السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 63 .

<sup>2</sup> الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013، ص17.

قيمة العملة المحلية، وهذا قد يؤدي إلى حدوث أزمة في العملة أي إن السياسة المالية التوسعية أدت إلى سياسة نقدية توسعية. أما إذا تم تمويل العجز من خلال طرق غير نقدية، أي من خلال الأسواق المالية، فهذا يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، وبالتالي التأثير على النمو الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

ومن الطرق المباشرة التي تؤثر بها السياسة المالية على السياسة النقدية، استخدام الضرائب، حيث تؤثر الضرائب غير المباشرة على مستوى الأسعار، وبالتالي على التضخم. بالإضافة إلى العلاقة المباشرة بين السياسات المالية والنقدية، هناك علاقات غير مباشرة، مثل توقعات حدوث عجز كبير في الموازنة في المستقبل، ينتج عنه زيادة الطلب على الاقتراض الخارجي، وهذا يقود إلى عدم استقرار الوضع المالي للدولة، والذي بدوره يؤدي إلى عدم الاستقرار في الأسواق المالية، وبالتالي انهيار النظام النقدي.

ومن الأمثلة الأخرى على العلاقة غير المباشرة بين السياستين إن السياسة المالية التوسعية الممولة من الاقتراض تعني بالنسبة للوحدات الاقتصادية إن الحكومة ستزيد الضرائب في المستقبل، وبالتالي تقرر زيادة مدخراتها، وتخفيض استهلاكها، وهذا يعني إن قرارات الوحدات الاقتصادية والسلطة النقدية أيضاً، ستعتمد على إدراكها للسياسة المالية.

يلاحظ أيضاً انه حتى لو كان هناك استقلالية للبنك المركزي فان السياسة المالية تؤثر على أهداف البنك المركزي، فيعتمد البنك المركزي على تغيير أهدافه في حالة وجود سياسة مالية توسعية من اجل التخفيف من آثار السياسة المالية التوسعية على الطلب الكلي والتضخم، وهذا يجعل البنك المركزي يتبنى سياسة نقدية متشددة، من خلال رفع أسعار الفائدة أو تخفيض الائتمان، وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة يثبط النشاط الاقتصادي، ويؤثر على تدفقات رأس المال<sup>(2)</sup>، وبالتالي حدوث ضغوطات تضخمية وتخفيض لقيمة العملة المحلية، وبالتالي عدم تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.

تستخدم السياسات المالية والنقدية أداة أو أكثر من أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وذلك يعتمد على الوضع الاقتصادي للدولة، وعليه فإنه يتم اختيار السياسة وأدواتها بشكل يتلاءم مع الظروف الاقتصادية للدولة. وسيتم في هذه الجزئية إلقاء الضوء على السياسات المالية والنقدية الأكثر اتساقاً في الوصول إلى الأهداف الاقتصادية الكلية، والتعرف على مجالات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وذلك على النحو التالي:

<sup>1</sup> -Hilbers, P., (2004). Interaction of Monetary and Fiscal Policies: Why Central Bankers Worry about overnment Budget, IMF Seminar on Current Developments in Monetary and Financial Law, Washington, D.C., May 24-June 4, 2004.

<sup>2</sup> - المرجع السابق

أولاً: النمو الاقتصادي

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات المالية والنقدية، حيث تلعب السياسة المالية من خلال السياسة الإيرادية أو الإنفاقية أو كليهما دوراً مهماً في التأثير في مستوى الدخل القومي، وحجمه عن طريق تأثيرهما في الطلب الكلي، وذلك من خلال الطلب الحكومي على السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية الهادفة لتحقيق الاستقرار، والوصول إلى حجم من الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل، وتسعى لتحقيق ذلك عن طريق زيادة حجم النفقات الحكومية، مقارنة بحجم الإيرادات الحكومية في حالة الكساد، وإتباع سياسة مالية معاكسة في حالة التضخم، فعندما يكون مستوى الدخل القومي أقل من مستوى التشغيل الكامل فإنه يمكن الاتجاه بالطلب الكلي إلى نقطة أعلى عن طريق النفقات العامة، وذلك من خلال زيادة طلب الحكومة على السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج، مما يزيد معه مستوى الدخل القومي وهكذا.

وعن طريق أثر المضاعف والمعجل يمكن للدولة أن تؤثر في مستوى الدخل القومي ارتفاعاً أو انخفاضاً، حسب حالة النشاط الاقتصادي، لذا فإن التأثير الكلي للسياسة المالية على مستوى الدخل القومي يتألف من الآثار المباشرة للتغير في حجم الأنفاق الحكومي، وفي حجم الإيرادات الحكومية باختلاف مصادرها<sup>(1)</sup>.

وفي معظم الدول وخاصة الدول النامية والتي تكون السياسة المالية فيها تتجه مع اتجاه الدورة الاقتصادية، فإن النفقات العامة تزداد وتنخفض الضرائب في حالة الانتعاش الاقتصادي، وبالمقابل تنخفض النفقات العامة وترتفع الضرائب في حالة الركود الاقتصادي.

أما تأثير التغيرات في السياسة الضريبية على النشاط الاقتصادي فيمكن تفسيرها من خلال إن الضرائب عادة ترتبط ارتباطاً سلبياً بالنمو (ضرائب مرتفعة جداً تعني معدلات نمو منخفضة) وذلك إن الضرائب تسبب التشوهات في الاقتصاد، وهذا يعني إنها ليست محايدة في التأثير على سلوك الأفراد. حيث يؤدي النظام الضريبي إلى عدم كفاءة في الاقتصاد من خلال تأثير الضرائب على كمية العرض والطلب للسلع. حيث يضع النظام الضريبي كلا من المستهلكين والمنتجين في وضع أسوأ، حيث إن السعر

<sup>1</sup> - جمعة الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية وآثارها على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2010، ص 69.

الذي يدفعه المستهلكين بعد الضرائب يكون أعلى، والسعر الذي يكسبه المنتجين منخفض مقارنة بالسعر قبل الضريبة.<sup>(1)</sup>

إن التغييرات في السياسة الضريبية والإنفاقية تؤثر في مستوى الدخل الشخصية، إذ أن زيادة الضرائب أو تخفيضها يعمل على تقليل أو زيادة الدخل الشخصية، ودخول المشاريع، في حين يشكل شراء السلع والخدمات والإنفاق على المدفوعات التحويلية زيادة في الدخل المتاح للإنفاق والقوة الشرائية، وهذا يعني أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مهماً ومباشراً على مستوى وهيكل الإنتاج والدخول عن طريق التغييرات في السياسة الإنفاقية والضريبية للحكومة.

أما أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، فقد اختلفت آراء النظريات الاقتصادية حول كيفية انتقال آثارها إلى الاقتصاد، إلا أن معظم النظريات تتفق على أن هناك أثراً للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي، من خلال قدرة السلطة النقدية على التحكم بعرض النقد، وقد بينت الدراسات أن الارتباط بين التغييرات في عرض النقد والتغييرات في الناتج المحلي الإجمالي هو ارتباط وثيق، حيث إن زيادة أو انخفاض أحدهما يؤدي إلى زيادة أو انخفاض الآخر بنفس الاتجاه إما صعوداً أو هبوطاً، فمن المعلوم أن الائتمان المحلي الممنوح لكافة القطاعات الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في تغييرات عرض النقد، لا سيما إن مساهمة السياسة النقدية في معدل النمو الاقتصادي تكون عن طريق التغييرات التي تحدثها على عرض النقد من حيث الزيادة أو التخفيض حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة.

أن زيادة حجم النقود المتداولة تشجع الأفراد على إنفاق هذه المبالغ على شراء المزيد من السلع والخدمات المختلفة، وهكذا يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات، أي أن ارتفاع كمية النقد المتداول أدى إلى تنشيط الاقتصاد. إلا أن الإفراط في زيادة حجم النقد المتداول سيؤدي إلى عجز الناتج الكلي (العرض الكلي) عن تلبية الطلب الكلي ومن ثم الوقوع في مشكلة التضخم (فجوة تضخمية). أما تقليص حجم النقد عن المستوى المطلوب فسيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وما يترتب على ذلك من انكماش في النشاط الاقتصادي (فجوة انكماشية)

مما سبق نرى بأنه يمكن للسياسات المالية والنقدية أن تؤثر في النمو الاقتصادي، حيث تؤثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي من خلال التغييرات في السياسة الضريبية والإنفاقية، وتؤثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي من خلال عرض النقد وسعر الفائدة، وهذا يعني إن النمو الاقتصادي يعد احد

<sup>1</sup> -Kesner, M., (1999), Tax Policy and Economic Growth, Economic Trends and Economic Policy, No. 73, 62-121

المجالات التي يجب على السلطات المالية والنقدية أن تنسق فيما بينهما لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

### ثانياً: التضخم

تعمل السياسات المالية من خلال النفقات الحكومية والضرائب في كبح جماح التضخم، من خلال خفض النفقات الحكومية وخصوصاً النفقات على السلع الاستهلاكية والكمالية، والحد من النفقات على القطاعات الحكومية والمشاريع التي تقوم بها الحكومة مع عدم المساس بأوجه النفقات التي تتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

أما بالنسبة للضرائب، فمن المعروف إن الضرائب تفرض على شرائح معينة وكل فرض لضريبة يهدف لأثر معين على جهة معينة من أوجه الاقتصاد، على سبيل المثال فإن زيادة ضريبة الدخل تؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستهلاكي لدى الأفراد، بينما زيادة الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات وخصوصاً السلع الكمالية يؤدي إلى خفض الطلب على تلك السلع، وقد ترى الحكومة بأن الطلب مرتفع على هذه السلع وسياستها المالية تتطلب خفضه لكبح جماح التضخم.

وتستخدم الدولة السياسة المالية التوسعية في حالات الانكماش أو الركود، من خلال نفس الأدوات السابقة، ولكن يتم استخدامها بشكل عكسي حيث يتم زيادة النفقات وخفض الضرائب.

أما ما يتعلق بالسياسة النقدية فإن السلطة النقدية تستهدف المحافظة على معدلات مرغوبة للتضخم، وتتضمن تلك السياسات الإجراءات التالية<sup>(1)</sup>:

استخدام أداة سعر إعادة الخصم، حيث يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للبنوك من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق، ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

كما يستطيع البنك المركزي الدخول إلى الأسواق بائعاً للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق. أو ما يسمى بدخول السوق المفتوحة بالإضافة إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الائتمانية لدى البنوك.

<sup>1</sup> - جمعة الزيادات، مرجع سابق، ص 75.



ويمكن أن تستخدم السلطة النقدية الأدوات النوعية، والتي تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء البنوك التجارية بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر من غيرها من الدول.

أيضاً معدلات الفائدة تلعب دوراً مهماً في التأثير على معدلات التضخم حيث تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل سواء أكانت هذه المصادر قصيرة أم متوسطة أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعيرين، كما إن العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة يمكن تفسيرها من خلال فرضية فيشر، وقد عبر فيشر عن تلك العلاقة الايجابية المباشرة نظرياً، وقد بين انه عندما يزداد التضخم فان التضخم المتوقع سوف يزداد، وهذا سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة<sup>(1)</sup>.

مما سبق نرى بأنه يمكن للسياسات المالية والنقدية أن توجه لمعالجة التضخم، حيث تؤثر السياسة المالية على التضخم من خلال التغييرات في السياسة الضريبية والانفاقية، وتستطيع السياسة النقدية أن تؤثر على التضخم من خلال التحكم بعرض النقد باستخدام أدوات السياسة النقدية: سعر إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني، وسعر الفائدة، ويمكن استخدام الأدوات النوعية. وهذا يعني إن التضخم يمكن معالجته بالتعاون والتنسيق بين السلطات المالية والنقدية.

### ثالثاً: عجز الموازنة

إن وجود العجز في الموازنة يعني أن الحكومة تستهلك أكثر من مجموع إنتاجها واقتطاعاتها من إيرادات الأفراد. ومن أهم محددات العجز في الموازنة حجم السلع والخدمات العامة التي تلقى على عاتق الحكومة، فمهما كان حجم الإيرادات العامة، فإنه يمكن أن يكون هنالك مستوى معين من حجم السلع العامة لا يوقع الموازنة في العجز، أي لا تضطر الحكومة لتنفق أكثر من إيراداتها، ومما هو جدير بالذكر أن لعجز الموازنة آثاراً على الاقتصاد تعتمد على وجود العجز نفسه وعلى طريقة تمويل العجز.

وبالتالي يأتي دور السياسات المالية والنقدية في التعامل مع العجز، إذ يشار إلى السياسة المالية باعتبارها سياسة الموازنة الحكومية، وتتضمن النظرية الأساسية للسياسة المالية تحقيق الاستقرار المالي،

<sup>1</sup> - Cochranem H., (2007). Inflation Determination with Taylor Rules: Critical Review, National Bureau of Economic Research Working Paper w13409.

حيث تعمل السياسة المالية من خلال التغييرات في النفقات والإيرادات العامة على تخفيض العجز، بإتباع سياسة مالية انكماشية، حيث تعمل على تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية وزيادة الضرائب وأسعار السلع التي تقدمها الحكومة، وقد تلجا في بعض الأحيان إلى تمويل العجز من خلال الاقتراض العام الداخلي والخارجي<sup>(1)</sup>.

وقد يتم تمويل العجز بالتعاون مع السياسة النقدية بواسطة اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، أي التمويل بإصدار النقود، وهو ما يعرف بالتوسع النقدي، أو إتباع سياسة نقدية توسعية، الأمر الذي يؤدي إلى التضخم وانخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأخرى، مما يزيد مصاعب عجز الموازنة، ويجعل من الصعوبة بمكان الاستمرار في مثل هذا النوع من السياسة النقدية. لذلك فإن الدعوة لاستقرار الأسعار واستقرار معدلات تبادل العملات تركز دائما على ضرورة توازن الموازنة العامة، وعدم تمويل العجز بالوسائل النقدية.

مما سبق نرى بان السياسة المالية مسؤولة عن وجود العجز في الموازنة وتمويله، وتلعب السياسة النقدية دورا أساسيا في تمويل العجز من خلال التوسع النقدي، وهذا يعني إن العجز يمكن معالجته بالتعاون والتنسيق بين السلطات المالية والنقدية.

#### رابعاً: الدين العام

يأتي التداخل بين السياسات المالية والنقدية من خلال إدارة الدين العام، فالسياسة المالية التوسعية يترتب عليها عجز في الموازنة العامة، يتم تمويله عادة من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الدين العام، وهذا يؤثر على الأسواق المالية والنقدية، وتلعب السياسة النقدية دورا أساسيا في تمويل العجز من خلال التوسع النقدي، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرة السلطة النقدية في السيطرة على الفائدة النقدية وتوجيهها بما يخدم أهداف السياسة النقدية.

كما إن أهداف الحكومة في التمويل من الموارد المالية يأخذ بالاعتبار التكلفة والمخاطرة، وبالتالي فإن إدارة الدين العام تهدف بشكل أساسي إلى تقليل التكلفة المباشرة للدين، وهذا يتطلب التنسيق بين الجهات المسؤولة عن إدارة الاقتصاد وهي بالتحديد السلطات النقدية والمالية.

<sup>1</sup> –Sundarajan, V, and others, the coordination of domestic public debt and monetary management in economics, in transition issues and lesson from experiences, IMF, working paper N<sup>o</sup> 148,1994.

وفي مجال إدارة الدين نجد أن سياسة المؤسسات الدولية في مواجهة أزمة الديون الخارجية تتطلب من الحكومات المعنية تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية التالية<sup>(1)</sup>:

1. إتباع سياسة مالية انكماشية، وذلك من خلال تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية وزيادة الضرائب وأسعار السلع التي تقدمها الحكومة.

2. إتباع سياسة نقدية انكماشية، وذلك من خلال الحد من الائتمان المصرفي، ورفع أسعار الفائدة على الودائع والقروض.

إن إدارة الدين العام تتطلب التنسيق بين السلطتين النقدية والمالية، حيث إن هناك مجالات في إدارة الدين العام تستوجب التشاور وتبادل المعلومات، ومن أهم هذه المجالات، حجم الإصدارات من السندات الحكومية وتوقيتها، نظراً لأثر ذلك على عمليات إدارة السيولة، وسوق الأوراق المالية.

وتنشأ الحاجة إلى التنسيق بين السلطات النقدية والمالية في إدارة الدين العام، من الاختلاف في الأهداف بين استقرار الأسعار من جهة، وخفض تكلفة التمويل على الحكومة من جهة أخرى، إلى جانب إناطة مسؤولية إدارة السوق الأولي بجوانبها المختلفة إلى السلطات النقدية، وهذا يعطي دور أوسع للسلطات النقدية في إدارة الدين العام وتطوير أسواق السندات الحكومية، الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر للتنسيق بين السلطات المالية والنقدية<sup>(2)</sup>.

بعد استعراض مجالات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، تبين إن العلاقات ونقاط الالتقاء بين تلك السياسات تدعو إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية. حيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية، أما السياسة النقدية فهي من اختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الأهداف الاقتصادية تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين السلطتين، بحيث يكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن التنسيق أو المزج بين السياستين لا يفرض استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل أن الأمر متروك للظروف الاقتصادية السائدة في كل دولة، وتتفاوت نسبة

<sup>1</sup> - المومني رياض، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد السابع، العلوم الإدارية(2)، 1995، ص ص 343 - 377.

<sup>2</sup> - Laurens B., and Enrique G., (1998). Coordination of Monetary and Fiscal Policies, IMF working paper WP /98/25

التنسيق والمزج حسب كل نظام اقتصادي ودرجة تطوره ونوعية الأزمة التي يعاني منها، ودرجة تفاعله في المحيط الدولي .

وإن الكثير من حالات عدم التنسيق بين السياسات المالية و النقدية تفشل ذاتيا في تحقيق استقرار لمتغيرات الاقتصاد الكلي، و أن وجود التنسيق بين السياستين يزيد من مصداقية السياسة الاقتصادية الكلية وهذا ما بينته إحدى الدراسات ( Daniel Cohen )<sup>(1)</sup> .

---

<sup>1</sup> -Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Rivew, n°33, 1989,PP 303,339.

المبحث الثالث

آليات تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي

تكمن آلية عمل السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلاج الفجوات الاقتصادية الانكماشية منها والتضخمية، أو ما يمكن أن يطلق عليه حالات الاختلال في الاقتصاد وذلك بواسطة التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام.

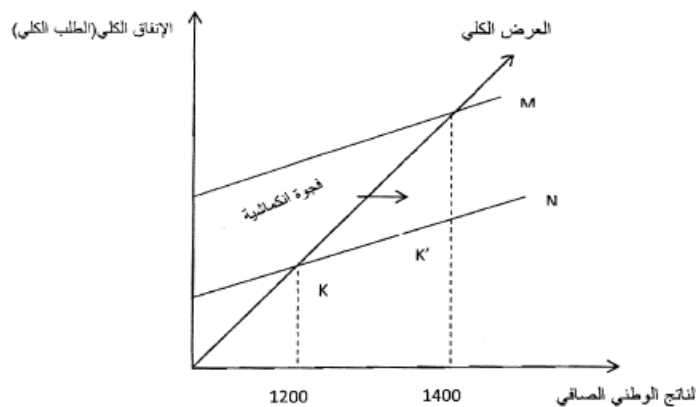
المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني

يجب أن نميز بين فترتين فترة الركود والتي يكون فيها الطلب الكلي أقل من العرض الكلي والفرق بينهما ظهور فجوة انكماشية، أما الفترة الثانية فنتمحور في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وهو ما يعبر عنه بالفجوة التضخمية.

الفرع الأول: الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل التوازني عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، أي أن الدخل القومي الفعلي أقل من الدخل المتوقع، وبالتالي يعاني الاقتصاد من وجود فجوة موجبة في الدخل، بمعنى آخر لا يوجد طلب كلي كاف لاستيعاب كل ما أنتج عند التوظيف الكامل أي أن هناك فائض في العرض الكلي عن مستوى الطلب الكلي وبالتالي تحصل الفجوة الانكماشية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1.3.2): الفجوة الانكماشية



المصدر: عبدالناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص99.

من الشكل (1.3.2) السابق نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي  $N$  يقطع منحنى العرض الكلي عند النقطة  $K$ ، وعند هذه النقطة نفترض أن مستوى الناتج القومي 1200 مليون دينار، وباقتراض أن مستوى الناتج القومي الذي يحقق التوظيف الكامل هو 1400 مليون دينار، أي أن الناتج القومي يقل عن الطاقة الإنتاجية لهذا المجتمع بمقدار 200 مليون دينار، وهذا القصور في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل هو ما يسمى بالفجوة الانكماشية<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: علاج الفجوة الانكماشية

لعلاج الفجوة الانكماشية يمكن استخدام أدوات السياسة المالية كما نادت به النظرية الكينزية لتنشيط الطلب الكلي عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العام (السياسة المالية التوسعية)، وبالتالي إحداث عجز في ميزانية الدولة وذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، باعتبار أن السياسة المالية التوسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والرفع من مستوى التوظيف مما يترتب على ذلك من زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

1- تحرص الحكومة على زيادة مستوى الإنفاق العام، وهو ما يتوافق مع ما نادى به "كينز" عند حدوث أزمة الكساد العالمي، لأن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن فرص العمل وانخفاض البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى الانتعاش والنمو وعلاج الفجوة الانكماشية.

2- تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الدخل وبالتالي يزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، مما يعني مزيد من الإنتاج وتوفير فرص للعمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

3- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين الأول والثاني، وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

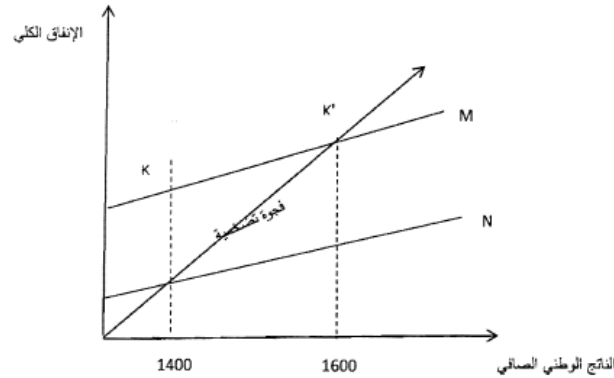
<sup>1</sup> - عبد الناصر العبادي، وآخرون، مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>2</sup> - دراوسي، مسعود مرجع سابق، ص 216.

الفرع الثالث: الفجوة التضخمية

تنشأ الفجوة التضخمية في الاقتصاد عندما يكون مستوى الدخل التوازني عند مستوى أكبر من مستوى دخل التوظيف الكامل<sup>(1)</sup>، وهذا يعني وجود فجوة سالبة في الدخل، وينعكس ذلك في صورة ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي زيادة معدل التضخم في المجتمع، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2.3.2): الفجوة التضخمية



المصدر: عبدالناصر العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص100

من الشكل السابق نلاحظ أن منحنى الطلب الكلي M يقطع منحنى العرض الكلي عند النقطة K وعند هذه النقطة مستوى الناتج القومي 1600 مليون دينار، أي أن مستوى الإنفاق في الاقتصاد أعلى من قيمة الناتج، أي أن الطلب الفعال أكبر من قيمة مستوى الناتج الذي تحدده إمكانات الاقتصاد وهذا يعني أن القيمة النقدية في أيدي القطاعات الاقتصادية تفوق القيمة الحقيقية للإنتاج الكامن وهذا بدوره يخلق ما يسمى بالفجوة التضخمية<sup>(2)</sup>.

الفرع الرابع: علاج الفجوة التضخمية

عندما يكون هناك تضخم في الاقتصاد بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو إتباع سياسة انكماشية لمحاولة تخفض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، بمعنى انخفاض النفقات العامة أو زيادة الضرائب أو استخدامها معاً<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup>- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص 253.

<sup>2</sup>- عبد الناصر العبادي وآخرون، مرجع سابق، ص: 100، 99.

<sup>3</sup>- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن 2007، ص 247.

ويمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال أدوات السياسة المالية من خلال البدائل التالية<sup>(1)</sup>:

- 1- تقوم الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.
- 2- قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد، وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار.
- 3- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية، وتكون قيمة المضاعف تساوي واحد بغض النظر عن قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فالمضاعف يقيس التغير في الدخل الناتج عن تغير متساوي في كل من الإنفاق والضرائب الحكومية<sup>(2)</sup>.

وبصفة عامة فإن الحكومة تعمل على إحداث عجز مقصود بالموازنة العامة إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن الحكومة تعمل على إحداث فائض بالموازنة العامة يستخدم لتغطية عجز السنوات السابقة، غير أن الحكومات في العادة تميل إلى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية للأسباب الآتية<sup>(3)</sup>:

الاهتمام الزائد بأهداف التنمية.

الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

الدوافع السياسية.

النفقات المتزايدة.

زيادة الإنفاق العام والحد من ارتفاع الضرائب عامل أساسي من عوامل الدعم السياسي دعم وتشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

<sup>1</sup>- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 217.

<sup>2</sup>- طالب محمد عوض، مرجع سابق، نفس الصفحة.

<sup>3</sup>- دراوسي مسعود مرجع سابق، ص 218.



المطلب الثاني : تأثير السياسة الإنفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي

من أجل دراسة هذا الأثر نفترض الفرضيات التالية<sup>(1)</sup>:

- الموازنة العامة للدولة في حالة توازن.

- السلطات العامة تقرر زيادة الإنفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني .

- الاقتصاد الوطني في حالة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج .

- حجم الضرائب محدود بحيث أن الزيادة في الإنفاق العام ينتج عنها عجز في الموازنة .

بسبب الزيادة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي الفعال، وبما أن الاقتصاد في حالة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج فالزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج ومنه يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج الوطني و بافتراض أن معادلة الدخل التوازني كانت كالتالي:

$$Y = \frac{1}{1-a} (C_0 - aT + I + G) \dots \dots \dots (1)$$

$$Y + \Delta Y = \frac{1}{1-a} C_0 + aT + I + G + \Delta G \dots \dots \dots (2)$$

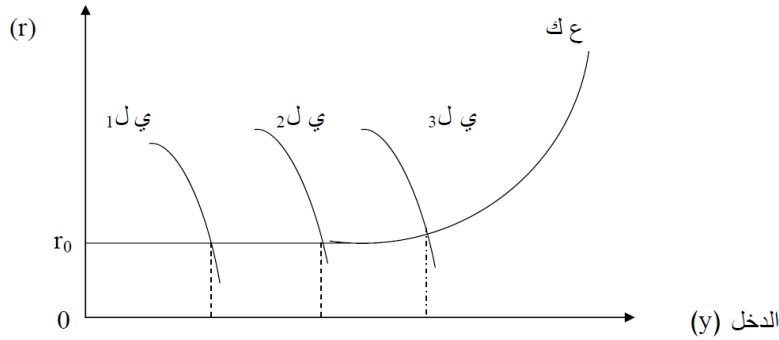
نطرح المعادلة (1) من المعاد(2)

$$\Delta Y = \frac{1}{1-a} \Delta G \dots \dots \dots (3)$$

وهو ما يعبر عن المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي وذلك أن الزيادة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) يتبعها نمو مضطرد في الناتج الوطني ( $\Delta Y$ ) وهذا نتيجة لأثر المضاعف وهذا مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أو على حالها إلا أن هذا الوضع قد يتحدد طبقاً للحالة العامة للاقتصاد الوطني، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

<sup>1</sup>- دراوسي مسعود مرجع سابق، ص220.

الشكل رقم (3.3.2) : تأثير السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي



المصدر : عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص359

من الشكل السابق يعبر المنحنى ( ي ل ) عن دالة متناقصة للدخل بالنسبة لسعر الفائدة، ويبين العلاقة العكسية بين سعر الفائدة ومستوى الدخل، كما أن كل نقطة من هذا المنحنى تعبر عن حالة توازن بين الادخار والاستثمار.

أما منحنى (ع ك) فيعبر عن العلاقة الطردية بين سعر الفائدة والدخل الحقيقي وكل النقط الواقعة على هذا المنحنى تناظر حاله من التوازن النقدي (الطلب على النقود = عرض النقود). ومن الشكل السابق أن المنحنيات (ي ل) تتقاطع مع المنحنى (ع ك) في الجزء الأفقي للمنحنى ويعني هذا أن التقاطع يتم في مصيدة السيولة. ونتيجة لذلك فإن دخل التوازن يتحدد عند مستوى  $Y_1$  إلا أن الزيادة المستمرة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) تدفع المنحنى (ي ل) نحو اليمين حيث يتحرك من (ي ل 1) إلى (ي ل 2) ومنه يصبح الدخل التوازن  $Y_2$  ويمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = Y_2 - Y_1 = \Delta G \left( 1 \frac{1}{1-a} \right) \dots \dots \dots (4)$$

علما أن الاقتصاد الوطني يعيش في مرحلة (مصيدة سيولة) والمبالغ اللازمة للدولة لسد نفقاتها الإضافية يمكن انتزاعها عن طريق الاقتراض من المبالغ النقدية السائلة المخصصة للمضاربات دون حدوث ارتفاع في سعر الفائدة، والدولة في هذه الحالة لم تقم بأي استقطاعات ضريبية جديدة ولم تلجأ للإصدار النقدي لسد العجز في الموازنة.

وبما أن الزيادة المتحققة في الدخل ( $\Delta Y$ ) مساوية للمقدار  $(\frac{1}{1-a}) \Delta G$  أي  $\Delta Y = \Delta G (\frac{1}{1-a})$  ومنه بإمكاننا اعتبار السياسة المالية في هذه الحالة ناجحة وفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية وزيادة الإنتاج.

### المطلب الثالث: تأثير السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي

لبيان تأثير السياسة الضريبية على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي نعود إلى الافتراضات السابقة مع إضافة تعديل في الاستقطاعات الضريبية يساوي ( $\Delta T$ ) ، بينما يظل الاستهلاك العام كما هو بدون تغيير ( $C$ ) ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها. هذا التعديل في بنية الاستقطاعات الضريبية يؤدي إلى تغيير في مستوى الناتج القومي ( $\Delta Y$ ) وبذلك فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يأخذ الشكل التالي :

$$Y + \Delta Y = (\frac{1}{1-a})(C_0 - a(T + \Delta T)) + I + G \dots \dots \dots (5)$$

ويطرح المعادلة (5) من المعادلة (1) نجد أن:

$$\Delta Y = (\frac{1}{1-a})(-a \Delta T) = (\frac{-a}{1-a}) \Delta T \dots \dots \dots (6)$$

حيث أن :  $\frac{-a}{1-a}$  يطلق عليه مضاعف الضرائب . وبما أن الميل الحدي للاستهلاك ( $1 > a > 0$ ) فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون أكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي، أي أن:

$$\frac{1}{1-a} > \frac{a}{1-a}$$

وينتج عن ذلك أن الزيادة في الإنفاق العام ( $\Delta G$ ) تؤدي إلى زيادة في ( $\Delta Y$ ) أي في مستوى الدخل الإجمالي بمقدار أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب  $\Delta T$  بنفس القيمة<sup>(1)</sup>.

ومما سبق يمكن القول أن أي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي إلى حدوث زيادة في الناتج الوطني، ويؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس كذلك فإن التأثير يمكن أن يكون له آثار كبيرة ليس فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا في حالة أي تعديل في سعر الضريبة وخصوصاً الضرائب التصاعدية.

<sup>1</sup> - عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، المرجع السابق، ص، ص 223، : 222

### المطلب الرابع : أهمية الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي

لقد أصبحت الموازنة في وقتنا الحاضر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، فأغلب الأحيان تكون الموازنة متوازنة ولكن كثيراً ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم التوازن في بعض الأحيان، وهنا يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة العامة في التوازن الاقتصادي الكلي.

وعلى هذا الأساس يمكن تصور أربع حالات قد تواجه المسؤولين عن مالية الدولة مرتبة ترتيباً تصاعدياً حسب درجة التعقيد وما يترتب عليه مشكلات وهي كما يلي:

#### الفرع الأول : التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة

هذه الحالة تعتبر أبسط الحالات، إذ ليس على المسؤولين إلا تعديتة هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة، وعادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق، إلا في الأحوال التي يحدث فيها خطأ فني في التقدير أو مادي في قيم الحسابات، وهي أحوال نادرة الحدوث<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: توافر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة

إن عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبيعة غير اقتصادية يقوم على أساس تفضيلات الدولة السيادية أو الإدارية، كأن يحدث العجز في الموارد العامة نتيجة الإعفاءات الضريبية، أو الزيادة في الإنفاق ناتجة عن رفع المرتبات أو الزيادة في التحويلات الاجتماعية، ويعد عدم التوازن في هذه الحالة أمراً لازماً لإعادة الإنفاق الكلي للدولة إلى مستوى الإيراد الإجمالي لها، وفي هذه الحالة إما أن تبنى الموازنة على إظهار هذا العجز في التقديرات أو تحاول تحقيق توازن حقيقي لها، ويلاحظ في هذا أن كلا الطريقتين تؤدي إلى نفس النتيجة، إما عن طريق القروض إذا ما اختيرت طريقة تقديم الموازنة بعجز، أو برفع الأسعار الضريبية إذا ما فضل تحقيق توازن حقيقي لها وإما الطريقتان معا إذا لم يكف رفع السعر الضريبي لسد العجز، بهذا يكون قد احتفظ بالتوازن الاقتصادي العام والخاص بالاختيار بين الوسائل المناسبة الضريبية والقروض<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص: 253

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص 253.

### الفرع الثالث: عدم التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة

عدم التوازن الاقتصادي قد يكون ناشئاً عن زيادة في الإنفاق أو نقص فيه، فإذا كان ناتجاً عن زيادة في الإنفاق الكلي فهذا من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة إذ يوجد دائماً ارتفاع تضخمي ينتج عنه زيادة في نفقات الدولة في الوقت الذي تزيد فيه إيراداتها ولكن بنفس النسبة.

ومع افتراض أن الوضع المالي للموازنة متوازنة رغم وجود الزيادة التضخمية في الإنفاق، وأياً كان الوضع فإنه يجب معالجة عدم التوازن الكلي بممارسة الوسائل المضادة للتضخم وخاصة تجنب خلق نقود جديدة مع العمل في نفس الوقت على التوفير في الإنفاق العام إذا كانت هناك زيادة فيه ومغطاة بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة عن حساسية النظام الضريبي القائم، أو زيادة العبء الضريبي إذا لم يكن هناك زيادة في الإنفاق، أما الفرض الثاني لعدم التوازن الاقتصادي، فإنه يحدث الحالة العكسية و هي عدم كفاية الإنفاق الإجمالي الأمر الذي يخشى معه أن يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي وبالتالي الحصيلة الضريبية.

فإذا حدث هذا الانخفاض فإنه لا بد وان ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة ويصبح من الضروري العناية بأمر هذا العجز عن طريق اختيار الطرق المناسبة لتغطيته، ولا يتم هذا عن طريق الإنفاق العام ولا الضرائب وإنما عن طريق القروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة والتي شهد على وجودها هذه الحالة من الانكماش. وفي نفس الوقت يمكن اللجوء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط أن تستخدم في تمويل إنفاق استثماري، وبمعنى آخر يجب الحرص دائماً على استمرار تحقيق التوازن المالي فهو الطريق إلى التوازن الاقتصادي العام<sup>(1)</sup>.

### الفرع الرابع: انعدام التوازن الاقتصادي وتوازن الموازنة في وقت واحد

إن هذه الحالة أكثر تعقيداً نظراً لعدم التوازن في كلا الجانبين معاً، ويمكن التفريق بين نوعين من عدم التوازن المالي، الأول يتخذ شكل ظاهرة واحدة والثاني ينقسم إلى ظاهرتين تتعارض كل ظاهرة فيها مع الأخرى، ففي النوع الأول الذي يبدو فيه عدم التوازن للاقتصاد والموازنة في شكل واحد فإنه يحدث إذا ما زاد الإنفاق العام على الحصيلة الضريبية، ففي ظل هذا الوضع نجد أن عدم التوازن الميزانية يزيد من عدم التوازن الاقتصادي في الوقت الذي يعمل فيه الأخير على الزيادة من سابقه، ويعتبر هذا الوضع على جانب كبير من الخطورة إذا لم تتخذ له إجراءات وعلاجات سريعة ومؤثرة، ولا يتم ذلك إلا بالعمل في اتجاهين متلازمين الأول زيادة الإنفاق العام لإحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة

<sup>1</sup>- دراوسي، مسعود مرجع سبق ذكره، ص ص 225 226.

فعلا، والثاني بزيادة الإنفاق الخاص عن طريق رفع الأسعار الضريبية وخاصة الضرائب على الاستهلاك، ومع السير في هذين الاتجاهين فإنه يمكن للدولة أن تلجأ إلى الاقتراض العام بشرط ألا تستخدم حصيللة القروض في تمويل نفقاتها العامة، وإلا فإنها بذلك تكون قد أضاعت الأثر الانكماشى المنشود من وراء هذه القروض.

أما في الوضع المضاد، أي إذا كان هناك نقص في الإنفاق الكلي مصحوبا بنقص في الإنفاق العام يحقق نقصا في الموازنة، فإن علاج هذا الوضع يعتبر أيسر من الوضع السابق عليه حيث يقابل هذا الوضع عادة في نهاية تطبيق سياسة انكماشية و على هذا فإنه يعتبر إعادة التوازن هنا عن طريق زيادة الإنفاق العام باستخدام فائض الموازنة، هو الذي يعوض نقص الإنفاق الكلي فإذا كان عدم التوازن أخطر من أن يعالج بهذه الطريقة فيمكن للدولة أن تلجأ إلى القرض بشرط أن تمول به برنامجا واسعا من الإنفاق العام.

أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق الكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه، إذا ما استطاعت السياسة المالية أن تحافظ على هذا الحال أو عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين وبالتالي تثبيت الحصيللة الضريبية عند هذا المستوى وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأدوات المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض الأساس النظري للسياسة المالية، وقد قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول الأول تعريف للسياسة المالية وتطورها في الفكر الاقتصادي، وتم في هذا الإطار استعراض أفكار مختلف المدارس الاقتصادية ورؤيتها للسياسة المالية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي بدءاً بعصر ما قبل الكلاسيك إلى المدرسة الكلاسيكية وإلى المدرسة الكنزوية والحديثة. ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، شأنها في ذلك شأن الفكر الذي تعمل من خلاله ولذلك كانت تمتد لتشمل مرافق محدودة ومعدودة، أما الفكر المعاصر فقد أصبحت السياسة المالية متدخلة في كافة المجالات، وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد فأصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي لمختلف قطاعاته بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

تناول المبحث الثاني أدوات السياسة المالية و المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة، و لقد اتضح مما تقدم أن السياسة المالية تعني استخدام الحكومة للضرائب والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية . كما تناول هذا المبحث أيضاً طبيعة العلاقة بين السياسة المالية و السياسة النقدية و مجالات التنسيق بينهما، وتبين أن العلاقات ونقاط الالتقاء بين تلك السياسات تدعو إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية، حيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية، أما السياسة النقدية فهي من اختصاص السلطة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الأهداف الاقتصادية تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين هاتين السلطتين، بحيث يكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تم في المبحث الثالث تناول آلية تأثير السياسة المالية على التوازن الاقتصادي واتضح لنا أن السياسة المالية ذات أهمية بالغة و ذلك من خلال أدواتها و ما لها من تأثير على جميع التغيرات الاقتصادية كما تمثل الأداة التي تستخدمها الحكومة لمعالجة المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية. لذلك نجد أن الأدوات المالية (السياسة الضريبية، و السياسة الإنفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة.



## الفصل الثالث

# السياسة المالية في ليبيا وتطوراتها

تمهيد

المبحث الأول: الخصائص العامة للاقتصاد الليبي

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

خلاصة الفصل



## تمهيد:

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد اعتماداً شديداً على عائدات النفط، فبفضل التدفقات الرأسمالية الهائلة التي تحققت جراء النفط خصوصاً بعيد ارتفاع أسعاره أوائل وأواخر السبعينيات حقق الاقتصاد الليبي معدلات نمو عالية ومتزايدة في الناتج المحلي والادخار والاستثمار، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لم يتم تحقيقها في أي من دول العالم باستثناء السعودية والكويت حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن الناتج المحلي الحقيقي حقق خلال الفترة 1970-1980 معدل نمو قدره 13% في المتوسط سنوياً.

إلا أنه ونظراً لجملة من الخصائص التي ينفرد بها الاقتصاد الليبي وفي مقدمتها صغر حجم السوق المحلي المرتبطة بضالة حجم السكان وعدم كفاءة عنصر العمل كميّاً وفنياً وتدني مرونة القطاع الانتاجي (الزراعة والصناعة)، ناهيك عن عدم استقرار وكفاءة السياسات الاقتصادية وخاصة التنمية منها وهيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية. ظل الاقتصاد الليبي محتفظاً بمعظم مميزات التخلف رغم ضخامة الجهود التي بُدلت في مضمار التنمية وقد ظهر ذلك جلياً عقب الانهيار الحاد في أسعار النفط مع أوائل الثمانينات حيث تراجعت معدلات النمو على المستوى الكلي والجزئي بشكل حاد وظهرت الاختلالات الهيكلية بوضوح وهو ما استدعى إعادة تصحيح بعض المتغيرات الاقتصادية. إلا أن بعد ثورة فبراير (2011) عانى هذا الاقتصاد من عدة أزمات مالية وأمنية وانتكاسات اقتصادية عرقلت مسيرة الإصلاحات والنهوض بالنشاط الاقتصادي، وأهمها أزمة السيولة التي احتلت المكانة الأولى في الترتيب، بالإضافة إلى التضخم وهدر الموارد الاقتصادية، وكذلك الانخفاض في الإيرادات النفطية بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية بسبب الحروب، وتراجع متوسط الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة 2012-2019 بما لا يقل عن 50%، وكذلك الانخفاض في الإيرادات غير النفطية مما أثر على مستويات الانفاق في مختلف المجالات الذي بدوره أدى إلى تعثر النمو الاقتصادي بالدولة<sup>(1)</sup>. ولإعطاء صورة أدق سنحاول تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الخصائص العامة للاقتصاد الليبي

المبحث الثاني: تطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020م

## المبحث الأول

## الخصائص العامة للاقتصاد الليبي

## المطلب الأول: الوضع الاقتصادي في ليبيا قبل اكتشاف النفط

كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاداً متخلفاً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معاني، فقد أشار "Farley 1971" خبير الأمم المتحدة بوزارة التنمية والتخطيط في الفترة من 1964-1966، بأن إطلاق تعبير نامي على الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط أواخر الخمسينات أمر مبالغ فيه"، وفي هذا المضمار يشير (Higgins 1953) واصفاً حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة السابقة لاكتشاف النفط بأنه اقتصاد يضم بين حدوده كل معوقات التنمية الاقتصادية التي يمكن وجودها في أي بلد متخلف وأشار إلى إنها معوقات جغرافية واقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية<sup>(1)</sup>.

فبالرغم من أن مساحة ليبيا تربو عن 1.7 مليون كلم<sup>2</sup> لم تزد نسبة المستغل منها في كافة أوجه النشاط الاقتصادي عن 5% تشكل نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة منها حوالي 1% فقط مما يضع قيلاً على نمو الإنتاج الزراعي ناهيك عن ندرة الموارد المائية وانخفاض إنتاجية العمل في هذا القطاع التي يستدل عليها من مساهمة القطاع الزراعي والرعي الذي كان يستوعب 70% من القوى العاملة ولا يساهم إلا بـ 26% من الناتج المحلي الإجمالي. مما يؤكد انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك وكذلك الإنتاج والاستثمار "توازن الفقر"<sup>(2)</sup>.

لقد قدرت الموارد البشرية في ليبيا بعيد الاستقلال بمليون فرد 20% منهم من سكان المدن، و43% من سكان الريف و37% من البدو الرحل، ولم تكن الصناعة أفضل حالاً إذ اقتصر النشاط الصناعي خلال تلك الحقبة على بعض الصناعات التقليدية البسيطة كصناعة السجاد والأدوات المنزلية البسيطة والصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني كتعليب الطماطم وطحن الحبوب وغزل الصوف وقد كانت هذه الصناعات موجهة للسوق المحلي وإن كانت البيانات تشير إلى تصدير كميات من الأسماك المعلبة وزيت الخروع ونظراً لاعتماده على الإنتاج الزراعي، اتسم الإنتاج الصناعي بالموسمية وعدم الاستقرار ولم تتعد مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10%. كما أن مساهمته في امتصاص القوى العاملة كانت متواضعة، بالإضافة إلى ذلك كانت مساهمة قطاع الخدمات هي الأخرى متواضعة نتيجة لتخلف القطاعات السابقة فلم تكن هناك مدارس عدا بعض الكتاتيب واتسمت التجارة أيضاً بالبساطة

<sup>1</sup> نصرالدين النعاس، أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1970-2006، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الإدارية والمالية - قسم الاقتصاد، 2010، ص28

<sup>2</sup> علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1959-1969، دار الطليعة، بيروت، 1972، ص108.

والتركز في أيدي بعض الجاليات الأجنبية<sup>(1)</sup>، بالإضافة إلى وضع الركود والبطالة كان النقص في رأس المال وتكوينه في كل من القطاع العام والخاص يشكل عقبة في سبيل الرفع من مستوى الدخل القومي، فقد قدر دخل الفرد في مدينة طرابلس عام 1952م بحوالي 42 دولار سنوياً، ولذا وصف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت باقتصاد العجز وهيمنة الحلقة الخبيثة المتمثلة في انخفاض مستوى الادخار والدخل وبالتالي الاستثمار والإنتاج، واستمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية والمعونات التي تقدمها الهيئات الدولية كالأمم المتحدة كمصدر أساسي للدخل، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن المعونات ظلت حتى العام 1959م تشكل نسبة عالية من الدخل القومي، ونظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي صار الاعتماد واضحاً على الواردات للإيفاء بالمتطلبات الأساسية للسكان وهو ما عمل مع عدم وجود صادرات كافية إلى استفحال العجز بالميزان التجاري ومن تم ميزان المدفوعات الأمر الذي زاد من الاعتماد على المنح والقروض الأجنبية<sup>(2)</sup>.

#### المطلب الثاني: الاقتصاد الليبي بعد تصدير النفط:-

شكل اكتشاف النفط وتصدير أول شحنة منه مع بداية عقد الستينات من القرن الماضي نقطة تحول في تاريخ الاقتصاد الليبي، فمع اكتشاف النفط ودخول الشركات الأجنبية للتنقيب عنه أواخر الخمسينات والبدء بتصديره في 12 سبتمبر 1961<sup>(3)</sup> تغيرت البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية السائدة بالاقتصاد الليبي تغيراً جذرياً. حيث مكنت التدفقات النقدية المتأتية جراء تصدير النفط من التخلص من العجز ووجهت الأنظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط. وعملت على ظهور العديد من التطورات الاقتصادية في مقدمتها ارتفاع معدلات النمو وزيادة الإنفاق العام ومستوى الدخل الحقيقي وتحسن المستوى العام للأسعار وزيادة الواردات وخلق فرص عمل بأجور أعلى من الأجور التي كانت سائدة، تركزت تلك الفرص في المناطق الحضرية مما أدى إلى حدوث تغير في التوزيع الديمغرافي للسكان، فمن حيث معدلات النمو تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه الفترة شهدت معدلات نمو كلية عالية وصفت بأنها من أعلى معدلات النمو في العالم حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي (GDP) معدل نمو سنوي قدره 22.6% وارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد (Per-Capita GNP) بواقع 16% سنوياً وحقق الاستثمار الثابت الإجمالي (GFCF) معدل نمو سنوي قدره 15.6%، أما على المستوى القطاعي فتشير البيانات المتاحة إلى أن قطاع النفط حقق نمواً سنوياً قدره 46.7% تلاه في ذلك قطاع البناء والتشييد 19.9% وقطاع النقل والمواصلات 16.6% ثم قطاع الخدمات مجتمعة 13.4% فقط قطاع التجارة 12.7% سنوياً.

<sup>1</sup> - علي أحمد عتيقة، المرجع السابق، ص109.

<sup>2</sup> - علي أحمد عتيقة، مرجع سابق، ص114.

<sup>3</sup> - شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى - بيروت 1985، ص139.

لقد حقق النفط دخلاً متزايداً للبلاد مكن من خلق عملية تراكم في رأس المال الذي يعتبر عنصراً هاماً من عناصر التنمية الاقتصادية، حيث أدت الاكتشافات النفطية إلى زيادة حصيلته الإيرادات الناجمة عن تصديره<sup>(1)</sup> ودخول التقنية المتطورة عن طريق الشركات المنقبة عنه والمنتجة له لأكثر المناطق تخلفاً إلى إحداث تغييرات جذرية في البيئة الاجتماعية التقليدية، ومكنت الدولة من التخلص من العجز ووجهت الأنظار نحو تنمية ممولة من إيرادات النفط.

إذ تشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى أنه ومنذ العام 1963م بدأت عائدات النفط تشكل نسبة متزايدة من الإيراد العام، ارتفعت من 26% خلال السنة المالية 1962 - 1963م، و إلى 80% عام 1968 - 1969م، وفي المقابل ارتفع الإنفاق العام بنسبة 1.7%، بين السنوات 55-56 و 61-62 على التوالي وازداد بنسبة 3.17% بين السنوات 63 - 64 ، 67 - 68 على التوالي<sup>(1)</sup>، نجمت معظم تلك الزيادة عن برامج التنمية المخططة التي استهدفت ضمان سرعة تحسين مستوى المعيشة والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي على اعتبار أنه المورد الأساسي للمواد الغذائية ومصدر الدخل للكثير من أبناء الشعب، بالإضافة للاعتماد المتزايد على القطاع العام في تقديم الخدمات العامة كالتعليم والصحة والمواصلات والإسكان<sup>(1)</sup>. إذ عمدت الدولة خلال العشر سنوات الأولى لبدء تصدير النفط إلى اعتماد خطة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي (الخطة 1963 - 1986م) استهدفت من خلالها توفير متطلبات التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة الأفراد وخصصت لها مبالغ طائلة وصلت إلى 450 مليون جنيه ليبي خصص جانب كبير منها (43%) للإنفاق على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات بينما خصص الباقي (57%) للاستثمار في قطاع النفط.

ساهم ذلك التوجه بالإضافة إلى الظروف التاريخية التي مر بها الاقتصاد الليبي والخصائص اللصيقة به في تعميق سيطرة قطاع النفط على النشاط الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي من 6.9% عام 1958 إلى 53.9% عام 1964 ثم إلى 62.0% عام 1968، بينما ظلت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى متواضعة، كما بدأ يأخذ دوراً قيادياً في الصادرات وتنوع الواردات، حيث أصبحت صادرات النفط تستحوذ تقريباً على إجمالي الصادرات ومن ثم على نسبة كبيرة من الصرف الأجنبي الذي يستخدم لتمويل الواردات، التي شهدت تنوعاً ملحوظاً ناجم عن تزايد الطلب الاستهلاكي الحاصل جراء ارتفاع الدخل مقابل نقص العرض المحلي الناجم عن تخلف القطاع الإنتاجي من ناحية وزيادة وتنوع متطلبات التنمية من ناحية أخرى. إذ تؤكد البيانات المتاحة أن الواردات اللببية شهدت تنوعاً ظل يلزمها حتى الآن حيث تشير إحصائيات التجارة الخارجية إلى أن واردات الأغذية والمشروبات ظلت تستحوذ على نسبة لا تقل 40% من مجموع الإنفاق على الواردات. وهو ما يدل على استفحال

<sup>1</sup> - شكري غانم، مرجع سابق، ص 317.

ظاهرة العجز الغذائي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.

### المطلب الثالث: أهم خصائص وسمات الاقتصاد الليبي

بصفة عامة يمكن تلخيص الخصائص العامة للاقتصاد الليبي في الآتي:

#### الفرع الأول: خضوع الاقتصاد الليبي لسيطرة قطاع واحد هو النفط:

كأكبر مساهم من الناتج المحلي الإجمالي وكمصدر أساسي للصرف الأجنبي، بدأت بوادر هذه الخاصية بُعيد اكتشاف وتصدير النفط بكميات تجارية، حيث تطورت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 6.9% عام 1958 إلى 62% عام 1968 تم إلى مقابل انخفاض في مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة، ويعزي ذلك إلى جملة من العوامل في مقدمتها هجرة اليد العاملة لهذين القطاعين بحثاً عن أجور أعلى في قطاع النفط وبعض القطاعات الخدمية الأخرى وتدني الإنتاجية في هذين القطاعين بسبب تخلف وبدائية طرق ووسائل الانتاج المستخدمة، وصغر حجم السوق، وارتفاع ريع القطاع الخدمي الذي تأثر ايجابياً بالتوسع في قطاع النفط، حيث وفر هذا الأخير إيرادات ضخمة أمكن استخدامها لتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم وغيرها. أدى ظهور هذه المؤشرات إلى توجيه الأنظار إلى هذه الاختلالات في هيكل الاقتصاد الليبي ولذا انصب الاهتمام في الخطط التنموية اللاحقة على تنوع مصادر الدخل من خلال العمل على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية (الزراعية والصناعية تحديداً) في الناتج المحلي الإجمالي، إذ اعتمدت الخطط التنموية الثلاث (الخطة الثلاثية 1973 - 1975 والخطة الخمسية 1976 - 1980 والخطة الخمسية الثانية 1981 - 1985) استراتيجية تنموية تستهدف تحقيق أقصى معدل نمو كلي، مع التنوع في الأنشطة الإنتاجية، إلا أنه وبالرغم من كل تلك الجهود ظلت مساهمة تلك القطاعات (القطاعات الإنتاجية) في الناتج المحلي متواضعة جداً، مما يدل على استمرار هيمنة النفط على الاقتصاد الليبي. وترجع أسباب عدم التمكن من تخليص الاقتصاد الليبي من سيطرة هذا القطاع لجملة من العوامل أهمها:-

- 1- سيطرة القطاع العام على كافة أوجه النشاط الاقتصادي وما ترتب عليها من ضعف في كفاءة العنصر البشري في الجهاز الإنتاجي تبعاً لما يتصف به هذا القطاع من ضعف في الإنتاجية الناجمة وتفشي البيروقراطية والاختناقات وعدم المبالاة والتسيب والإهمال.
- 2- ضعف مشاركة الليبيين في المشروعات التي طرحتها خطط التنمية الاقتصادية والاعتماد على العنصر البشري الأجنبي الذي له سلبياته وعيوبه.
- 3- محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي، أو بمعنى آخر عدم قدرة الاقتصاد الليبي على امتصاص

أكبر قدر من الاستثمارات بكفاءة تعطي أكبر مردود اقتصادي واجتماعي ممكن.

4- ضعف السوق المحلية بما لا يسمح بتطور القطاعات الصناعية للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف.

5- الاعتماد الكلي على عائدات النفط التي شهدت تدهوراً خطيراً وحاداً نتيجة الأزمة التي بدأت مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن النفط يهيمن على هيكل الصادرات الليبية حيث تشكل صادرات النفط حوالي 99% من إجمالي الصادرات الوطنية.

### الفرع الثاني: هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:

عملت خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا كما سبقت الإشارة، على تحقيق جملة من الأهداف من أهمها تنويع مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على النفط وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من التفاوت في توزيع الدخل. ترجمت هذه الأهداف إلى سياسات وبرامج عمل جرى تنفيذها من خلال القطاع العام. هذا بالإضافة إلى أن دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي تعزز بدرجة أكبر مع تبني الدولة منهج التغيير الاشتراكي الذي يستند إلى أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل الذي يرتبط بطبيعته بالمركزية والإجراءات الإدارية والبيروقراطية وذلك مع بدء تنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 - 1980 التي حددت إطار عمل كلاً من القطاع العام والخاص من خلال توزيع الاستثمار المخطط، حيث استأثر القطاع العام في تلك الخطة على نحو 86.6% من إجمالي حجم الاستثمارات. فعلى مستوى القطاع الإنتاجي تحديداً، استحوذ القطاع العام على 93.1 من إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة و 97.7% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة. ويعزي ذلك كما سبقت الإشارة إلى الرغبة في دعم الإنتاج الصناعي تمشياً مع الهدف العام المتمثل في الرغبة في تنويع مصادر الدخل، وضعف قدرة القطاع الخاص على المشاركة في مشروعات يتطلب الاستثمار فيها رؤوس أموال كبيرة وتتضمن نوعاً من المخاطرة. بالإضافة إلى كل ذلك، فإن الدور الاجتماعي الذي اضطلعت به الدولة منذ أوائل السبعينات كان أيضاً وراء تعاضد تدخل القطاع العام في تقديم الكثير من الخدمات العامة منها خدمات السكن والتعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الأنشطة ذات المردود غير الاقتصادي التي يحجم القطاع الخاص بطبيعته عن الاستثمار فيها.

هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فإن هيمنة القطاع العام بقوة في النشاط الاقتصادي حالة فرضتها بعض الظروف المتعلقة بضرورة مراقبة والتحكم في أهم الموارد الناضبة (النفط) وضرورة اطلاع الدولة باعتبارها المالك الوحيد لهذا المورد بمهمة توزيع موارده بشكل يكلف عدالة توزيع وتنفيذ البنية التحتية للاقتصاد الوطني المتمثلة في بناء الطرق ومحطات توليد الكهرباء والموانئ والمطارات

وغيرها من المصانع والوحدات الإنتاجية.

### الفرع الثالث: الانفتاح على الخارج:

أدت طبيعة الجمود في القطاع الإنتاجي اللصيقة بالاقتصاد الليبي مقابل تعدد وتنوع الواردات، سوء بفعل ارتفاع معدل الميل الحدي للاستهلاك الحاصل جراء التحسن في مستوى الدخل الفردية، أو نتيجة للوفاء بمتطلبات التنمية من جهة وتركز الصادرات في سلعة مرتبطة بالسوق العالمي من جهة أخرى، إلى جعل الاقتصاد الليبي من أكثر الاقتصاديات انفتاحاً أو انكشافاً على العالم الخارجي، مما يعكس تعرضه للتذبذبات التي تحدث في السوق العالمي. إذ تشير البيانات المتاحة إلى ارتفاع معدل الانفتاح من 81% عام 1970 إلى 94% عام 1975 تم تراجع مع انخفاض أسعار ليصل إلى 20% عام 1985 ثم عاد ليرتفع ثانية إلى 55% عام 1986 وإلى 42% عام 2001 واستمر في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ونظراً لأن انفتاح الاقتصاد الليبي يتركز بالدرجة الأولى في جانب التجارة (صادرات وواردات) أكثر منه في جانب تدفق رؤوس الأموال، ظل معدل انفتاحه مرتفعاً بالرغم من كل الجهود المبذولة للتخلص من هذه الظاهرة<sup>(1)</sup> وهو ما يذل أيضاً على أهمية قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الليبي.

### الفرع الرابع: التوسع في الإنفاق العام:

أدت التدفقات المالية المتأتية من تصدير النفط وهيمنة القطاع العام على كل مناحي الحياة الاقتصادية واضطباعه بالقسط الأوفر من الحجم الكلي للاستثمارات التي تم تخصيصها لتنمية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني من ناحية والتحسن في مستويات المعيشة من ناحية أخرى إلى التوسع في حجم الإنفاق العام، خلال فترة السبعينات وأوائل الثمانينات، إلا أنه ومع بدء تراجع أسعار النفط وانحسار عوائده مع منتصف الثمانينات واجهت الدولة مشاكل تمويلية حدت من قدرتها على استكمال برامج ومشروعات التنمية، وهو ما انعكس سلباً على مستويات أداء وكفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية العامة، وأظهر جملة من المصاعب والاختناقات كان من أهمها ظهور العجز في كل من الميزانية العامة وميزان المدفوعات مما حدى بالدول إلى اتخاذ جملة من التدابير والسياسات من بينها وضع قيود كمية على الواردات لمعالجة العجز التجاري والحد من ارتفاع فاتورة المرتبات، إلا أن تلك السياسات لم تكن فاعلة بقدر ما أفضت إلى انخفاض أداء العاملين وساعدت على ظهور بؤادر الفساد والسوق السوداء وارتفاع معدل البطالة. ومع زيادة حدة تلك الظواهر بات واضحاً أن لا مناص من أن يطرح موضوع إعادة تعريف دور الدولة وبدأت الأنظار تتجه إلى تفعيل دور القطاع الخاص.



## الفرع الخامس: تركيز الصادرات وتنوع الواردات:

تشير البيانات المتعلقة بالصادرات والواردات الليبية خلال فترات مختلفة إلى أن النفط ومشتقاته ظلا يشكلان النسبة الأعظم من الصادرات الليبية، إذ تشير تلك البيانات إلى استحوذهما على نسبة عالية من الصادرات، حيث شكلت ما نسبته 100% من إجمالي الصادرات عام 1980 وما نسبته 97% عام 1985 وما نسبته 93% عام 1992 وما نسبته 95% عام 2002. وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن الصادرات الليبية مركزة بالدرجة الأولى في قطاع النفط والغاز ومشتقاته مما يضيف على هذه الصادرات صفة الأحادية<sup>(2)</sup> هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد شهدت الواردات تعدد وتنوعاً ملحوظاً ساهمت في تكريسه الطبيعة الجامدة (غير المرنة) للقطاع الإنتاجي وارتفاع الميل الاستهلاكي والتوسع في مشروعات التنمية، إذ تشير إحصائيات التجارة الخارجية أن واردات الدولة من المواد الغذائية والحيوانات الحية استأثرت في معظم سنوات الدراسة على النسبة الأعظم من حجم الواردات تليها في ذلك الواردات من المواد الكيماوية تم المواد المختلفة والآلات والمعدات. هذا من حيث النوع أما من حيث التوزيع الجغرافي فقد شهدت الواردات أيضاً تنوعاً جغرافياً واسع النطاق، تستحوذ الدول الأوروبية فيه على النسبة الأعظم تليها في الدول العربية.

## الفرع السادس: العجز الغذائي:

بالرغم من أن هذه الخاصية ليست لصيقة باكتشاف النفط في ليبيا، إلا أن جانب منها يرجع إلى بعض الآثار التي خلفها اكتشافه. إذ ليس ثمة شك من أن اكتشاف النفط قد ساهم بشكل كبير في انتقال العمالة من القطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) إلى قطاع الخدمات بحثاً وراء أجور أعلى، وهو أمر أسهم ضمن عوامل أخرى في تراجع معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ومن تم في مسألة الأمن الغذائي حيث تشير البيانات المتاحة إلى أنه وبالرغم من الجهود التي وجهت لتنمية هذا القطاع ظلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي متواضعة، وظلت ليبيا مستورداً لأغلب السلع الغذائية، حيث تشير البيانات المتاحة على سبيل المثال أن قيمة العجز الغذائي في السلع الزراعية فقط بلغ خلال العام 2000 نحو 1679 مليون دولار<sup>(1)</sup>. وتفيد بعض الدراسات إلى أنه من غير المتوقع زيادة مساهمة الأنشطة الزراعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بصورة مفاجئة نظراً لمحدودية الموارد الزراعية المتاحة كالمياه والأراضي الصالحة للزراعة والاعتماد شبه المطلق استيراد المستلزمات، إضافة إلى بطء نمو هذا القطاع.

<sup>1</sup> - Elwerfelli, Ali Hassan, *The Role Of Oil In Economic Development The Case Of Libya (1970 - 2010)*, A Thesis Submitted To Plymouth University In Partial Fulfilment Of The Degree Of Doctor Of Philosophy, 2016.



**الفرع السابع: انخفاض كفاءة عنصر العمل:** تجمع العديد من الأدبيات الاقتصادية على أن أهم الإشكاليات التنموية التي يواجهها الاقتصاد الليبي وغيره من الاقتصاديات المشابهة تتمثل في البحث عن بدائل تنموية لاقتصاد يتميز بالوفرة النسبية في رأس المال والندرة في عنصر وتدني في الطاقة الاستيعابية وقلة في فرص الاستثمار وهي إشكاليات ظلت قائمة حتى الوقت الحاضر بالرغم مما شهده الاقتصاد الليبي من تغييرات هيكلية. فعلى صعيد مهارة العمل تشير البيانات المتاحة إلى اعتماد تنفيذ معظم خطط التنمية على العمالة الأجنبية حيث تشير الإحصائيات إلى أن العمالة الوفدة التي ظلت وحتى العام 1990 تشكل نسبة كبيرة من إجمالي حجم القوى العاملة (86.3%)، وهو ما يوحي بالدور المهم الذي تلعبه القوى العاملة الأجنبية في الاقتصاد الليبي<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثامن: الخصائص الجغرافية والديموغرافية:

مما لا شك فيه أن العوامل الجغرافية والديموغرافية كالمساحة الجغرافية للأراضي الزراعية والمناخ، وعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم النوعي والعمرى عوامل لها انعكاس مباشر على القدرات الإنتاجية. إذ تشير البيانات المتاحة إلى أنه وبالرغم من أن مساحة ليبيا تزيد عن 1.7 كم<sup>2</sup> إلا أن حجم الأراضي الصالحة للزراعة لا يتعدى 0.5% من هذه المساحة، أما النسبة الباقية فيغلب عليها الطابع الصحراوي الجاف، وهو أمر انعكس على طبيعة توزيع السكان حيث تتركز الكثافة السكانية في المدن والقرى القريبة منها حيث تصل نسبة سكان المدن 88% من إجمالي السكان، وهو ما يسهم أيضاً في ارتفاع عدد العاملين بقطاع الخدمات الذي يستوعب أكثر من 55% من إجمالي القوى العاملة مقابل 7% فقط في القطاع الزراعي<sup>(1)</sup>، أما فيما يتعلق بالتركيب العمري للسكان فإن المجتمع الليبي يعتبر مجتمعاً فتياً حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن نسبة السكان النشطين اقتصادياً، أي الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18-65 سنة إلى إجمالي عدد السكان قد ارتفعت من 15.7% سنة 1975 إلى 62% سنة 1999 وهو ما ساهم في خلق ضغط متواصل من أجل خلق فرص عمل وفي رفع معدل البطالة بين الشباب في ظل الإخفاق المتواصل في إمكانيات خلقها.

#### الفرع التاسع: عدم فاعلية سياسات التصنيع:

بالرغم من أن قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا حظى مع انطلاق أولى خطط التنمية بالكثير من الدعم والتشجيع حيث خصصت له مبالغ طائلة ناهزت في الخطة الخمسية 1980-1985 فقط 3.02 مليار دينار أي ما يعادل 16% من إجمالي الاستثمارات المخصصة لكافة القطاعات، إلا أن استراتيجية التصنيع الموجهة بالدرجة الأولى نحو إحلال الواردات لم تفلح في تفعيل دور هذا القطاع في الاقتصاد

<sup>1</sup>- نفس المرجع السابق.

الوطني، إذ ظهر أنه وبمجرد أن بدأت العوائد النفطية بالانحسار مقابل عدم انخفاض نفقات التشغيل بنفس الدرجة أصبحت مستويات الدخل النقدي غير قادرة على مواجهة الطلب على الاستيراد ومن تم أصبحت الدولة غير قادرة ببرامجها الاستيرادية على الإيفاء بمتطلبات الوحدات الإنتاجية التي تم الاستثمار فيها، وهو ما يعني بالضرورة فاعلية سياسة التصنيع تلك والسياسات المنبثقة عنها في خلق قطاع اقتصادي فعال يمكن أن يساهم في تنويع مصادر الدخل وتحقيق أهداف التنمية.

هذا على المستوى الكلي أما على المستوى الجزئي فتشير البيانات الخاصة بقطاع الصناعة إلى أن هذا القطاع اتسم عموماً بانخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وارتفاع التكاليف، وتدني معدلات الإنتاج الفعلية ومستوى الانتاجية، حيث تشير البيانات القطاعية إلى أنه وباستثناء الشركة الوطنية للنسيج والشركة العامة للأثاث اللتين حققتا معدلات استغلال عالية نسبياً من الطاقة الإنتاجية القصوى لهما فإن بقية الشركات لم تكن معدلات استغلال عالية نسبياً من الطاقة الإنتاجية القصوى لهما فإن بقية الشركات لم تكن معدلات انتاجية مشجعة وهو ما أسهم في رفع تكاليف الإنتاج وأدى إلى عدم الاستفادة من وفورات الحجم وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية، ويعزي ذلك إلى عدة عوامل منها الفساد الإداري وعدم التعويل على دراسات الجدوى الاقتصادية عند الإنشاء، وتكدس العاملين وكذلك إلى طبيعة السوق المحلية التي تشكل عائقاً أمام تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج، بالإضافة إلى الاستثمار في صناعات تعتمد على مواد أولية مستوردة، وعدم التركيز على الصناعات ذات التأثير الخلفي والأمامي أي التي تعمل على تنمية الصناعات الأخرى.

#### الفرع العاشر: محدودية دور السياسة المالية والنقدية:

من الملاحظ بشكل عام أن السلطات المختصة في ليبيا لم تلجأ طوال الفترة التي هيمن فيها القطاع العام على النشاط الاقتصادي إلى أي من السياسات المالية أو النقدية لمعالجة المشاكل التي تعرض لها الاقتصاد الليبي بقدر ما كانت تلجأ إلى السياسات الكمية التجارية ومراقبة الصرف الأجنبي، إذ لم يشهد النظام الضريبي تغييراً باستثناء بعض التغييرات التي أدخلت على الرسوم الجمركية بهدف الحد من الواردات ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات كسياسة الموازنة الاستيرادية التي تم تبنيها عام 1982 وسياسة خفض التحويلات الشخصية للمقيمين، وما إلى ذلك من السياسات الكمية ذات الطابع التجاري معتقدة أن القيود الكمية والرقابة المباشرة على الصرف هما من أكثر الأدوات فعالية للحد من الواردات السلعية وأن الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية تحديداً) من أكثر الوسائل فاعلية في زيادة الإيرادات، بالإضافة إلى تميزها بسهولة الجمع وصعوبة التهريب وعدم تأثيرها المباشر على الدخل المادي للفرد.

### المطلب الرابع: دور السياسة المالية في الاقتصاد الليبي (1990 - 2020)

وهي الإجراءات والتدابير التي تستخدمها وزارة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى الدولة لتحقيقها، وتأثر بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة سواء كان في جانب الإيرادات أو جانب النفقات. وللتعرف على أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة يجب التنويه بأن الاقتصاد الليبي مر بعدة مراحل هي (1):

#### الفرع الأول: مرحلة الرواج الاقتصادي (1970-1981)

شهدت هذه المرحلة رواجاً اقتصادياً منقطع النظير تمثل في ارتفاع معدلات النمو حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بلغ في المتوسط 13.0% سنوياً، واكب هذا النمو ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاضاً في المستوى العام للأسعار، حيث انخفض معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 7.5% في المتوسط، وفضلاً عن هذا فقد اتسمت تلك الفترة بارتفاع مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض في معدل البطالة، يعزي الاتجاه التصاعدي الذي سلكه الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة إلى تضافر جملة من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، الذي أفضى بدوره إلى نمو متسارع في الدخل والإنفاق وإلى اضلاع الدولة بدور أكبر في الحياة الاقتصادية.

#### الفرع الثاني: مرحلة الركود الاقتصادي (1982 - 1988)

شهدت هذه الفترة تراجعاً في سعر صرف الدولار الأمريكي، وهبوطاً حاداً في أسعار النفط العالمية، حيث وصل سعر برميل النفط عام 1986 إلى ما دون عشرة دولار للبرميل، مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية، الأمر الذي حدى بالدولة إلى العمل على ضبط الإنفاق واتباع سياسات تقشفية، والتوقف عن تنفيذ العديد من المشاريع الرئيسية، التي كانت مدرجة بالخطة الخمسية الثانية (1981 - 1986).

وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الدولة قد توقفت تماماً عن تنفيذ البرامج التنموية التي بدنتها بقدر ما يعني أن تأثير العوامل السلبية على الاقتصاد الليبي كانت من القوة بحيث طغت على تأثير العوامل الإيجابية، الأمر الذي ترتب عليه دخول الاقتصاد في مرحلة من الركود في النشاط الاقتصادي تمثلت أبرز ملامحها بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 31.7% عام 1980 إلى 0.4% عام 1988، وظهر معدل البطالة تزايداً

<sup>1</sup> - عبد الرحمن علي محفوظ، محاضرة منشورة بعنوان الاحتواء بالاقتصاد الليبي و معرفة مدى الاعتمادات الكلية و ما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام، جامعة طرابلس: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012، ص3.

ملحوظاً، كما شهدت هذه الفترة أيضاً ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم نحو 5.0% في المتوسط.

أدت كل هذه العوامل إلى زعزعة الثقة بالاقتصاد الليبي وبالتالي إلى مزيد من عدم التوازن المالي المحلي والخارجي، وإلى تعمق الاختلالات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ ترتب على هذه العوامل مجتمعة ظهور السوق السوداء وسوق الصرف الموازية وتفاقم وضع ميزان المدفوعات، حيث حقق عجزاً بلغ 1377.9 مليون دينار عام 1981 وارتفع عجز الموازنة العامة<sup>(1)</sup> كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية إلى نحو 13.6% مما دفع بالدولة إلى تبني عدداً من الإجراءات التصحيحية كان من أبرزها تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الأخرى، والحد من الإنفاق العام، وتقييد السياسات النقدية، وتحرير التجار، وإلغاء بعض السياسات الحمائية الجمركية والاستعاضة عنها بضريبة الاستهلاك.

#### الفرع الثالث: مرحلة التصحيح الاقتصادي (1989 - 2010)

شهدت هذه الفترة دخول ليبيا مرحلة التصحيح الاقتصادي، الذي استهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ومعالجة الاختلالات الهيكلية به، وتوجيهه بما يتلاءم والمستجدات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية والعمل على دفع وتيرة النشاط الاقتصادي في إطار من الاعتماد بصورة أكبر على الإمكانيات الذاتية.

ركز الإطار المنهجي للتصحيح الاقتصادي على العمل بسياسات إدارة الطلب الرامية إلى كبح الضغوط التضخمية، وإرساء مقومات راسخة للاستقرار والنمو الاقتصادي في ظل استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية، كما ركز أيضاً على سياسات تقوية جانب العرض من خلال إجراءات التصحيح الهيكلي، وذلك بتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي وتكثيف دورها الرقابي من خلال تبنيتها لاستراتيجية وطنية شاملة لخصخصة المشروعات العامة والعمل على تحسين مستوى الإدارة العامة لتكون قادرة على التفاعل مع القطاع الخاص بهدف خلق البيئة الاستثمارية المناسبة، وبما يسهم في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي، هذا إلى جانب تطبيق بعض الإصلاحات المالية التي تستهدف زيادة مرونته وشموليته، كما استند البرنامج أيضاً في تحقيق أهدافه على مواصلة الدولة تبني النهج الترشيدي في الإنفاق العام، والاستخدام الأكفأ للموارد العامة على نحو يضمن تحقيق نمو مضطرد.

وتلقت ليبيا ضربة في اقتصادها عام 1992 مع فرض الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية عقوبات ألحقت أضراراً جسيمة بالاقتصاد. تم فرض حظر جوي دولي إضافة إلى بيع الأسلحة وقطع

الطائرات ، وتم تجميد كافة الأصول الليبية، باستثناء ما هو ضروري لمعاملات النفط. وأجبرت العقوبات التي فرضتها الولايات الامريكية شركات النفط الأمريكية على إيقاف العمل، وسجل النمو الاقتصادي في الفترة بين 1992-1999 نسبة 0.8% في السنة وشهد العامان 1993 - 1994 نمواً سلبياً بنسبة 7% في السنة، مما أدى إلى صرف عدد كبير من العمال ورفع الأسعار، وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وقدرت خسارة الدولة الليبية بأكثر من 30 مليار دولار من العائدات والقدرة الإنتاجية. وبالرغم من أن الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة (بعد رفع العقوبات) قد تمكن من المضي قدماً في تحقيق معدلات نمو معتدلة نسبياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إلا ذلك النمو يعزي بشكل أساس إلى ارتفاع وتيرة الطلب المحلي لغايات الاستهلاك والاستثمار الناجم عن تحسين اسعار النفط إذ تشير البيانات المتاحة إلى أنه وبالرغم من الناتج المحلي الإجمالي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته في المتوسط خلال الفترة ( 1998-2005) نحو 3.5% استمر معدل التضخم في الارتفاع حيث ارتفع خلال الفترة بمتوسط سنوي يزيد عن 4.3% في حين انخفضت الرصيد القائم للدين العام المحلي كنسبة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية من 70.8% عام 1988 إلى 25.5% عام 2002، وفي المقابل تحسن وضع ميزان المدفوعات، حيث استمر في تحقيق وفر باستثناء عام 2001 الذي حقق فيه عجزاً قدر بنحو 75.8 مليون دينار ويعزي ذلك للفائض المتحقق في الميزان التجاري بفعل تحسن اسعار النفط الذي يشكل نسبة 99% من إجمالي الصادرات، أما فيما يتعلق بالعجز الكلي للموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية فقد انخفض من 11.2% سنوياً خلال مرحلة الركود الاقتصادي إلى 2.7% سنوياً خلال هذه الفترة (انظر الجدول 3، 2). هذا من ناحية أما من ناحية أخرى فقد اقترنت هذه الفترة بارتفاع معدل البطالة.

#### الفرع الرابع: مرحلة ما بعد الثورة (2011 - 2020)

قامت أحداث ثورة السابع عشر من فبراير في ليبيا في العام 2011 وفرح الشعب الليبي بالتغيير، ولاكن أدت هذه الاحداث السياسية في قلب الموازين في اختلال جميع المؤشرات الاقتصادية وأدى إلى انكماش اقتصادي، وقد انكمش الناتج الاقتصادي في ليبيا بشكل حاد بعد إغلاق مواني وحقول النفط الاستراتيجية<sup>(1)</sup>، وخاصة أن الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً بامتياز يعتمد على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي في مقابل استيراد السلع والخدمات، وتوقفت جميع خطط الدولة في التنمية وانسحبت أغلب الشركات الاجنبية العاملة في ليبيا إثر هذه الأحداث، وهو ما نتج عنه عجز في الموازنة العامة بشكل مستمر، مما أدى إلى استنزاف احتياطي البلاد من العملة الصعبة، وشهدت ليبيا انخفاض في قيمة

<sup>1</sup> - حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي، اوراق بيانات 3، الشبكة العربية لد راسة الديمقراطية، سبتمبر، 2015، ص. 8.

عملتها أمام العملات الأجنبية ( حيث انخفضت قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأخرى بنحو أكثر من سبعة أضعاف) وأصبح الاقتصاد الليبي يعاني من ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم والبطالة، وأصبح الشعب الليبي يعاني الفقر وخاصة مع ظهور مشكلة نقص السيولة وعدم القدرة على تسهيل المرتبات الشهرية وتوقف أغلب المؤسسات الاقتصادية، ناهيك عن الانقطاع المتكرر للكهرباء وخروج الشبكة أكثر من مرة عن الخدمة لتدخل الدولة في إضلام تام لعدة ساعات، وايضاً دخول البلاد في عدة حروب بسبب الانقسام السياسي الحاصل الذي سبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانقسام في مؤسسات الدولة السيادية وانتشار الفساد فيها بحسب تقرير المراقبين الامر الذي سبب في هدر واستنزاف وتهريب المال العام سواء عبر ازدواجية مرتبات موظفي القطاع الحكومي والرواتب الوهمية، أو عبر الاعتمادات المستندية المزورة وتهريب الاموال.

## المبحث الثاني

## تطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

## المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

تلعب مسألة تتبع تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 وهي الفترة قيد الدراسة اهمية كبيره وذلك للتعرف على سلوك هذا المتغير والتطورات التي حصلت فيه لان الإيرادات العامة هي المصدر الذي نأخذ منه النفقات العامة والتي تعتبر هي اهم اداء من ادوات السياسة المالية التي تم استخدامها في التحليل القياسي، ونهتم بتطور الإيرادات العامة لان الإيرادات العامة هي الممول للنفقات العامة للاقتصاد الليبي.

وبالنظر للجدول رقم 1.2.3 يمكن تقسيم مساله او عمليه تتبع تطورات الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي الى ثلاث مراحل:

## 1- دراسة الفترة من 1990 الى 2000:

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة 5037 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 2314.3 مليون دينار، وباعتبار ان الرقمين متقاربين يلاحظ بشكل عام ان الإيرادات العامة لم تتغير بشكل كبير بمعنى ان معدل التقلب في الإيرادات العامة هو معدل بسيط وهذا يمكن تفسيره بأن حقبه التسعينات شهدت استقرار في اسعار النفط باعتبار أن النفط هو الممول للإيرادات العامة وبالتالي استقرار أسعار النفط وتباتها أدى إلى تبات الإيرادات العامة، وبلغ متوسط قيمه الإيرادات العامة 3751.8 مليون دينار ليبي. وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة في الفترة من 1990 إلى 2000 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 38.24% واصغر معدل نمو هو 25.42% والواضح من تقارب الرقمين ان التقلب في معدلات النمو السنوي كانت إلى حد ما متقاربه وهذا يفسر أن معدل التقلب في الإيرادات العامة كان بسيط وبالتالي انعكس على معدلات النمو السنوي، وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 7.387%، وبالنظر إلى الشكل (1.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990 - 2000 موجب بالرغم انها صارت بها بعض الارتفاعات والانخفاضات، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة أول قيمة في سنة 1990 كم كانت وفي آخر قيمة في سنة 2000 كم كانت فيلاحظ أن الإيرادات العامة أخذت في النمو التدريجي، وهذا يمكن أن يفسر أن أسعار النفط بدأت تتحسن في تلك الفترة.

## 2 - دراسة الفترة من 2001 الى 2010

بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة خلال هذه الفترة 72741.2 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 5998.8 مليون دينار، وبلغ متوسط الإيرادات العامة ما قيمته 35928.98 مليون دينار ليبي، ونلاحظ في هذه الفترة زادت الإيرادات العامة في الارتفاع ويرجع ذلك إلى رفع الحصار والعقوبات على ليبيا في قضية لوكربي، وأيضاً التحسن الكبير الذي طرأ على اسعار النفط في الأسواق العالمية. وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة في الفترة من 2001 إلى 2010 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 187.14% واصغر معدل نمو هو 42.56% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 39.44%، وبالنظر إلى الشكل (1.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2001 - 2010 موجب بالرغم انها صارت بها بعض الانخفاضات و الارتفاعات، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ملاحظة أول قيمة في سنة 2001 كم كانت وفي أخر قيمة في سنة 2010 كم كانت فيلاحظ أن الإيرادات العامة أخذت في النمو التدريجي، وهذا يمكن أن يفسر التحسن الكبير الذي طرأ على اسعار النفط في الأسواق العالمية باعتباره يشكل أكثر من 95% من مصدر الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي وبالتالي تتأثر هذه الحصيلة من الإيرادات بأسعار النفط.

## 3 - دراسة الفترة من 2011 إلى 2020م:

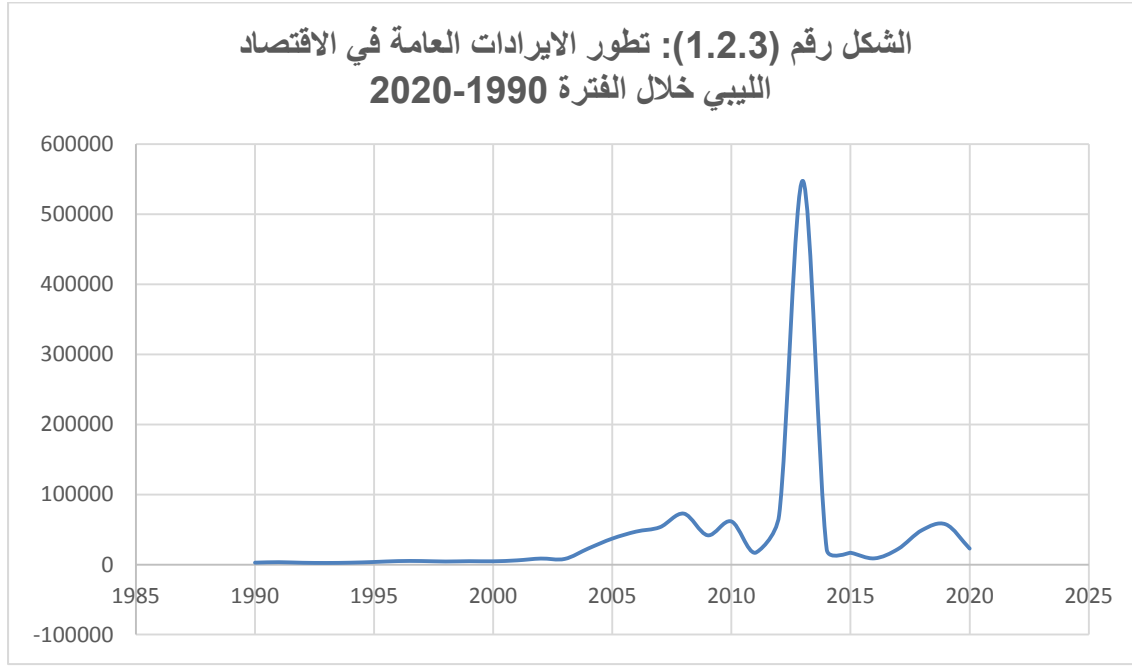
خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات العامة 547663.6 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات العامة 8845.2 مليون دينار، وبلغ متوسط الإيرادات العامة ما قيمته 83350.48 مليون دينار ليبي، ويلاحظ هناك فرق بين الرقمين ففي سنة 2011 انخفضت الإيرادات العامة نتيجة اندلاع ثورة السابع عشر من فبراير الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة توقف معظم شركات النفط عن الإنتاج، بعكس سنة 2012 و سنة 2013 التي ارتفعت فيها قيمة الإيرادات العامة بشكل غير مسبوق نتيجة للاستقرار السياسي والأمني ورجوع أغلب الشركات النفطية للعمل، وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإيرادات العامة في الفترة من 2011 إلى 2020 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 680.91% واصغر معدل نمو هو 96.07% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 98.904%، وبالنظر إلى الشكل (1.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2011 - 2020 موجب بالرغم انها صارت بها بعض الانخفاضات و الارتفاعات ويمكن الاستدلال على ذلك من :



الجدول رقم (1.2.3): تطور الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو في الإيرادات العامة (%)
1990	2736	—
1991	3415	24.82
1992	2553	-25.24
1993	2314.3	-9.35
1994	2665	15.15
1995	3684	38.24
1996	4980.3	35.19
1997	5037	1.14
1998	4366	-13.32
1999	4857	11.25
2000	4662.2	-4.01
2001	5998.8	28.67
2002	8574.1	42.93
2003	8040.2	-6.23
2004	23087	187.14
2005	37106	60.72
2006	47088	26.90
2007	53366.3	13.33
2008	72741.2	36.31
2009	41785	-42.56
2010	61503.2	47.19
2011	16813.3	-72.66
2012	70131.6	317.12
2013	547663.6	680.91
2014	21543.3	-96.07
2015	16843.4	-21.82
2016	8845.2	-47.49
2017	22337.6	152.54
2018	49143.6	120.00
2019	57365.2	16.73
2020	22818	-60.22

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (1.2.3)

خلال ملاحظة أول قيمة في سنة 2011 كم كانت وفي آخر قيمة في سنة 2020 كم كانت فيلاحظ أن الإيرادات العامة أخذت في النمو التدريجي، وهذا يمكن أن يفسر إلى الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية التي وصلت نسبة الانخفاض فيها إلى 50% منذ يونيو من سنة 2014 و 2015 وأيضا إقفال الحقول والموانئ النفطية وتردي الوضع الأمني، فهذا الأمر أثر في الوضع الاقتصادي الليبي باعتبار أن النفط يشكل أكثر من 95% من مصدر الإيرادات العامة.

### المطلب الثاني: إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

من المعروف أن الاقتصاد الليبي هو أحد الاقتصادات النامية النفطية ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، باعتباره يعتمد بأكثر من 95% على الموارد النفطية في تمويل الخزنة العامة، وبمصادر قليلة آخر تمويلية كالضرائب، وبالتالي فإن استقرار السياسة المالية والعجز في الموازنة العامة يتوقف على الإيرادات العامة النفطية والتي بدورها تتأثر بأسعار النفط العالمية<sup>(1)</sup>.

وتهدف هذه الجزئية في معرفة إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020، وبالنظر للجدول رقم (2.2.3) يمكن تقسيم هذه المسألة إلى ثلاث مراحل:

<sup>1</sup> - عبد الحميد الأكرش، أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، العدد 8، 2017م، ص 253-226.

**1- دراسة الفترة من 1990 الى 2000:**

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 3494 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 67.32 % بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 1070 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 46.23 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 2213، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2.2.3) نلاحظ أن هناك تدبب في الإيرادات النفطية خلال فترة التسعينات نتيجة للانخفاض والارتفاع الذي حصل في أسعار النفط العالمية بسبب أزمة الخليج الثانية وبسبب الحضر المفروض على ليبيا<sup>(1)</sup> في فترة التسعينات.

**2 - دراسة الفترة من 2001 الى 2010:**

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 64417 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 88.56 % بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 3607 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 60.09 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 31610.23، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2.2.3) نلاحظ أن هناك تحسن في الإيرادات النفطية خلال هذه الحقبة من الدراسة وبدأت في تصاعد مستمر طوال هذه الفترة حتى وصل في بعض السنوات نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى أكثر من 90% خلال سنة 2005 و 2006 ويرجع السبب في ذلك إلى رفع الحضر والعقوبات الدولية على ليبيا وأيضا زيادة أسعار النفط<sup>(2)</sup>.

**3 - دراسة الفترة من 2011 الى 2020:**

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإيرادات النفطية 66932.3 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته إلى الإيرادات العامة 95.44 % بينما بلغت اقل قيمه للإيرادات النفطية 5280 مليون دينار ليبي، وسجلت ما نسبته للإيرادات العامة 69.83 % وكان متوسط الإيرادات النفطية خلال هذه الفترة 26113.74، وبالنظر إلى الجدول والشكل (2.2.3) نلاحظ أن هناك فرق كبير بين الأرقام، ففي سنة 2011 بالرغم أن اسعار النفط العالمية في ارتفاع كبير إلا أن في هذه السنة تغير نظام الحكم في ليبيا بقيام ثورة 17 فبراير وانخفضت الإيرادات النفطية نتيجة لخروج معظم الشركات النفطية نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية وإغلاق أغلب الحقول النفطية مما سبب سلباً على إنتاج النفط، ولكن في سنة 2012 ومع استقرار الحالة الأمنية رجعت معظم الشركات النفطية وتم العود إلى معدل الإنتاج اليومي الذي كان قبل الثورة.

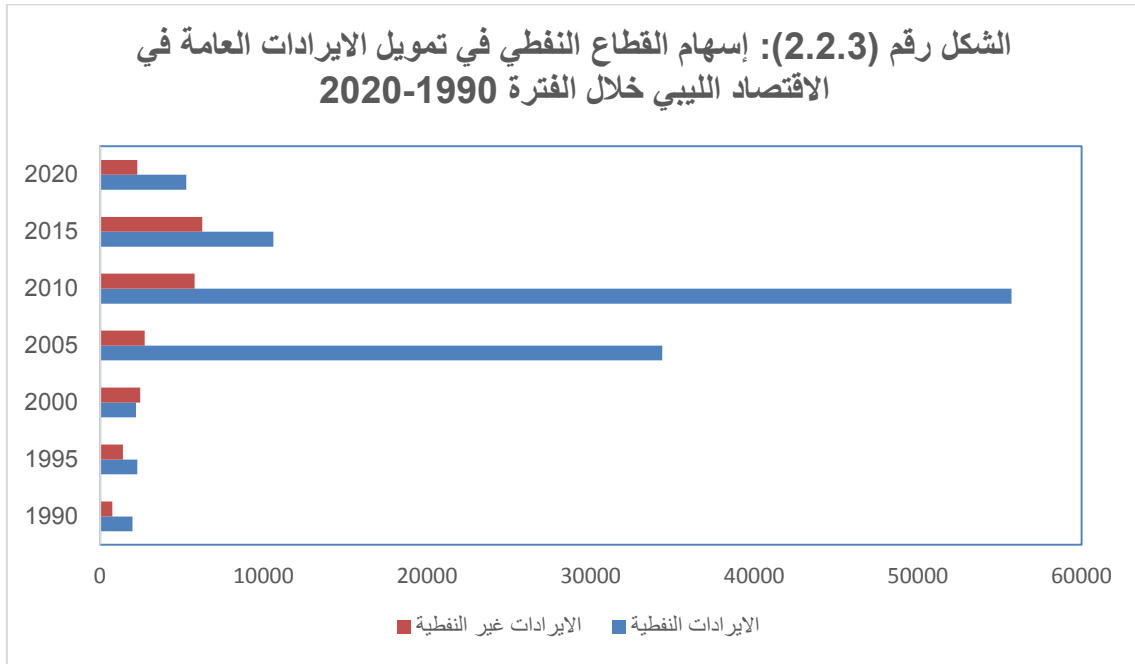
<sup>1</sup> - نجوى إكريم، أثر العوائد النفطية على المؤشرات الصحية في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)، المجلة العلمية للدراسات التجارية، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الثاني 2018، ص ص 525-553

<sup>2</sup> - نجوى إكريم، المرجع السابق.

الجدول رقم (2.2.3): إسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإيرادات النفطية (مليون دينار)	الإيرادات غير النفطية (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة (%)
1990	1993	743	2736	72.84
1991	2230	1185	3415	65.30
1992	1267	1286	2553	49.63
1993	1070	1244.3	2314.3	46.23
1994	1440	1225	2665	54.03
1995	2284	1400	3684	62.00
1996	3494	1696	5190	67.32
1997	3351	1686	5037	66.53
1998	2551	1815	4366	58.43
1999	2460	1412.6	3872.6	63.52
2000	2203	2459.2	4662.2	47.25
2001	3607	2395.8	6002.8	60.09
2002	6551	2023.1	8574.1	76.40
2003	3929	2984.6	6913.6	56.83
2004	19956	3131	23087	86.44
2005	34378	2728	37106	92.65
2006	43566	3522	47088	92.52
2007	48638.3	4728	53366.3	91.14
2008	64417	8324.2	72741.2	88.56
2009	35347	6438	41785	84.59
2010	55713	5790.1	61503.1	90.59
2011	15830.1	983.2	16813.3	94.15
2012	66932.3	3199.1	70131.4	95.44
2013	51775.7	2987.9	54763.6	94.54
2014	19976.6	1566.7	21543.3	92.73
2015	10597.7	6245.7	16843.4	62.92
2016	6665.5	1929.7	8595.2	77.55
2017	19209	3128.6	22337.6	85.99
2018	33475.8	2435.4	35911.2	93.22
2019	31394.7	2523.2	33917.9	92.56
2020	5280	2281	7561	69.83

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (2.2.3)

ولكن لم يدم الحال طويلاً ففي سنة 2014 تم إغلاق الحقول والموانئ النفطية من قبل بعض مجموعات مسلحة وتوقف تصدير النفط وأيضاً بسبب انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية الأمر الذي أثر مباشرة في الإيرادات النفطية والذي انعكس بدوره على الميزانية العامة<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

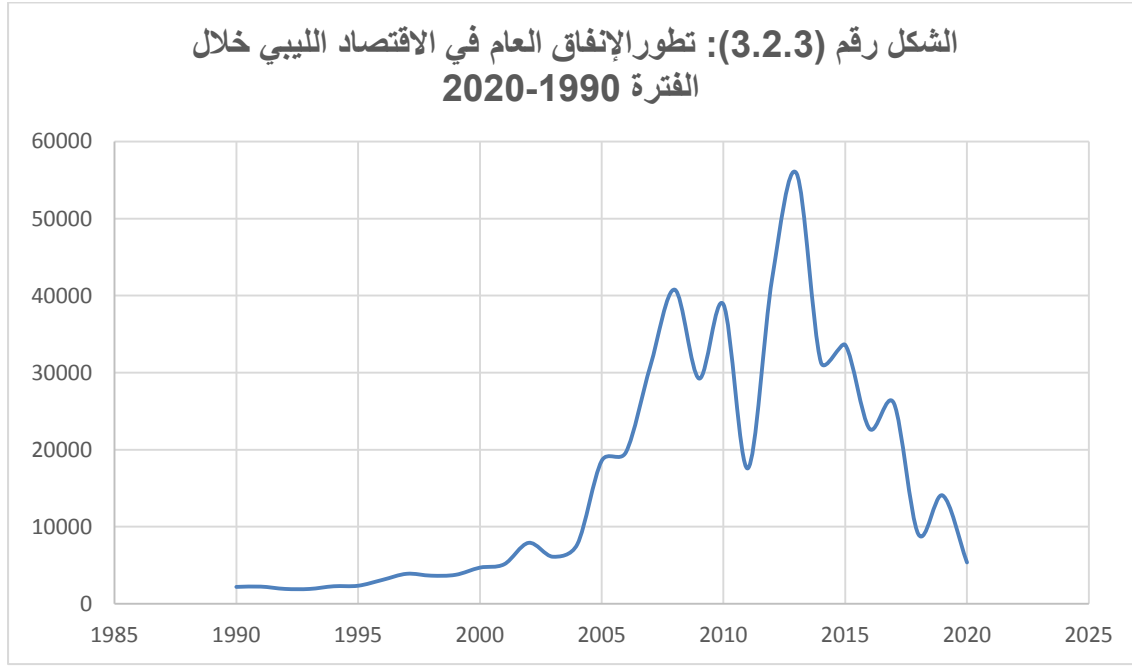
إن مسألة تتبع تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 (فترة الدراسة) اهمية كبيرة وذلك للتعرف على السياسة الإنفاقية التي انتهجتها السلطات الليبية خلال هذه الفترة، ولمعرفة سلوك هذا المتغير والتطورات التي حصلت فيه، والتي تعتبر هي اهم اداء من ادوات السياسة المالية التي تم استخدامها في التحليل القياسي، ونهتم بتطور الإنفاق العام لأنه يعكس مدى تطور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وبالنظر للجدول رقم (3.2.3) يمكن تقسيم مساله او عمليه تتبع تطور الانفاق العام في الاقتصاد الليبي الى ثلاث مراحل هي:

<sup>1</sup>- نجوى إكريم، المرجع السابق.

الجدول رقم (3.2.3): تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق العام (%)
1990	2192	—
1991	2231	-13.46
1992	1930.8	-0.22
1993	1926.5	18.17
1994	2276.6	2.99
1995	2344.6	32.29
1996	3101.6	25.65
1997	3897.1	-6.37
1998	3649	3.07
1999	3761	24.81
2000	4694.2	9.40
2001	5135.6	54.06
2002	7912	-22.80
2003	6107.7	26.49
2004	7725.7	140.17
2005	18555	6.13
2006	19693	56.82
2007	30883	32.04
2008	40778.1	-28.30
2009	29236.8	32.88
2010	38850.7	-54.75
2011	17580.1	140.23
2012	42233	32.30
2013	55875	-43.85
2014	31374	7.12
2015	33608	-32.41
2016	22714.1	14.55
2017	26019	-65.21
2018	9053	55.38
2019	14066.4	-61.85
2020	5366	1.78

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على البيانات الواردة في الجدول (3.2.3)

#### 1- دراسة الفترة من 1990 الى 2000:

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 4694.2 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 1926.5 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 2909.5 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى الجدول والرسم السابقين رقم (3.2.3) نرى أن هناك تدبب وانخفاض في حجم الإنفاق العام خلال هذه الحقبة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أثر في انخفاض الإيرادات النفطية الليبية الممول للنفقات العامة، وأيضا الحصار الاقتصادي و العقوبات التي طبقت على ليبيا من الامم المتحدة في سنة 1992 و 1993 الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية واتخاذ إجراءات وتدابير إلى تخفيض الإنفاق العام.

وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإنفاق العام في الفترة من 1990 إلى 2000 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 32.29% واصغر معدل نمو هو -13.46% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 8.92%، وبالنظر إلى الشكل (3.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام لتطور الإنفاق العام خلال الفترة 1990 – 2000 موجب بالرغم انه صارت به بعض التذبذبات<sup>(1)</sup> وتكون بعض معدلات النمو بالإشارة السالبة نتيجة لعدم استقرار أسعار النفط وانخفاضها إلى مستويات لم يسبق لها من قبل.

<sup>1</sup>- يوسف مسعود وسامي ساسي، قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي- للفترة(1975- 2015) مجلة الجامعي، العدد 26، 2017، ص 201.

## 2- دراسة الفترة من 2001 الى 2010:

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 40778.1 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 5135.6 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 20487.76 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى أعلى قيمة للإنفاق العام وإلى أقل قيمة له في هذه الفترة نجد أن هناك فرق كبير بعض الشيء ويرجع السبب في ذلك هو ما شهده الاقتصاد الليبي من أنتعاش وزيادة في الإنفاق العام على المشاريع الاستثمارية والخدمية والإنتاجية منذ بداية عام 2005<sup>(1)</sup> والسبب يرجع إلى رفع العقوبات الدولية على ليبيا في سنة 2003 والأمريكية في سنة 2004 ايضا بدأت في تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض وتخفيض الضرائب و الضرائب الجمركية على الواردات، وزد على ذلك هو زيادة أسعار النفط الذي انعكس إيجابيا على الإنفاق العام.

وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإنفاق العام في الفترة من 2001 إلى 2010 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 140.17% واصغر معدل نمو هو -54.75% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 24.274%، وبالنظر إلى الشكل (3.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام للإنفاق العام موجب فقد شهد تطوراً بمعدلات شبه ثابتة في النصف الأول من هذه الحقبة من الدراسة وحتى العام 2003م، ليبدأ بعدها في النمو بمعدلات سريعة ومتزايدة مع بداية سنة 2005 نتيجة لرفع العقوبات الدولية على ليبيا في سنة 2003<sup>(2)</sup>، وتبني سياسة توسعية من قبل الحكومة الليبية واتخاذ بعض الإجراءات والتدابير لفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة بعض النشاطات الاقتصادية وتسهيل كافة العقبات أمامهم.

## 3- دراسة الفترة من 2011 الى 2020:

خلال هذه الفترة بلغت اقصى قيمه للإنفاق العام 55875 مليون دينار ليبي بينما بلغت اقل قيمه للإنفاق العام 5366 مليون دينار ليبي، وبلغ متوسط قيمة الإنفاق العام 25788.86 مليون دينار ليبي، وبالنظر إلى أعلى قيمة للإنفاق العام وإلى أصغر قيمة نلاحظ هناك فرق كبير وهذا نتيجة إلى قيام ثورة 17 من فبراير وتغيير سدت الحكم في ليبيا، و اعتبر الإنفاق العام في هذه الحقبة من الدراسة هو الأكبر في تاريخ الاقتصاد الليبي<sup>(3)</sup>، وهذا الأمر يرجع إلى التوسع في بعض بنود الإنفاق لغرض تغطية الاحتياجات الأمنية والاجتماعية التي أعقبت الثورة .

وبالنظر للجدول ايضا نلاحظ ان معدلات النمو السنوي للإنفاق العام في الفترة من 2011 إلى

<sup>1</sup> - عبدالحميد الأكرش، مرجع سابق.

<sup>2</sup> - أبو بكر أبو عزم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990-2010، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 5 يناير 2016، ص 92.

<sup>3</sup> - عيسى علي وفاخر بوفرنه، آثار انخفاض أسعار و إنتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد الخامس، 2016، ص 26.



2020 بلغت اقصى قيمه لمعدلات النمو 140.23% واصغر معدل نمو هو -65.21% وبلغ متوسط معدلات النمو إلى 4.804%، وبالنظر إلى الشكل (3.2.3) يلاحظ أن الاتجاه العام للإنفاق العام موجب فقد شهد تطوراً بمعدلات كبيرة جدا في سنة 2012 و2013 لم يسبق لها مثيل في الاقتصاد الليبي، ولكن هذا الأمر لم يدم طويلا بسبب تردي الأوضاع الأمنية ودخول البلاد في الحروب في سنة 2014، وقفل الحقول والموانئ النفطية وزد على ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية إلى أدنى مستوى لها مما أدى إلى انخفاض العائدات النفطية التي تمول الميزانية العامة، وأضرت الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية

**المطلب الرابع: تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وأهميتها النسبية خلال الفترة 1990-2020:**

يتكون الإنفاق العام كما ورد في قانون النظام المالي للدولة الليبية من عدة أبواب<sup>(1)</sup>، فقد خصص المشرع الليبي الباب الأول للمرتبات والمهايا وما في حكمهما، كما تضمن الباب الثاني المصروفات العمومية أو التسييرية وهي النفقات المخصصة لتمويل النشاطات الحكومية، وأيضا خصص الباب الثالث للأعمال الجديدة ومشروعات التنمية، أما الباب الرابع فخصص لدعم السلع التموينية والمحروقات، والباب الخامس خصص لميزانية الدفاع والمؤسسة الوطنية للنفط والنهر الصناعي واستثمارات مياهه وغيرها، أما في حالات الضرورة، وبشكل عام تدرج هذه التقسيمات السابقة من الميزانية العامة تحت قسمين اساسيين لمكونات الإنفاق العام هما النفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسيير المرافق الإدارية العامة وتشمل المرتبات والأجور والمهايا وما في حكمها ومخصصات الوقود ودعم الأسعار، والنفقات الاستثمارية وتشمل إنشاء المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية أو تطويرها، وفي هذه الفقرة سنتعرف على مدى تطور مكونات الإنفاق العام عبر الزمن.

ومن خلال بيانات الجدول التالي رقم (4.2.3) والشكل التالي رقم (4.2.3) أظهرت هذه البيانات أن بداية فترة التسعينيات بدأ الإنفاق التسييري يسيطر على الإنفاق العام من الإنفاق التنموي بمعدلات شبه متقاربة ومتذبذبة حيث وصل إلى أعلى معدل نمو في سنة 1997 بما معدله 24.77% مقارنة بسنة 1991 بمعدل نمو 1.21%، ويرجع السبب في ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية.

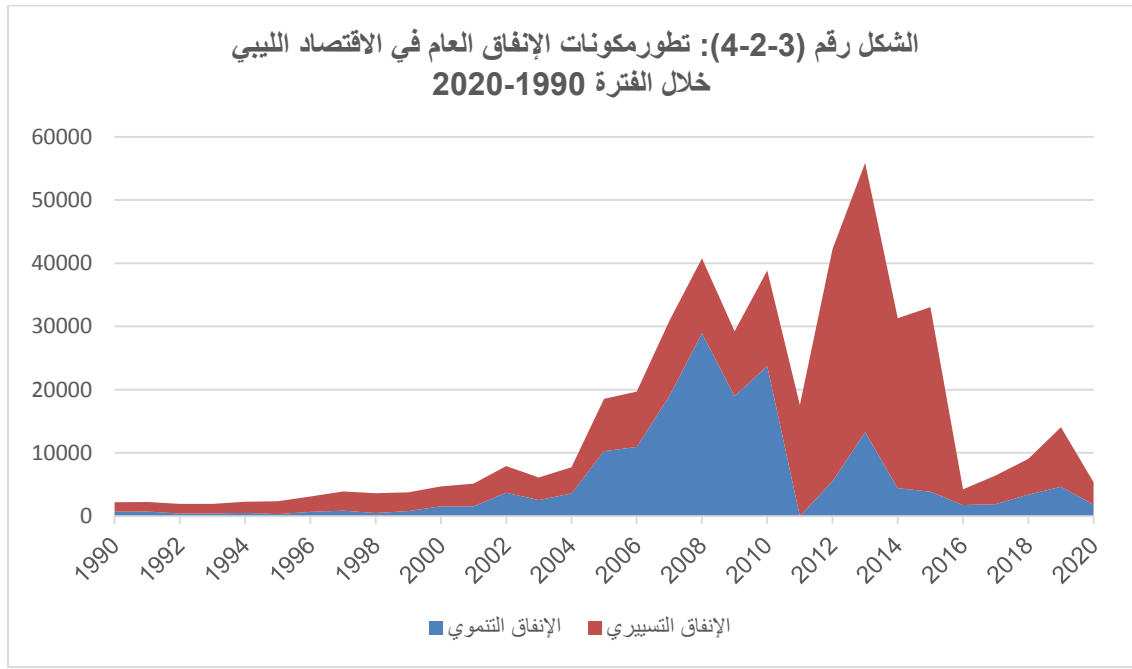
<sup>1</sup> - عيسى علي و فاخر بوفرنه، المرجع السابق

الجدول رقم (4.2.3): تطور مكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق التموي (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق التموي (%)	الإنفاق التسييري (مليون دينار)	معدل النمو في الإنفاق التسييري (%)	الإنفاق العام (مليون دينار)
1990	702	-	1490	—	2192
1991	723	2.99	1508	1.21	2231
1992	396.8	45.12-	1534	1.72	1930.8
1993	405.5	2.19	1521	0.85-	1926.5
1994	507.3	25.10	1769.3	16.32	2276.6
1995	318.6	37.20-	2026	14.51	2344.6
1996	667.6	109.54	2434	20.14	3101.6
1997	860.1	28.83	3037	24.77	3897.1
1998	485.2	43.59-	3136.8	3.29	3649
1999	794.4	63.73	2966.9	5.42-	3761
2000	1541	93.98	3153.3	6.28	4694.3
2001	1539	0.13-	3596.6	14.05	5135.6
2002	3701.7	140.53	4210.3	17.06	7912
2003	2530	31.65-	3577.7	15.03-	6107.7
2004	3581	41.54	4144.7	15.85	7725.7
2005	10273	186.88	8282	99.82	18555
2006	10939	6.48	8754	5.70	19693
2007	18993	73.63	11890	35.82	30883
2008	28903.3	52.18	11875	-0.13	40778.1
2009	18983.9	34.32-	10253	-13.66	29236.8
2010	23729.4	25.00	15121	47.47	38850.7
2011	0	100.00-	17580	16.26	17580.1
2012	5500	-	36733	108.95	42233
2013	13276.5	141.39	42599	15.97	55875
2014	4411.9	66.77-	26892	-36.87	31374
2015	3861.9	12.47-	29196	8.57	33608
2016	1747.6	54.75-	2488.3	-91.48	22714.1
2017	1887.7	8.02	4541	82.49	26019
2018	3390.4	79.60	5662.6	24.70	9053
2019	4637.5	36.78	9428.9	66.51	14066.4
2020	1801	61.16-	3565	-62.19	5366

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (3 - 2 - 4)

بالإضافة إلى الحصار والعقوبات المفروضة على ليبيا خلال هذه الفترة وبالتالي انتهجت الدول الليبية سياسة مالية انكماشية تهدف من خلالها ترشيد الإنفاق العام، وتخفيض الإنفاق التنموي<sup>(1)</sup>. أثمر الإنفاق التشغيلي في التذبذب ووصل إلى أعلى معدل نمو له في سنة 2005 بمعدل 99.85%، وأقل معدل نمو له كان في سنة 2003 بمعدل نمو ما مقداره -15.03، ويرجع السبب في ذلك هو رفع الحضر والعقوبات الدولية على ليبيا وأيضاً التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية وبالتالي انتهجت الدولة الليبية سياسة مالية توسعية وكان للإنفاق التنموي النصيب الأكبر من حصة الإنفاق العام.

وأستمر هذا التذبذب بالزيادة والنقصان إلى غاية سنة 2012 التي وصل فيها الإنفاق التشغيلي إلى أعلى قيمة له مرة أخرى بمعدل نمو 108.95%، وبعدها بدأ في التراجع ويأخذ معدلات نمو سالبة حيث وصل في آخر سنة من سنوات فترة الدراسة وهي سنة 2020 إلى أقل معدل نمو له هو - 62.19%، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية وإغلاق الحقول والموانئ النفطية في سنة 2014، ودخول الدولة في الحرب في سنة 2019، وأيضاً انخفاض أسعار النفط العالمية وكذلك انتشار وباء كوفيد 19 (كورونا) في 2020.

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (3.2.5) الذي يبين الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 والتي تتكون من الإنفاق التنموي والإنفاق التشغيلي، وسنقسم

<sup>1</sup>- نجوى إكريم، المرجع السابق.

هذه الجزئية إلى ثلاثة فترات هي:

### 1 - الفترة من 1990 - 2000 :

خلال هذه الفترة كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 86.60 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 67.17 %، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 32.83 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته 13.40 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن نسبة الإنفاق التسييري أعلى من نسبة الإنفاق التنموي بالنسبة إلى النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى توجيه النفقات العامة إلى الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي وذلك بسبب ما تعانيه الدولة الليبية من حصار وتردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

### 2 - الفترة من 2001 - 2010 :

خلال هذه الفترة كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 70.03 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 29.12 %، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 70.88 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته 29.97 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن هناك تقارب بينهما، ولكن إذا نظرنا إلى الجدول لباقي النسب خلال هذه الحقبة نلاحظ أن الإنفاق التنموي ومن بداية سنة 2005 بدأ في تصاعد مستمر وكان نسبته إلى النفقات العامة أكبر من الإنفاق التسييري، ويرجع السبب في ذلك إلى انتهاج الدولة الليبية إلى سياسة مالية تنموية توسعية نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية التي أضافت وفرة مالية لخزينة الدولة.

### 3 - الفترة من 2011 - 2020 :

خلال هذه الفترة كانت أعلى نسبة للإنفاق التسييري إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 100 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التسييري ما نسبته 58.74 %، أما أعلى نسبة للإنفاق التنموي خلال هذه الفترة إلى النفقات العامة كانت ما نسبته 37.45 %، وكانت أقل نسبة للإنفاق التنموي ما نسبته 0.0 %، وبالنظر إلى النسب لكلا البندين نلاحظ أن نسبة الإنفاق التسييري أعلى من نسبة الإنفاق التنموي بالنسبة إلى النفقات العامة، ويرجع ذلك إلى توجيه النفقات العامة إلى الإنفاق التسييري على حساب الإنفاق التنموي، وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت ثورة 17 فبراير في سنة 2011 من اقفال للحقول والموانئ النفطية ودخول البلاد في صراعات وحروب وزد علي ذلك الفساد الإداري والمالي وذهبت معظم النفقات العامة كمرتبات للعاملين، وأخذ الإنفاق التسييري النسبة الأكبر من النفقات العامة وأهمل الإنفاق التنموي شبه نهائي.

الجدول رقم (5.2.3): الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي

خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإنفاق التنموي (مليون دينار)	الأهمية النسبية للإنفاق التنموي	الإنفاق التسييري (مليون دينار)	الأهمية النسبية للإنفاق التسييري
1990	702	32.03	1490	67.97
1991	723	32.41	1508	67.59
1992	396.8	20.55	1534	79.45
1993	405.5	21.05	1521	78.95
1994	507.3	22.28	1769.3	77.72
1995	318.6	13.59	2026	86.41
1996	667.6	21.52	2434	78.48
1997	860.1	22.07	3037	77.93
1998	485.2	13.30	3136.8	86.60
1999	794.4	21.12	2966.9	78.88
2000	1541	32.83	3153.3	67.17
2001	1539	29.97	3596.6	70.03
2002	3701.7	46.79	4210.3	53.21
2003	2530	41.42	3577.7	58.58
2004	3581	46.35	4144.7	53.65
2005	10273	55.37	8282	44.63
2006	10939	55.55	8754	44.45
2007	18993	61.50	11890	38.50
2008	28903.3	70.88	11875	29.12
2009	18983.9	64.93	10253	35.07
2010	23729.4	61.08	15121	38.92
2011	0	0.00	17580	100.00
2012	5500	13.02	36733	86.98
2013	13276.5	23.76	42599	76.24
2014	4411.9	14.06	26892	85.91
2015	3861.9	11.49	29196	88.32
2016	1747.6	7.70	2488.3	58.74
2017	1887.7	8.31	4541	70.64
2018	3390.4	37.45	5662.6	62.55
2019	4637.5	32.97	9428.9	67.03
2020	1801	33.56	3565	66.44

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.

## المطلب الخامس: تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

إن الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصادات النامية التي تعاني من عجز مستمر ومتراكم في ميزانياتها بسبب قلة مواردها المالية وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها العامة، الأمر الذي سبب في تراكم الدين العام المحلي بحيث أصبح يهدد استقرارها المالي والاقتصادي<sup>(1)</sup>.

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (6.2.3) نلاحظ أن حجم الدين العام قد تنامي لتغطية العجز في الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة المتزايدة، ولقد بلغ الدين العام في سنة 1990 ما قيمته 5545 مليون دينار، وارتفع إلى ما قيمته 7314.7 مليون دينار في سنة 1998، واستقر بعد ذلك حتى سنة 2004 عند 7866.2 مليون دينار، ومن سنة 2005 إلى 2010م شهد الاقتصاد الليبي نمواً متزايداً نتيجة لرفع الحصار والعقوبات وانتعاش الأسعار في أسواق النفط العالمية الأمر الذي انعكس على ميزانياتها وحقت الميزانية العامة فائضاً وبالتالي انخفض حجم الدين العام إلى الصفر، وأيضاً نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت خلال هذه الفترة أيضاً، ولكن لم يدم هذا الحال طويلاً فقد مر الاقتصاد الليبي بمرحلة لم يشهدها من قبل فقد كانت الفترة من سنة 2011 إلى 2020م، وما بعدها مليئة بأحداث وتغييرات. فبعد اندلاع ثورة 17 فبراير في سنة 2011م وانهيار النظام السياسي في ليبيا، وانخفاض حجم الإيرادات النفطية نتيجة للصراعات والنزاعات وإقفال الحقول والموانئ النفطية في سنة 2014م، وإيضاً انخفاض الإيرادات الأخرى من الضرائب والرسوم الجمركية الأمر الذي سبب فجوة كبيرة ومتزايدة بين حجم النفقات والإيرادات العامة التي خلفت عجز في الميزانية العامة، وبالتالي يتم اللجوء إلى تغطية هذا العجز بالدين العام المحلي. ونلاحظ من الجدول أن في السنوات الأخيرة من الدراسة ازدياد معدلات الدين العام المحلي أي أن هناك إنفاق لا يقابله إنتاج مادي أو خدمي، وبالتالي فإن أي زيادة في هذا الدين سوف يؤدي إما إلى اللجوء إلى زيادة الاستيراد وما يخلفه ذلك من عجز في ميزان المدفوعات وتآكل للاحتياطيات الخارجية، أو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وما يجره هذا من تدهور لقيمة العملة المحلية، بالإضافة إلى ما ينتج عنه سوء في تخصيص وتوزيع الموارد.

<sup>1</sup> - أبوبكر دلعب، وآخرون، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980 - 2019)، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية - المرج، العدد 51، 2021.

الجدول رقم (6.2.3): تطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال

الفترة 1990-2020

نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي (%)	معدلات نمو الدين العام المحلي (%)	رصيد الدين العام المحلي (مليون دينار)	السنة
53.25	—	5514.0	1990
53.68	6.36	5864.9	1991
51.77	2.02	5983.4	1992
52.60	1.20	6055.4	1993
54.73	9.78	6647.7	1994
50.24	1.16	6725.1	1995
44.25	- 0.22	6710.1	1996
40.68	1.25	6794.2	1997
46.72	7.66	7314.7	1998
39.03	- 8.30	6707.7	1999
30.49	0.08	6713.3	2000
34.74	13.48	7618.7	2001
22.11	- 11.81	6719.3	2002
20.37	13.42	7621.6	2003
16.33	3.21	7866.2	2004
0	- 100	0.0	2005
0	0	0.0	2006
0	0	0.0	2007
0	0	0.0	2008
0	0	0.0	2009
0	0	0.0	2010
4.25	0	2023.6	2011
0	- 100	0.0	2012
0	0	0.0	2013
53.77	0	21711.1	2014
117.72	88.30	40882.7	2015
112.45	13.88	46559.3	2016
279.88	24.25	57849.4	2017
14.48	7.82	62371.6	2018
9.35	- 7.97	57400.7	2019
269.12	41.30	84107.0	2020

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة

## المبحث الثالث

## تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

## تمهيد:

يعتبر التوازن الداخلي والخارجي من أهم مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي، وفي هذه الدراسة تم تمثيل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي واستخدمت الدراسة مؤشر التضخم ممثلاً في الرقم القياسي للمستهلك كمؤشر على التوازن الاقتصادي الداخلي، وتم استخدام الميزان التجاري وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي، وفي هذا المبحث سنستعرض تطور معدلات التضخم ورصيد الميزانية العامة كمؤشرات على التوازن الداخلي، وأيضاً تطور الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي كمؤشرات على التوازن الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020.

## المطلب الأول: مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي

## الفرع الأول: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

يعرف التضخم في معظم الأدبيات الاقتصادية على أنه هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعرفة قياس ظاهرة التضخم في الاقتصاد نعتمد على الأرقام القياسية للأسعار التي تعرف بمؤشر سعر المستهلك (CPI)، والذي يقاس عن طريق مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادةً، وتقوم على استخدام سنة معينة للمقارنة تسمى بسنة الأساس، وبالنظر للجدول والشكل التالي رقم (1.3.3): يمكن تقسيم مساله او عمليه تتبع تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 الى ثلاث مراحل:

## 1- دراسة الفترة من 1990 الى 2000:

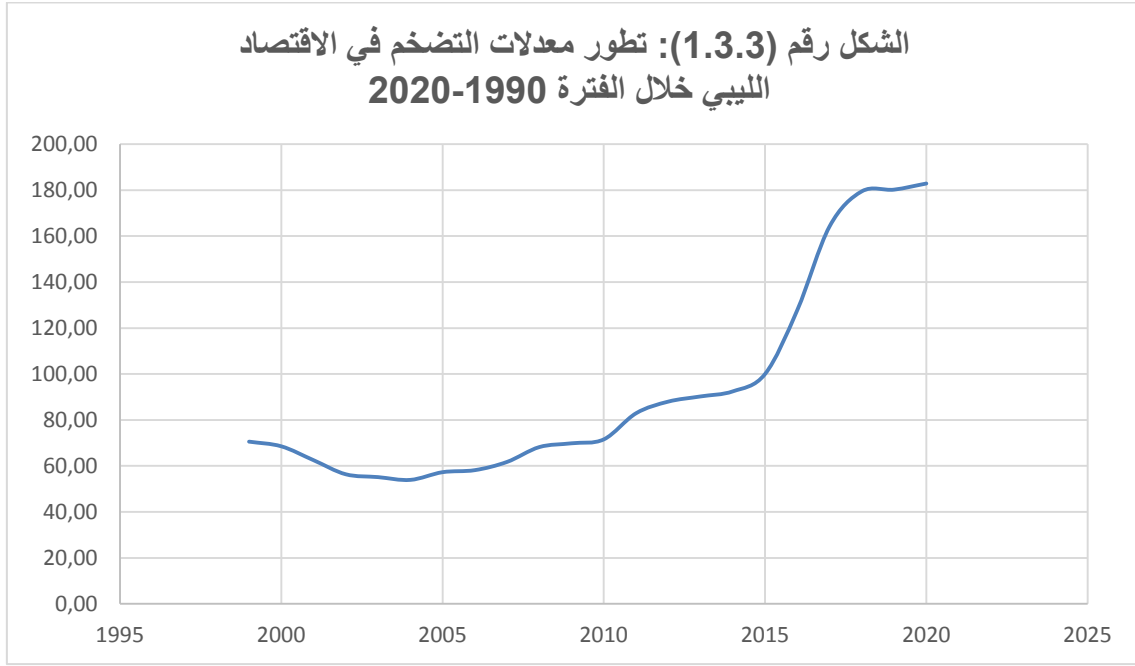
خلال هذه الفترة شهد الرقم القياسي للأسعار ارتفاعاً تدريجياً حيث بلغت أعلى قيمة للرقم القياسي للأسعار هي 70.57 وكانت أقل قيمة للرقم القياسي للأسعار 40.17 وبمتوسط مقداره 58.72، وسجل التضخم في بداية الفترة معدلات مرتفعة تم بدأ في الانخفاض وكان أعلى معدل للتضخم 11.87% وكان أقل معدل للتضخم 2.9% بالسالب، وهنا نلاحظ أن معدل التضخم في انخفاض وهذا لا يعني أنه لا يوجد تضخم وإنما هو ينمو بمعدلات متناقصة لأن الرقم القياسي للأسعار في تزايد بالنسبة لسنة الأساس ومعدل التضخم في تزايد بمعدلات متناقصة، والسبب في هذا الارتفاع هو انخفاض أسعار النفط العالمية الذي



الجدول رقم (1.3.3): تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الرقم القياسي للأسعار (2015=100)	معدلات التضخم (%)
1990	40.17	-
1991	44.94	11.87
1992	49.15	9.36
1993	54.59	11.07
1994	57.38	5.11
1995	61.54	7.25
1996	64.02	4.03
1997	66.29	3.55
1998	68.75	3.71
1999	70.57	2.65
2000	68.52	-2.90
2001	62.48	-8.81
2002	56.36	-9.80
2003	55.13	-2.19
2004	53.92	-2.20
2005	57.28	6.23
2006	58.16	1.54
2007	61.74	6.16
2008	68.19	10.45
2009	69.85	2.43
2010	71.55	2.45
2011	82.91	15.87
2012	87.98	6.12
2013	90.24	2.57
2014	92.45	2.44
2015	100.00	8.17
2016	127.84	27.84
2017	164.22	28.46
2018	179.49	9.30
2019	180.23	0.41
2020	182.89	1.48

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (1.3.3)

سبب في انخفاض الإيرادات للدولة الليبية التي تعتمد عليها في تمويل الميزانية العامة، وأيضاً الحصار الاقتصادي والعقوبات التي فرضت على الدولة بسبب قضية لوكربي الأمر الذي ساهم في ارتفاع السلع الأساسية ودخول البلاد في موجة تضخمية<sup>(1)</sup>.

## 2 - الفترة الثانية 2001 إلى 2010 :

خلال هذه الفترة بدأ الرقم القياسي للأسعار في الانخفاض فقد بلغت أقصى قيمة له هي 71.55، وبلغت أقل قيمة للرقم القياسي للأسعار هي 53.92، وكان متوسطه 61.466، ويرجع السبب في ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط العالمية ورفع الحصار والعقوبات على الدولة الليبية، وانتهاجها إلى بعض السياسات والإجراءات مثل تخفيض سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأخرى وتخفيض الرسوم الجمركية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي انعكس على انخفاض معدلات التضخم بسبب إتباع الدولة لسياسة الدعم السلعي ودعم المحروقات وتخفيض تكلفة التعليم والخدمات الصحية الأمر الذي قلل من موجة التضخم<sup>(2)</sup> فكانت أعلى قيمة له خلال هذه الفترة ما نسبته 10.45% وكانت أقل معدل للتضخم ما نسبته 9.80 - كما بلغ متوسطه ما نسبته

<sup>1</sup> - سند محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980-2017، رسالة ماجستير، جامعة دمياط، 2018، ص130.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق.

0.626% وهو أقل متوسط للتضخم خلال فترة الدراسة.

### 3 - دراسة الفترة من 2011 إلى 2020:

خلال هذه الفترة ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وكانت أعلى قيمة له 182.89 في سنة 2011، وكانت أقل قيمة له 82.91 في سنة 2020 وبمتوسط مقداره 128.825، وشهد معدل التضخم ارتفاعاً مضرباً وبشكل غير مسبوق في فترة الدراسة بسبب الأحداث التي صاحبت ثورة فبراير وما نتج عنها من تردي الأوضاع الأمنية وإغلاق للحقول والموانئ النفطية في 2014 والفساد الإداري والمالي وعدم ترشيد النفقات العامة، وزد على ذلك انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل غير مسبوق وبالتالي انخفاض التدفقات المالية من إيرادات النفط الممول الوحيد للميزانية العامة للدولة، فكل هذه الأسباب ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم فكانت أعلى قيمة له ما نسبته 28.46% وكانت أقل قيمة له ما نسبته 0.41% وبمتوسط مقداره 10.266%<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

تعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وذلك من خلال التحكم في الإيرادات العامة والنفقات العامة وإعادة توزيعها بشكل رشيد على جميع القطاعات وتلبية رغبات وحاجيات المجتمع، ووضع الميزانية العامة يعكس الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وفي حالة عجز الميزانية العامة يتم تمويلها من الدين العام.

وبالنظر إلى الجدول والشكل التالي رقم (2.3.3) يمكن تقسيم مساله او عمليه تتبع تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 إلى ثلاثة مراحل هي:

### 1 - دراسة الفترة من 1990-2000:

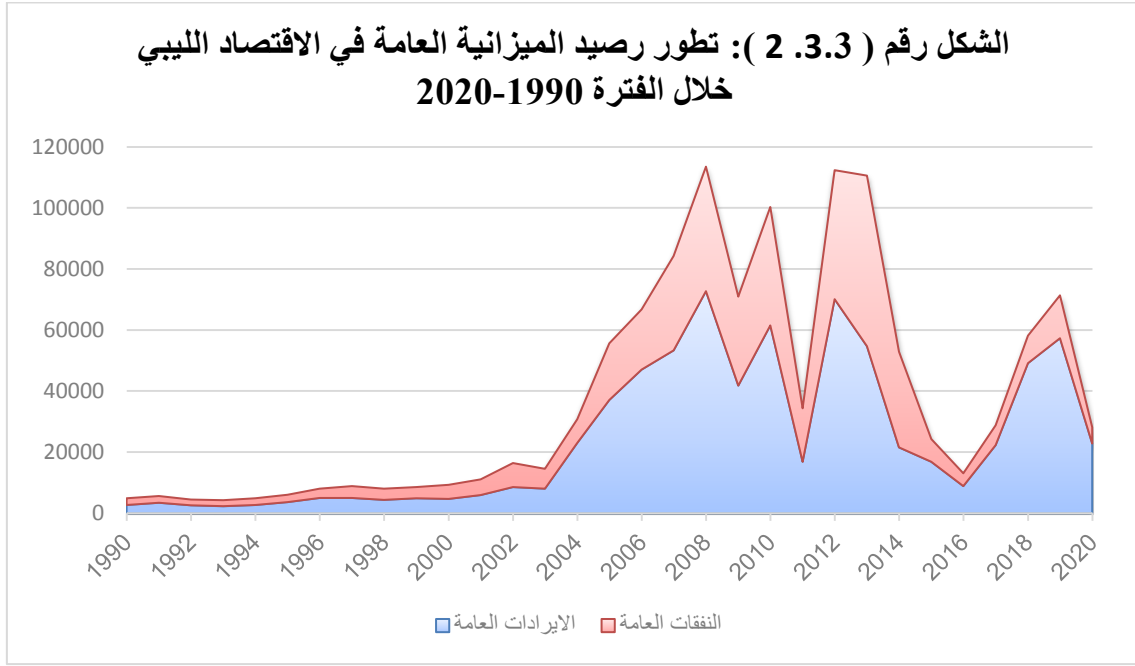
خلال هذه الفترة كانت أعلى قيمة للإيرادات العامة 5037 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 2314 مليون دينار ليبي ومتوسط 3751.73 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 4694 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 1927 مليون دينار ليبي بمتوسط 2909.64، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 1541 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 318.6 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 672.86 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 3153.3 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 1490 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 2234.21 مليون دينار ليبي، ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تذبذباً ملحوظاً نتيجة للتغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية من عدم الثبات

<sup>1</sup> - سند محمد حسين، مرجع سابق

الجدول رقم (2.3.3): تطور رصيد الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	الإنتفاق العام للإنتفاق التسييري	النفقات العامة (مليون دينار)	رصيد الميزانية العامة (مليون دينار)
1990	2736	702	1490	544
1991	3415	723	1508	1184
1992	2553	396.8	1534	622.2
1993	2314	405.5	1521	387.8
1994	2665	507.3	1769.3	388.4
1995	3684	318.6	2026	1339.4
1996	4980	667.6	2434	1878.7
1997	5037	860.1	3037	1139.9
1998	4366	485.2	3136.8	717
1999	4857	794.4	2966.9	1096
2000	4662	1541	3153.3	-32
2001	5999	1539	3596.6	863
2002	8574	3701.7	4210.3	662.1
2003	8040	2530	3577.7	1552.5
2004	23087	3581	4144.7	15361.3
2005	37106	10273	8282	18551
2006	47088	10939	8754	27395
2007	53366	18993	11890	22483.3
2008	72741	28903.3	11875	31963.1
2009	41785	18983.9	10253	12548.2
2010	61503	23729.4	15121	22652.5
2011	16813	0	17580	-766.8
2012	70132	5500	36733	27898.6
2013	54764	13276.5	42599	-1111.4
2014	21543	4411.9	26892	-9830.7
2015	16843	3861.9	29196	9355.6
2016	8845	1747.6	2488.3	4609.3
2017	22338	1887.7	4541	15908.9
2018	49144	3390.4	5662.6	40090.6
2019	57365	4637.5	9428.9	43298.8
2020	22818	1801	3565	17452

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (2.3.3)

وأيضاً جراء العقوبات والحصار الجوي على ليبيا (قضية لوكربي) الأمر الذي سبب في زيادة النفقات العامة وأخذت النفقات التسييرية الحصة الأكبر من هذه النفقات، ومع هذا لم يحدث عجز في الميزانية العامة إلا في نهاية هذه الفترة وهي سنة 2000.

## 2 - دراسة الفترة من 2001- 2010

خلال هذه الفترة كانت أعلى قيمة للإيرادات العامة 72741 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 5999 مليون دينار ليبي ومتوسط 35928.9 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 40778 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 5136 مليون دينار ليبي بمتوسط 20525.9، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 28903.3 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 1539 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 12317.33 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 15121 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 3577.7 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 8170.43 مليون دينار ليبي، شهدت الإيرادات العامة في هذه الفترة بشكل عام ارتفاعاً ملحوظاً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية ورفع العقوبات المفروضة على ليبيا الأمر الذي أدى إلى زيادة النفقات العامة وانتهاج سياسة توسعية من قبل الدولة الليبية والإنفاق على المشاريع التنموية وأخذ الإنفاق التنموي الحصة الأكبر من النفقات العامة<sup>(1)</sup>، وحققت الميزانية العامة فائضاً خلال هذه الفترة.

<sup>1</sup> - عبد الحميد مصباح الأكرش، مرجع سابق، ص 235.

## 3 - دراسة الفترة من 2011-2020:

خلال هذه الفترة كانت أعلى قيمة للإيرادات العامة 70132 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 8845 مليون دينار ليبي ومتوسط 34060.5 مليون دينار ليبي، وبلغت أعلى قيمة للنفقات العامة 55875 مليون دينار ليبي وأقل قيمة كانت 4236 مليون دينار ليبي بمتوسط 19370، وبلغت أعلى قيمة للإنفاق التنموي 13276.5 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له 0.0 وبمتوسط مقداره 4051.45 مليون دينار ليبي، وكانت أعلى قيمة من الإنفاق التسييري هي 42599 مليون دينار ليبي وأقل قيمة له هي 2488.3 مليون دينار ليبي وبمتوسط مقداره 17868.58 مليون دينار ليبي، ومن سرد هذه الأرقام نلاحظ أن الإيرادات العامة بدأت في الانخفاض من بداية الفترة وهي السنة التي قامت فيها الثورة (2011)، وما نتج عنها من توقف الإنتاج النفطي وخروج أغلب الشركات وحدث عجز في الميزانية العامة مقداره 766.8-، ومع الاستقرار السياسي والامني الذي حصل في 2012 تم رجوع معظم الشركات وعاد الإنتاج من جديد وزادت الإيرادات بشكل كبير على ما كانت عليه في 2011 وارتفعت النفقات العامة وتوزعت بين النفقات الاستثمارية والتسييرية، إلا أن هذا الحال لم يدم كثيرا وبدأت الحرب من جديد في سنة 2014 واقفلت الموانئ والحقول النفطية، ومع انخفاض في أسعار النفط العالمية تراجعت الإيرادات العامة والنفقات العامة وأخذت النفقات التسييرية الحصة الأكبر من النفقات العامة ومع كل ما ذكر لم يحدث عجز في الموازنة العامة بسبب انخفاض النفقات الاستثمارية والتركيز على التسييرية فقط.

## المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الاقتصادي الخارجي

## الفرع الأول: تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020:

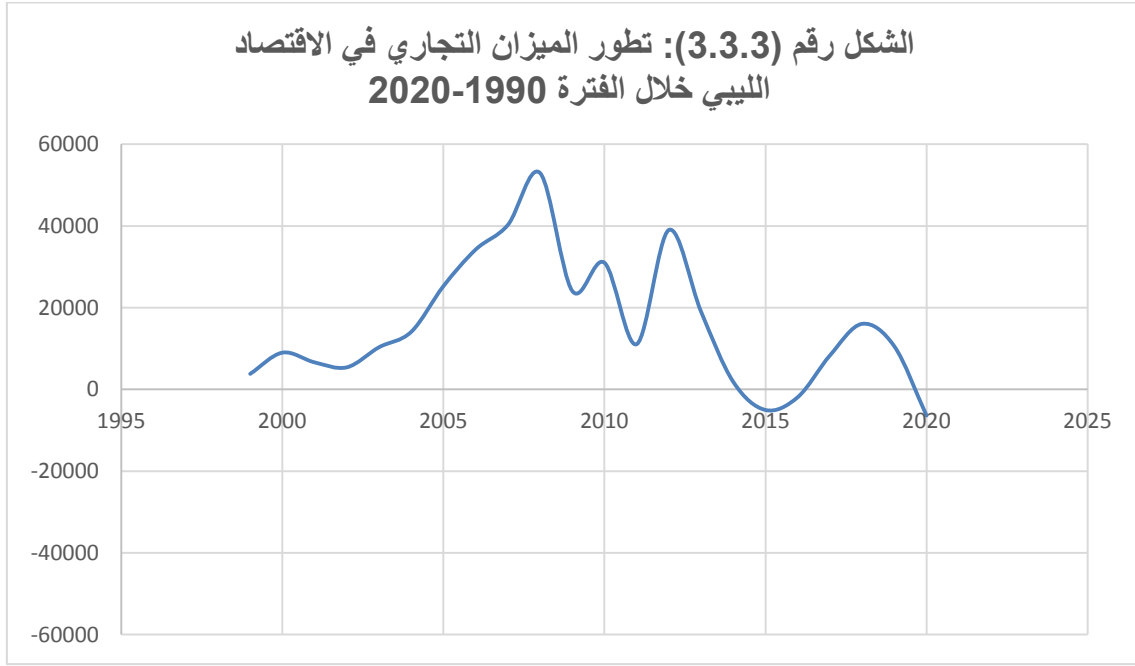
يعتبر الميزان التجاري أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الحكم على مدى تحكم الدولة في توازنها الخارجية من خلال سجل يوضح فيه الصادرات والواردات للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة<sup>(1)</sup>، وبالنظر إلى الجدول والشكل رقم (3.3.3)، سنتطرق إلى تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد الدراسة من 1990 إلى 2020 وسنقسمها إلى ثلاثة فترات هي:

<sup>1</sup> - بوري محي الدين، مرجع سابق، ص

الجدول رقم (3.3.3): تطور الميزان التجاري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020

السنة	رصيد الميزان التجاري (مليون دينار)	معدلات النمو في رصيد الميزان التجاري (%)
1990	2234.0	—
1991	1648.2	-26.22
1992	1616.7	-1.91
1993	766.3	-52.60
1994	1629.3	112.62
1995	1493.6	-8.33
1996	1663.9	11.47
1997	1317.0	-20.85
1998	170.3	-87.07
1999	1753.6	929.71
2000	3310.1	88.76
2001	2733.6	-17.42
2002	4591.3	67.96
2003	9208.7	100.57
2004	12593.1	36.75
2005	27153.0	115.62
2006	39467.0	45.35
2007	40028.0	1.42
2008	51089.0	27.63
2009	18816.0	-63.17
2010	29777.0	58.25
2011	9590.0	-67.79
2012	44650.0	365.59
2013	15199.7	-65.96
2014	- 14120.7	-192.90
2015	- 7687.6	-45.56
2016	-2645.0	-65.59
2017	11548.6	-536.62
2018	21897.1	89.61
2019	14753.8	-32.62
2020	3168.6	-78.52

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (3.3.3)

### 1 – الفترة الأولى من 1990 إلى 2000:

شهدت هذه الحقبة من الدراسة تذبذباً في معدلات النمو في رصيد الميزان التجاري للاقتصاد الليبي بسبب التقلبات التي حصلت في أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة، وايضا العقوبات الدولية والحضر المفروض على ليبيا من وراء قضية لوكربي كان له الدور في هذه التذبذبات، حيث كانت أعلى قيمة للميزان التجاري خلال هذه الفترة هي 3310.1 مليون دينار، وكانت أقل قيمة له هي 170.3 مليون دينار وبمتوسط مقداره 1600.27 مليون دينار، وكانت أعلى قيمة في معدل النمو هي ما نسبته 571.91% وأقل قيمة له هي ما نسبته -83.98%، وبالرغم أن أغلب السنوات أخذت قيم سالبة غير أن ما حققته من قيم موجبة في خلال الفترة قد تفوقت عليها بكثير، ولذلك فقد حقق الميزان التجاري نمواً سنوياً بلغ في المتوسط ما نسبته 285.64%.

### 2 — دراسة الفترة من 2001 إلى 2010م

خلال هذه الفترة ومع بدايتها بدأت تتحسن الأوضاع الاقتصادية في ليبيا نتيجة لرفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها، وأيضاً التحسن الذي طرأ على أسعار النفط العالمية، وايضاً تبني الحكومة الليبية مجموعة من الإجراءات والإصلاحات الأمر الذي انعكس على قيمة الميزان التجاري وتزايد قيمة الصادرات، ولقد حقق الميزان التجاري نمواً ملحوظاً بلغ في المتوسط ما نسبته 56.69% وبلغت أعلى قيمة للميزان التجاري في هذه الفترة ما قيمته 51.89 مليون دينار، وكانت أقل قيمة له في نفس الفترة ما قيمته 2733.6 مليون دينار، وبمتوسط ما قيمته 23545.67 مليون دينار.



### 3- دراسة الفترة من 2011 إلى 2020م

شهدت هذه الفترة تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتغير الحكم في ليبيا بعد أحداث ثورة 17 فبراير من سنة 2011 م، وأصبح الوضع الأمني متردي وأقفلت الحقول والموانئ النفطية، واصيب النشاط الاقتصادي بشلل كبير جراء هذه الأحداث، ورغم ذلك شهد الميزان التجاري تحسناً وفائضاً بلغ في المتوسط ما نسبته 227.6%، وبلغت أعلى قيمة له ما قيمته 44650 مليون دينار، وكانت أقل قيمة له ما قيمته 3168.6 مليون دينار، وبمتوسط قيمته 17258.25 مليون دينار، ومن خلال الجدول نلاحظ أنه بدأ رصيد الميزان التجاري في الهبوط من سنة 2014 بسبب الظروف الأمنية التي عانت منها البلاد خلال هذه الفترة، والتي نجم عنها اقفال الحقول والموانئ النفطية ودخول البلاد في عدة حروب داخلية<sup>(1)</sup>.

#### الفرع الثاني: تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020:

يعتبر سعر الصرف مؤشر من مؤشرات التوازن الخارجي له تأثير على كافة المتغيرات في الاقتصاد القومي، وليبيا باعتبارها بلدًا نامياً عانى اقتصادها الكثير من الأزمات الحادة التي أدت إلى اختلال ميزان مدفوعاتها من انخفاض في اسعار النفط فترة الثمانينيات بالإضافة إلى فترة الحصار في التسعينات وإلى أحداث ثورة فبراير في 2011، الأمر الذي دفع السلطات النقدية إلى إعادة النظر في السياسات المالية والنقدية ومنها سعر الصرف<sup>(2)</sup>، وفي هذه الجزئية سنوضح مدى تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990 - 2020، من خلال الجدول التالي رقم (4.3.3)، وسنقسم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

#### 1 - دراسة الفترة من 1990 إلى 2000

في شهر فبراير من عام 1973 ربط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي عند سعر صرف ثابت وهو 1 دولار يساوي 0.29579 دينار ليبي<sup>(3)</sup>، ولقد حافظ الدينار الليبي على هذا المستوى حتى عام 1986 الذي تم فيه فك ارتباط الدينار الليبي بالدولار الأمريكي وربطه بوحدة السحب الخاصة بسعر صرف يعادل (2.8) لكل دينار، وتأتي هذه التغيرات تنفيذاً لأحكام قانون المصارف الذي خول مصرف ليبيا المركزي تغيير القيمة التبادلية للدينار حسب التطورات الاقتصادية والنقدية<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup>- حسين الحويج، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022، ص161.

<sup>2</sup> - خالد ابوزيد، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 9، 2016، ص 111.

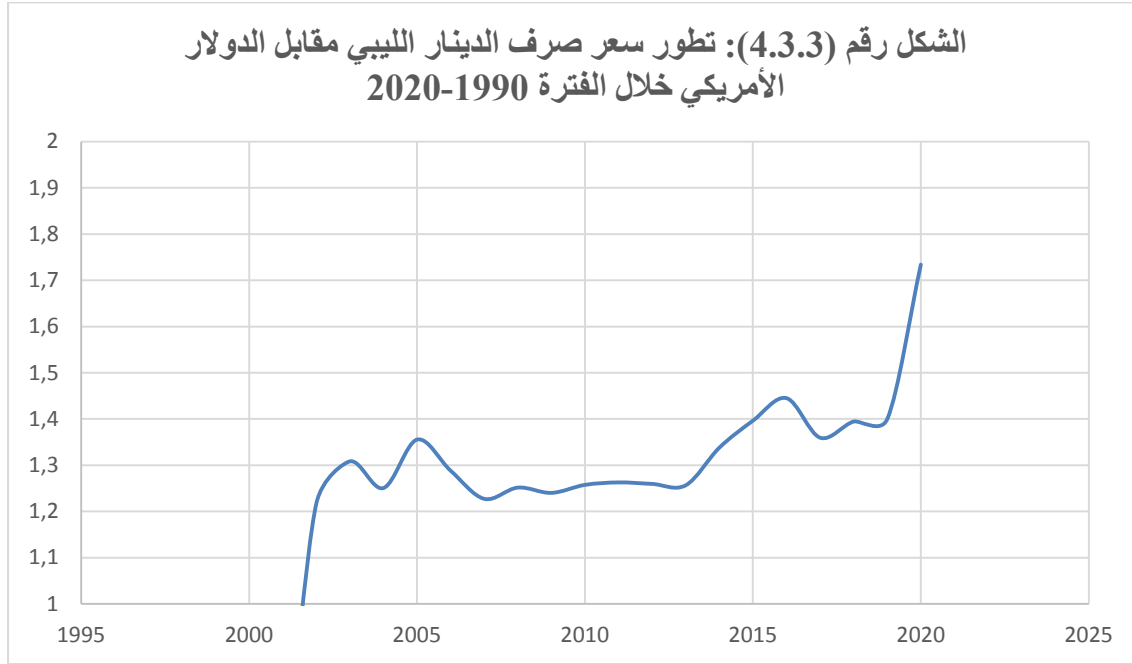
<sup>3</sup>- رمزي زائر، قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، مقال في بوابة افريقيا الاخبارية على النت، 25 نوفمبر، 2017

<sup>4</sup>- أية أبراهيم، اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1985 - 2010)، رسالة ماجستير، جامعة مصراته - كلية الاقتصاد، 2020، ص59.

الجدول رقم (4.3.3): تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1990-2020

السنة	سعر الصرف (دينار)	معدلات النمو في سعر الصرف (%)
1990	0.28372	-
1991	0.28558	0.66
1992	0.29921	4.77
1993	0.32316	8.00
1994	0.36247	12.16
1995	0.35445	-2.21
1996	0.36592	3.24
1997	0.38868	6.22
1998	0.4538	16.75
1999	0.46308	2.04
2000	0.54613	17.93
2001	0.64732	18.53
2002	1.21669	87.96
2003	1.30839	7.54
2004	1.25064	-4.41
2005	1.3554	8.38
2006	1.28821	-4.96
2007	1.22728	-4.73
2008	1.2516	1.98
2009	1.2402	-0.91
2010	1.2575	1.39
2011	1.2628	0.42
2012	1.2596	-0.25
2013	1.2566	-0.24
2014	1.3379	6.47
2015	1.3963	4.37
2016	1.4451	3.49
2017	1.3596	-5.92
2018	1.3945	2.57
2019	1.3998	0.38
2020	1.3998	0.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي ومنشورات إدارة التوثيق بوزارة التخطيط. أعداد مختلفة.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول (4.3.3)

ونتيجة للحصار والعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا خلال هذه الحقبة قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ برنامج تم بموجبه بيع النقد الأجنبي للأغراض الشخصية والتجارية، دون فرض أي قيود على الصرف وفقاً لأسعار البيع التي يحددها مصرف ليبيا المركزي وقد عرف باسم (سعر الصرف الخاص المعلن)، الذي استخدم بجانب سعر الصرف الرسمي، فكانت أعلى قيمة في هذه الفترة ما قيمته 0.54613 دينار ليبي، وكانت أقل قيمة له ما قيمته 0.28372 دينار ليبي أي بمتوسط ما قيمته 0.37511 دينار ليبي، وكان متوسط معدل النمو ما نسبته 6.956 %، ونلاحظ من أن أعلى قيمة كانت في عام 2000 لأن خلال هذه الفترة تم الرفع التدريجي من قيمة الدينار الليبي وفقاً لسعر الصرف الخاص المعلن مصحوباً بين الحين والآخر بتخفيض في قيمته وفقاً لسعر الصرف الرسمي، ونتيجة لذلك تراوح السعر الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي ما بين (3.54) دولار للدينار الواحد في نهاية عام 1990 إلى (1.55) دولار للدينار الواحد في نهاية عام 2001، كما تغيرت أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية الأخرى مقابل الدينار الليبي وفقاً للتغيرات التي طرأت على القيمة التعادلية<sup>(1)</sup>.

## 2 - دراسة الفترة من 2001 إلى 2010م:

<sup>1</sup>- أية إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص59

خلال هذه الفترة تم تعديل وتوحيد أسعار صرف الدينار الليبي في اتجاه تخفيض قيمته وفقاً لسعره الرسمي بنسبة 50% عما كان عليه في نهاية عام 2001، ليصبح (0.6080) وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي أي ما يعادل 1 دينار = 1.3 دولار، وفي تاريخ 15/6/2003 تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي بواقع 15% ليصبح (0.5175) وحدة حقوق سحب خاصة<sup>(1)</sup> مقابل كل دينار ليبي واحد، وذلك بهدف احتواء ضريبة النهر الصناعي التي كانت تفرض على كافة الاعتمادات والتحويلات بالنقد الأجنبي، وكذلك إلغاء التمييز في سعر الصرف بين الجهات المعفاة من هذه الضريبة، مازال هذا السعر قائماً حتى اليوم<sup>(2)</sup>، وكانت أعلى قيمة لسعر الصرف خلال هذه الفترة ما قيمته 1.3554 دينار، وأقل قيمة كانت 0.64732 أي بمتوسط ما قيمته 1.204323 دينار، وبمتوسط معدل نمو ما نسبته 11.077%

### 3- دراسة الفترة من 2011 إلى 2020 م :

خسر الدينار الليبي نحو 85% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية أحداث 17 فبراير في عام 2011، وأصبح يباع في نطاق ضيق للعلاج والدواء بنحو 1.39 للدولار الواحد، كذلك أصبح الدينار الليبي يتداول في دول الجوار بسعر متدنٍ جداً، ومع تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا حدث سطو مسلح بمدينة سرت في عام 2013 على شاحنة نقل أموال تابعة لمصرف ليبيا المركزي تنقل أموال وتم الاستلاء على مبلغ 53 مليون دينار ليبي و12 مليون من عملات أجنبية (دولار ويورو)، فأصبح من الصعب على المصرف المركزي الليبي من شراء كميات أخرى من الدولار من الأسواق العالمية بسبب ضعف الثقة في الاقتصاد الليبي من مؤسسات ووكالات التصنيف العالمية<sup>(3)</sup>، زد على ذلك تراجع الإيرادات الليبية بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية.

وبالنظر إلى الجدول خلال هذه الحقبة نلاحظ أن أعلى قيمة لسعر الصرف للدينار مقابل الدولار ما قيمته 1.73399 دينار، وكانت أقل قيمة له ما قيمته 1.2566 دينار وبمتوسط ما قيمته 1.384619 دينار، وكان متوسط معدل النمو ما نسبته 3.516%.

<sup>1</sup>- يعرف صندوق النقد الدولي حق السحب الخاص (S.D.R) Special Drawing Rights بأنه أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملاً للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وبحلول مارس عام 2016 كان قد تم استحداث 204.1 مليار وحدة سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي)، تم توزيعها على البلدان الأعضاء. ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة S.D.R للاستخدام الحر. وتتحدد قيمة حق السحب الخاصة S.D.R وفق سلة من خمس عملات رئيسية هي: ( الإيوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني) وذلك اعتباراً من 1 أكتوبر 2016.

<sup>2</sup>- أية أبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 60.

<sup>3</sup>- رمزي زائر، مرجع سابق.

## خلاصة الفصل

اهتم المبحث الأول بتتبع الخصائص العامة للاقتصاد الليبي، وذلك بهدف الوقوف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الليبي، واتضح من ذلك ان ظهور المورد النفطي في ليبيا قد أدى بشكل واضح إلى تغير ملامح الحياة الاقتصادية في البلاد، وذلك من خلال إعادة صياغة سمات وخصائص الاقتصاد الليبي الذي صار اقتصاداً ربيعياً بامتياز، يعتمد هيكله الإنتاجي على النفط، وأغلب صادراته من هذا القطاع، وصار هذا الاقتصاد مرتبطاً بشكل كبير بالأسواق العالمية للدول الصناعية، وقد برزت في ليبيا منذ ذلك الحين ملامح سيطرة القطاع العام على الحياة الاقتصادية. وقد تمت صياغة وتنفيذ عن طريق هذا القطاع عدة خطط للتنمية وعدة إصلاحات لمعظم القطاعات، وانفتح الاقتصاد الليبي على الخارج وشهد تحولاً في سياسته الخارجية وتحسين علاقاته مع الدول الكبرى، وانفتح تجارته الخارجية فأصبحت صادراته على مورده الوحيد وهو النفط أما وارداته فكانت متعددة ومتنوعة من جميع الأصناف.

اهتم المبحث الثاني بتطور مؤشرات السياسة المالية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 وكان من أهمها الإيرادات العامة، والتي أكدت من خلال دراسة تطورها خلال فترة الدراسة أن الاقتصاد الليبي حقق زيادة في الإيرادات في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، وتذبذبت هذه الإيرادات في الفترات التي انهارت فيها أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يؤكد ارتباط الإيرادات في ليبيا بالقطاع النفطي وأسعاره، واهتم المبحث أيضاً بإسهام القطاع النفطي في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة والتي اتضح من خلالها أن الاقتصاد الليبي يعتمد بنسبة أكثر من 95% على القطاع النفطي في تمويل إيراداته العامة، واهتم المبحث أيضاً بتطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020 باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية التي استخدمت في التحليل القياسي، ولمعرفة سلوك هذا المتغير والتطورات التي حصلت فيه باعتباره يعكس مدى تطور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، كما تطرق المبحث إلى مكونات الإنفاق العام في الميزانية العامة والتي تنقسم إلى قسمين نفقات تشغيلية ونفقات استثمارية أو تنموية، وبينما تطور هذه المكونات في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة ومتى كان النصيب الأكبر من الإنفاق العام للنفقات التشغيلية أو للنفقات التنموية، وأيضاً الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام.

أهتم المبحث بتطور الدين العام المحلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020، باعتبار أن الاقتصاد الليبي كأحد الاقتصادات النامية التي تعاني من عجز مستمر ومتراكم في ميزانياتها بسبب قلة مواردها المالية وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها العامة.

اهتم المبحث الثالث من هذا الفصل بتطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي الداخلي والخارجي للاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990-2020، وتم استعراض تطور معدلات التضخم ورصيد الميزانية العامة كمؤشر على التوازن الداخلي، وأيضا تطور الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي للاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.



## الفصل الرابع

التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي  
الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

تمهيد

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية

خلاصة الفصل

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

### تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نموذج قياسي لدراسة فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020)، وهي فترة طويلة نسبياً مما يمكننا من الحصول على نتائج أكثر كفاءة ودقة، ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث تعتبر السلاسل الزمنية من الوسائل ذات الأهمية البالغة في وصف الظواهر الاقتصادية، إذ أنها تقوم بدراسة وتحليل التغيرات التي تطرأ على سلوك المتغيرات خلال فترة زمنية محددة ويمكن من خلالها الوصول إلى نتائج تتمثل في قياس تأثير العوامل المختلفة على سلوك المتغيرات وتحليل أسباب حدوثها، أي معرفة التغيرات التي حدثت لظاهرة اقتصادية معينة وإدراك طبيعتها واتجاهها وبالتالي إمكانية إجراء القرارات المناسبة ضمن النتائج المعطاة.

وفي هذه الدراسة تم تمثيل السياسة المالية بمؤشر الإنفاق العام وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تمثيل السياسة المالية، وتم تمثيل التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي واستخدمت الدراسة مؤشر التضخم ممثلاً في الرقم القياسي للمستهلك كمؤشر على التوازن الاقتصادي الداخلي وتم استخدام الميزان التجاري وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات كمؤشر على التوازن الاقتصادي الخارجي في الاقتصاد الليبي.



## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

### المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والقياسي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها، بالإضافة إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها.

وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري لظاهرة البحث، أما المنهج التحليلي فقد استخدم في الجانب العملي لهذه الدراسة وذلك باستخدام التحليل القياسي والإحصائي والاعتماد منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL المطور، ومن ثم إيجاد العلاقة السببية ما بين كل من التوازن الاقتصادي والسياسة المالية، بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى التي أخذت بعين الاعتبار نظراً لآثارها الكبيرة على التوازن الاقتصادي، وسيتم التركيز في كل ذلك على الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، وتحليل الاتجاه العام، وتحديد نوع هذه السلاسل، إضافةً إلى اختبار مدى وجود بنية غير خطية فيها، واختبار القيم الشاذة والتغيرات الهيكلية، وسيتم فضلاً عن ذلك اختبار درجة سكون وتكامل هذه السلاسل باستخدام اختبارات جذر الوحدة، وسوف نستعرض الأساليب القياسية التي سيتم استخدامها في تقدير العلاقة بين متغيرات البحث، وذلك تماشياً مع الاستراتيجية المتبعة في ذلك، المتمثلة في تحليل الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة، واختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينها، وتحليل ديناميكيات التوازن وتقدير معلمات الأثر خلال الأجل القصير من خلال نماذج تصحيح الخطأ، إضافةً إلى تقدير معلمات الأثر خلال الأجل الطويل، واختبار العلاقة السببية بين هذه المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، وسيتم تحديد هذه الأساليب بما يتماشى مع طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث.

### المطلب الأول: النموذج الاقتصادي النظري

يتكون النموذج الاقتصادي النظري لهذا البحث من نموذجين أو معادلتين سيتم تقدير كل واحدة على حده بنظام المعادلة المفردة (single equation)، ويمكن تفصيل هذه المعادلات في الآتي:  
المعادلة الأولى:

$$\ln INF = \alpha_0 \ln MNS + \alpha_1 \ln IPI + \alpha_2 \ln TOP + \alpha_3 \ln EXP \quad (1)$$

حيث أن :

. الانفتاح التجاري TOP ، الرقم القياسي لأسعار المستهلك IPI ، عرض النقود MNS

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

معدل التضخم INF , الانفاق العام EXP

المعادلة الثانية:

$$\ln TRD = \beta_0 \ln GDP + \beta_1 \ln OIP + \beta_2 \ln TOP + \beta_3 \ln EXP \quad (2)$$

حيث أن :

. الانفتاح التجاري TOP , اسعار النفط OIP , الناتج القومي الاجمالي GDP .  
الميزان التجاري TRB . الانفاق العام EXP

وتمثل هذه الرموز معلمات الانحدار لهذا النموذج وهي تمثل المرونة الجزئية للمتغيرات المستقلة اتجاه المتغير التابع وذلك لأن المعادلة هي معادلة لوغار يتمية وانه قد تم تحويل متغيرات البحث إلى الصيغة اللوغاريتمية

ويمكن تمثيل بيانات ومتغيرات البحث في الآتي:

### 1- المتغير التابع Dependent Variable

باعتبار أن لدينا نموذجين قياسييين في هذا البحث فذلك يعني ان لدينا متغيرين تابعين يمكن تمثيل المتغير التابع الأول للنموذج الأول الممثل بالمعادلة رقم (1) بمعدل التضخم ويرمز له بالرمز (INF) وقد تم الاستدلال على هذا المتغير بمؤشر (Consumer price index) وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك ويرمز له بالرمز (CPI) بأسعار سنة 2003، وهو من المؤشرات المهمة لتمثيل التضخم حيث أن العديد من الدراسات السابقة قد استخدمت هذا المؤشر للدلالة على مستوى التضخم واستخدمته الكثير من الدراسات للدلالة على التوازن الاقتصادي الداخلي.

أما المتغير التابع في النموذج الثاني الممثل بالمعادلة رقم (2) فهو عبارة عن الميزان التجاري (Trade balance) ويرمز له بالرمز (TRB)، ونحصل على الميزان التجاري بطرح قيمة الصادرات من قيمة الواردات، وهذا المؤشر يستخدم للدلالة على التوازن الاقتصادي الخارجي وهو من المؤشرات المهمة التي تستخدم لهذا الغرض واستخدمتها العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال.

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بالمتغير التابع في النموذج الأول المتمثل في مستوى التضخم الذي تم الاستدلال عليه من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) من خلال مصدر صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) ويرمز له (IMF)، أما المتغير الثاني المتمثل في الميزان التجاري (TRB) فقد تم احتسابه عن طريق الباحث وتم الحصول على بيانات الصادرات والواردات

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

خلال الفترة قيد الدراسة التي تم استخدامها في احتساب قيمة الميزان التجاري من مصادر ( United Nations Conference on Trade and Development ) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( unctad ).

### 2 - المتغيرات المستقلة The independent variables

وتتمثل المتغيرات المستقلة في النموذج الأول في الآتي:

– عرض النقود (Money supply) وقد تم الاستدلال عليه من خلال عرض النقود (MNS) بمفهومه الواسع وهو عبارة عن العملة الورقية والمعدنية والودائع تحت الطلب والودائع لأجل وهو من المؤشرات المتعارف عليها كمحددات للتضخم المحلي وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من النشرات الإحصائية لمصرف ليبيا المركزي (Central Bank of Libya) ويرمز له بالرمز (CPL).

– الإنفاق العام (public expenditure) ويرمز له بالرمز (EXP) والممثل للسياسة المالية وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من (ERC) مركز البحوث الاقتصادية بنغازي (Benghazi Economic Research Center).

– الانفتاح التجاري (Tredeo penness) ويرمز له بالرمز (TOP)، وتم احتسابه بواسطة الباحث بالاستناد إلى قاعدة (unctad) ، ونحصل عليه من خلال (الصادرات + الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي)

– الرقم القياسي لأسعار الواردات (Import price index) ويرمز له بالرمز (IPI)، وتم الحصول على البيانات الخاصة به من صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) ويرمز له بالرمز (IMF). أما المتغيرات المستقلة في النموذج الثاني فهي كالتالي:

– الإنفاق العام (public expenditure) ويرمز له بالرمز (EXP) والممثل للسياسة المالية وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من (ERC) مركز البحوث الاقتصادية بنغازي (Benghazi Economic Research Center).

– أسعار النفط (Oil price) ويرمز لها بالرمز (OIP)، وتم الحصول على البيانات الخاصة بهذا المتغير من قاعدة بيانات استاتيسنا الموجودة على الرابط التالي:

<https://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opeac-crude-oil-prices->

ERC/since-1960

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

— الناتج المحلي الإجمالي (Gross domestic product) ويرمز له بالرمز (GDP)، فقد تم احتسابه عن طريق الباحث وتم الحصول على البيانات من مصادر ( United Nations Conference on Trade and Development ) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( unctad ) .

— الانفتاح التجاري (Tredeo penness) ويرمز له بالرمز (TOP)، وتم احتسابه بواسطة الباحث بالاستناد إلى قاعدة ( unctad ) ، ونحصل عليه من خلال (الصادرات + الواردات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي)

### المطلب الثاني: الأسلوب القياسي المستخدم في البحث

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL المطور التي طورها كل (Pesaran 1997)، ( Shinand and Sun 1998 ) وكل من ( Pesaran et Al 2001 )، وهو من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة المتغيرات في المدى الطول لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)<sup>1</sup> .

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Granger; 1987) Engle ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة دربن واتسن (CRDW) Test أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، و تعد معلماته المقدر في المدى القصير و الطويل أكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيرا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك

<sup>1</sup> Pesaran, M., Shin, Y. and Smith,R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326



### المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية

تظهر لنا مخرجات الدراسة القياسية كما يتوضح فيما يلي.

#### المطلب الأول: الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

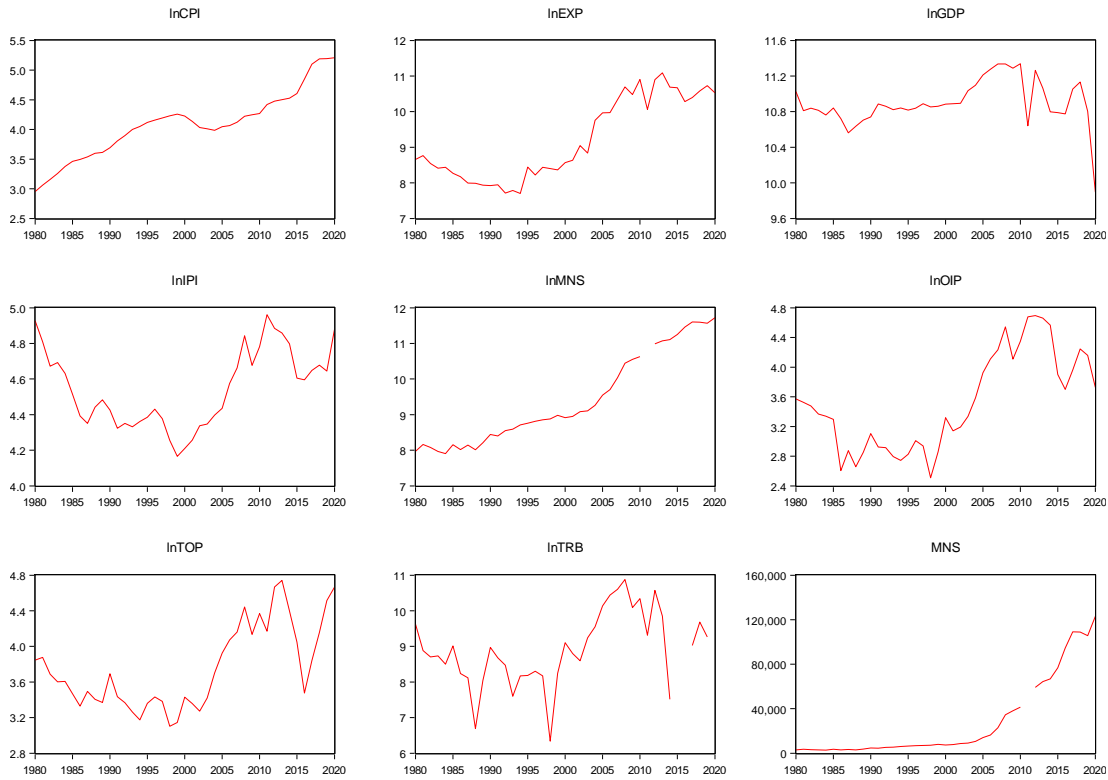
يستخدم الرسم البياني في مجال تحليل السلاسل الزمنية كأداة إحصائية مبدئية للتعرف على أهم خصائص السلاسل الزمنية، ومن المعلوم ان السلاسل الزمنية بشكل عام لها مركبات هذه المركبات منها المركبة الموسمية ومنها المركبة الدورية ومنها المركبة العشوائية ومركبة الاتجاه العام، وباعتبار أن البيانات التي لدينا هي بيانات سنوية وبالتالي لا توجد بها مركبة موسمية لأن البيانات ليست يومية أو شهرية أو فصلية، وهناك مركبة عشوائية ومركبة دورية ولاكن بالنظر إلى الشكل البياني فإنه يهمننا التركيز على خاصية مركبة الاتجاه العام لأنها مهمة في تحليل السلاسل الزمنية من حيث أنها أي سلسلة زمنية بها اتجاه عام فهذا يذل في أغلب الأحيان على أن هذه السلسلة غير ساكنه في المستوى يعني  $(0 \neq I)$  لأن الاتجاه العام عدم ثبات الوسط الحسابي يعني السلسلة قيمتها مرتبطة بالزمن .

وبالنظر إلى الشكل التالي رقم (1.2.4) الذي يمثل الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وبالتركيز على الخاصية الأولى وهي خاصية مدى احتواء هذه السلاسل الزمنية على اتجاه عام فنلاحظ بالنظر إلى الرسم أن أغلب السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لها اتجاه عام ويبدو هذا الاتجاه العام أكثر وضوحاً في المتغيرات (LNCPI و LMMES و LNMNS و LNTRB و LNMNS)، ورغم ذلك حتى بقية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يتضح من الرسم أن بها اتجاه عام ولاكن قد يكون هذا الاتجاه العام غير واضح كما في السلسلة (LNIPI) والسلسلة (LNOIP)، وذلك لكثرة التغيرات الهيكلية في هذه السلسلة التي تؤدي في تغير مفاجئ في قيمة السلسلة فأحيانا تكون مرتفعة وأحيانا تكون منخفضة وهذا قد يدل على شيء مهم هو احتواء السلاسل الزمنية على تغيرات هيكلية. ونستفيد من وجود اتجاه العام في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في شيئين الشيء الأول أن هناك احتمال كبير تكون هذه السلاسل غير ساكنه في المستوى والشيء الثاني هو يتمثل أننا سنختار النموذج المناسب لتمثيل هذه السلاسل في اختبارات جذر الوحدة، وحيث أن هذه السلاسل الزمنية تحتوي على اتجاه عام فلذلك سيتم اختبار النموذج المحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام في اختبارات جذر الوحدة لأن هذا النموذج هو النموذج الذي يمثل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بشكل أكثر دقة. أما الخاصية الثانية التي نهتم بها من خلال النظر إلى الرسم البياني مدى احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث على

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

### الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

تغيرات هيكلية (صدّمت)، وتتمثل التغيرات الهيكلية أو الصدّمت في التغيرات المفاجئة في قيمة السلسلة نزولاً أو هبوطاً وبالتالي نجد هناك صدّمت في هذه السلاسل بين الحين والآخر، وهنا نستفيد من هذه الخاصية في شيين يتمثل الأول في إضافة اختبار آخر لجذر الوحدة يأخذ في الاعتبار وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث حيث أن وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث يجعل الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة التقليدية غير مجدي فقد تكون نتائج هذه الاختبارات غير واقعية وغير صحيحة في ظل وجود تغيرات هيكلية ولذلك سيتم تعزيز اختبار فيليبس بيرون (Phelps-Pyron test) الذي سيتم استخدامه لاختبار جذر الوحدة باختبار آخر وهو اختبار (Foot Under Us Costume (Test الذي يفسر فوت اندر يوس (ZA) الذي يأخذ في الاعتبار وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، والشيء الآخر الذي نستفيدة من وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية هو أننا سنأخذ ذلك في الاعتبار عند تقدير النماذج القياسية للبحث حيث قد تظهر مشكلات في التقدير ناتجة عن وجود تغيرات هيكلية في السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وبمعرفةنا لوجود هذه التغيرات فإننا سنقوم بمعالجة هذه المشكلات القياسية الناجمة عن وجود تغيرات هيكلية باستخدام المتغيرات الوهمية وهو تم فعلا في تقدير هذين النموذجين لهذا البحث.



الشكل رقم (1.2.4): الرسم البياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

### 1- الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

يستفاد من قياس أو احتساب المقاييس الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث التعرف على أهم الخصائص الإحصائية الوصفية وتشمل هذه المقاييس الوسط الحسابي والقيمة العظمى والقيمة الصغرى والانحراف المعياري واختبار التوزيع الطبيعي بالإضافة إلى عدد المشاهدات.

يستفاد من الوسط الحسابي لمعرفة القيمة التي تتمركز حولها أغلب البيانات، ويستفاد من القيمة القصوى والقيمة الدنيا هو التعرف المبدئي على مدى وجود قيم متطرفة في السلاسل الزمنية ويستفاد من الانحراف المعياري في معرفة مدى تشتت البيانات حول الوسط الحسابي لأن كلما كانت البيانات متشعبة ومبتعدة عن الوسط الحسابي كلما كان خط الانحدار المتمثل به العلاقة بين المتغيرات هو لا يمثلها بشكل جيد بمعنى أن كل ما تكون النقاط قريبة من بعضها ومتمركزة حول المتوسط (خط الانحدار يمثل المتوسط) كل ما كان تقدير خط الانحدار لهذه العلاقة تقدير دقيق.

وبالنظر إلى الجدول التالي رقم (1.2.4) الذي يبين الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث يلاحظ أن الوسط الحسابي للمتغير LNCPI قد بلغ ما قيمته 4.007185 أما الوسط الحسابي للمتغير LNMNS فقد بلغ 9.237146 والوسط الحسابي للمتغير LNPI هو 4.523074 والوسط الحسابي للمتغير LNTOP هو 3.719978 والوسط الحسابي للمتغير LNEXP هو 9.072377، والوسط الحسابي للمتغير LNTRB هو 8.901653، والوسط الحسابي للمتغير LNOIP هو 3.467997 أما الوسط الحسابي للمتغير LNGDP هو 10.94156.

### الجدول رقم (1.2.4): الخصائص الإحصائية الوصفية للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

Variables	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Jarque-Bera	Obs.
LNCPI	4.007185	5.19424	2.953136	0.530499	0.388731**	37
LNMNS	9.237146	11.59992	7.90522	1.177884	4.581755**	37
LNPI	4.523074	4.926778	4.165071	0.21077	2.362155**	37
LNTOP	3.719978	4.740296	3.101185	0.457215	3.836792**	37
LNEXP	9.072377	11.08649	7.703549	1.12853	4.392133**	37
LNTRB	8.901653	10.87711	6.338594	1.048552	0.154996**	37
LNOIP	3.467997	4.695468	2.507972	0.653567	2.996443**	37
LNGDP	10.94156	11.33887	10.56275	0.208966	2.779021**	37

\*\* تشير إلى أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً عند مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-views



## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

### الكلبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الوسط الحسابي لوحده ليس ذو دلالة بمعنى أننا لا نستفيد منه بمعرفة الرقم القياسي إلا شيء واحد وهي معرفة القيمة التي تتركز حولها البيانات، ولاكن يستفاد من الوسط الحسابي بشكل كبير حينما نقارن الوسط الحسابي بالقيمة العظمى وبالقيمة الصغرى وذلك في معرفة هل هناك قيم متطرفة في هذه السلاسل الزمنية أم لا.

وقد بلغ الفرق بين الوسط الحسابي والقيمة الكبرى للمتغير LNCPI ما قيمته -1.187055، وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي لهذا المتغير والقيمة الصغرى ما قيمته 1.04049، أما الفرق بين الوسط الحسابي للمتغير LNMNS والقيمة العظمى قد بلغ ما قيمته -2.362774 والقيمة الصغرى ما قيمته 1.331926، وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي والقيمة العظمى للمتغير LNPI ما قيمته -0.403704 وبلغت القيمة الصغرى والوسط الحسابي لهذا المتغير 0.358003، وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي للمتغير LNTOP والقيمة العظمى ما قيمته -1.020318 والقيمة الصغرى ما قيمته 0.618793، وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي والقيمة الكبرى للمتغير LNEXP ما قيمته -2.014113 وبلغت القيمة الصغرى ما قيمته 1.368828، أما الفرق بين الوسط الحسابي للمتغير LNTRB والقيمة العظمى قد بلغت ما قيمته -1.975457 والقيمة الصغرى ما قيمته 2.563059، وبلغ الفرق بين الوسط الحسابي والقيمة الكبرى للمتغير LNOIP ما قيمته -1.227471 والوسط الحسابي والقيمة الصغرى لهذا المتغير ما قيمته 0.960025، أما الفرق بين الوسط الحسابي للمتغير LNGDP والقيمة العظمى قد بلغت ما قيمته -0.39731 والقيمة الصغرى ما قيمته 0.37881.

ونلاحظ من خلال حساب الفروق بين أكبر قيمة والوسط الحسابي وبين أصغر قيمة والوسط الحسابي أن المتغير LNPI أقل المتغيرات تطرفاً (لأنه أقل المتغيرات في الفروق)، ويأتي بعده المتغير LNGDP وبعده LNTOP وبعده المتغير LNOIP، والذي يليه المتغير LNCPI وبعده المتغير LNTRB وبعده المتغير LNEXP وأخيراً المتغير LNMNS فهو يأخذ أكبر قيمة في الفروقات.

ويمكن التعرف على ذلك بشكل أكثر وضوحاً على مدى وجود قيم متطرفة ودرجة تشتت البيانات من خلال مقياس الانحراف المعياري (Std. Dev) الذي يمثل أهم المقاييس الخاصة بالتشتت، وكان المتغير LNGDP أقل المتغيرات تشتتاً حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري له 0.208966 ويأتي بعده المتغير LNPI فقد بلغت قيمة التشتت 0.21077 ويأتي بعده المتغير LNTOP فقد بلغت قيمة التشتت له 0.457215 ويأتي من بعده المتغير LNCPI فقد بلغت قيمة التشتت له 0.530499 ومن بعده المتغير

LNOIP وبلغت قيمة التشتت 0.653567 ويليها LNTRB وبلغت قيمة التشتت له 1.048552 ويليها LNXEP وبلغت قيمة تشتته 1.12853 وأخيراً المتغير LNMNS وبلغت قيمة تشتته 1.177884، وبشكل عام نخرج بحكم عام أن البيانات لا توجد بها تشتت كبير وبالتالي يمكن تمثيل هذه البيانات حول خط الاتجاه العام أو حول خط الانحدار بشكل دقيق وبالتالي العلاقات التي سيتم تقديرها ستكون بها نوع كبير من الدقة لأنها لا توجد بها تشتت كبير للبيانات.

استخدم الباحث **Jarque-Bera** للتعرف على مدى إتباع السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للتوزيع الطبيعي، ويلاحظ أن بيانات السلاسل الزمنية للبحث كلها موزعة توزيعاً طبيعياً وهذا أمر جيد ويتوافق مع أغلب طرق القياس التي تستخدم في مجال القياسي الاقتصادي.

بلغت عدد المشاهدات **Obs** للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث بالكامل عدد 37 مشاهدة، وهذا يدل على أن عينة البحث من العينات الصغيرة الأمر الذي يجب التنبؤ له في اختيار طرق القياس الملائمة، ويعني أن هذا الأمر جيد بمعنى أنه لا توجد قيم مفقودة وهذا أمر جيد بالنسبة للقياس.

## 2 - اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات البحث:

تستخدم اختبارات جذر الوحدة في مجال السلاسل الزمنية للتعرف على درجة سكون السلاسل الزمنية ودرجة تكامل هذه السلاسل وهذا الأمر مهم جداً في اختيار طرق التقدير وأساليب القياس الاقتصادي، وثم استخدام في هذا البحث اختبارين الاختبار الأول يتمثل في اختبار فيليبس بيرون (PP) 1988 Perron (Phillips and) وهو من الاختبارات اللامعلمية التي تستخدم في اختبار سكون السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها وهذا الاختبار يعتبر من الاختبارات المهمة التي تتميز بنقاط كبيرة جداً على الاختبارات الأخرى فهو يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلاسل الزمنية ويحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعاملي ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطي للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي  
الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الجدول رقم (2.2.4): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلاسل  
الزمنية لمتغيرات البحث

Variables	PP	ZA
LNCPI	-2.233254**	-5.253593**
LNMS	-5.746242**	-7.459512**
LNIPI	-5.013104**	-5.853013**
LNTOP	-5.903616**	-6.445239**
LNEXP	-8.493151**	-10.72581**
LNTRB	-6.279538**	-6.689536**
LNOIP	-5.832046**	-6.504915**
LNGDP	-5.565709**	-6.356685**

\*\*Stationary at first difference (5%)

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

ومن خلال الجدول السابق رقم (2.2.4) يتضح أن الفرق الأول للمتغير LNCPI قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-2.233254^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القضي بأن الفرق الأول للمتغير LNCPI يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNCPI على الجذر الوحدة.

وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNCPI ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ ، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNCPI قد بلغت ما قيمته  $-5.253593^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNCPI على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNCPI على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNCPI ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

وبالإضافة إلى الفرق الأول للمتغير LNMNS قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-5.746242^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القضي بأن الفرق الأول للمتغير LNMNS يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNMNS على الجذر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNMNS ساكنه بعد أخذ الفرق الأول

وهي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNMNS قد بلغت ما قيمته  $-7.459512^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القاضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNMNS على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القاضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNMNS على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNMNS ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى (I(1).

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNIPI قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-5.013104^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القاضي بأن الفرق الأول للمتغير LNIPI يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القاضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNIPI على الجذر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNIPI ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNIPI قد بلغت ما قيمته  $-5.853013^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القاضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNIPI على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القاضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNIPI على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNIPI ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى (I(1).

وبالإضافة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNTOP قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-5.903616^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القاضي بأن الفرق الأول للمتغير LNTOP يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القاضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNTOP على الجذر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNTOP ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNTOP قد بلغت ما قيمته  $-6.445239^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القاضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNTOP على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القاضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNTOP على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

LNTOP ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى I(1).

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNEXP قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-8.493151^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القضي بأن الفرق الأول للمتغير LNEXP يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNEXP على الجذر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNEXP ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن إحصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNEXP قد بلغت ما قيمته  $-10.72581^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNEXP على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNEXP على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNEXP ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى I(1).

وبالإضافة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNTRB قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-6.279538^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض العدم الخاص بهذا الاختبار القضي بأن الفرق الأول للمتغير LNTRB يحتوي على جذر الوحدة وقبول الفرض البديل القضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNTRB على الجذر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNTRB ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصائية الاختبار للفرق الأول من المتغير LNTRB قد بلغت ما قيمته  $-6.689536^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض العدم القضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNTRB على جذر الوحدة وقبول فرض البديل القضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNTRB على جذر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNTRB ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى I(1).

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNOIP قد بلغت احصائية PP الخاصة به ما قيمته  $-5.832046^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصائية أقل من 5% ولذلك يمكن

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

رفض فرض عدم الخواص بهذا الاختبار القاضي بأن الفرق الأول للمتغير LNOIP يحتوي على جدر الوحدة وقبول الفرض البديل القاضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNOIP على الجدر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNOIP ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصاءة الاختبار للفرق الأول من المتغير LNOIP قد بلغت ما قيمته  $6.504915^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصاءة نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض عدم القاضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNOIP على جدر الوحدة وقبول فرض البديل القاضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNOIP على جدر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNOIP ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى (I(1).

وبالإضافة إلى أن الفرق الأول للمتغير LNGDP قد بلغت احصاءة PP الخاصة به ما قيمته  $5.565709^{**}$  وكانت قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصاءة أقل من 5% ولذلك يمكن رفض فرض عدم الخواص بهذا الاختبار القاضي بأن الفرق الأول للمتغير LNGDP يحتوي على جدر الوحدة وقبول الفرض البديل القاضي بعدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNGDP على الجدر الوحدة وبالتالي يمكن الخلوص من هذه النتيجة إلى أن السلسلة الزمنية الممثلة للمتغير LNGDP ساكنه بعد أخذ الفرق الأول وهي متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، وبالنظر إلى نتيجة اختبار ZA نجد أن احصاءة الاختبار للفرق الأول من المتغير LNGDP قد بلغت ما قيمته  $6.356685^{**}$  وبالنظر إلى قيمة الاحتمال المرافقة لهذه الإحصاءة نجد أنها قد كانت أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرض عدم القاضي باحتواء الفرق الأول للمتغير LNGDP على جدر الوحدة وقبول فرض البديل القاضي على عدم احتواء الفرق الأول للمتغير LNGDP على جدر الوحدة وبالتالي فإن نتيجة هذا الاختبار تؤكد نتيجة الاختبار PP وهو أن المتغير LNGDP ساكن بعد أخذ الفرق الأول وأنه متكامل من الدرجة الأولى (I(1).

ويتضح من خلال ما سبق ان جميع متغيرات البحث ساكنة بعد أخذ الفرق الأول وأنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1).

### 3 – تحليل الارتباط بين متغيرات البحث:

لماذا نقوم بتحليل الارتباط في مجال تحليل السلاسل الزمنية؟ نقوم بتحليل الارتباط لسببين:

السبب الأول: هو التعرف بشكل مبدئي على مدى وجود ارتباط بين السلاسل الزمنية الممثلة للمتغيرات

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

### الكلبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

المستقلة وبين المتغير التابع (بمعنى هل يوجد ارتباط أم لا وهل هذا الارتباط معنوي أو غير معنوي قوي أو ضعيف سالب أو موجب)، ونستفيد من كل هذا بشكل مبدئي مدى طبيعة وقوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

**السبب الثاني:** معرفة مدى وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة فلو كان هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة فيما بينها هذا يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي في البيانات وهذا قد يؤثر على نتائج القياس ويؤثر من ناحية إضعاف معنوية التقديرات أن نحصل أحياناً على إشارات مخالفة للنظرية الاقتصادية وبالتالي يكون الهدف من تحليل الارتباط هو معرفة مدى وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة ومعرفة مدى وجود علاقة معنوية احصائياً بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ونوع هذه العلاقة. ولتوضيح علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع في كل نموذج ننظر للجدول رقم (3.2.4) نلاحظ الآتي:

يتضح من الجدول (3.2.4) بأن هناك علاقة تكامل مشترك في النموذج الأول بين المتغير التابع (معدل التضخم والمتمثل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك LNCPI) والمتغيرات المستقلة كلاً من (عرض النقود، الإنفاق العام، الانفتاح التجاري، الرقم القياسي لأسعار الواردات)، وقد بلغت معلمة الارتباط بين المتغير LNCPI والمتغير LNMNS ما قيمته  $0.876262^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين عرض النقود وبين مستوى التضخم وهو ما يتوافق مع الواقع (أي كلما زاد عرض النقود زاد التضخم) ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، في حين نلاحظ أن المتغير LNIPPI موجب ولاكن غير معنوي وبالتالي لا يوجد ارتباط معنوي بين LNIPPI مع المتغير LNCPI وبلغت قيمته  $0.021834$ ، وبلغت معلمة الارتباط بين المتغير LNTOP والمتغير LNCPI ما قيمته  $0.406323^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين عرض النقود والانفتاح التجاري، بينما بلغت معلمة الارتباط بين المتغير LNCPI و المتغير LNEXP ما قيمته  $0.627913^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين عرض النقود وبين مؤشر الإنفاق العام بمعنى أن كلما زاد الإنفاق العام زاد التضخم وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويتوافق مع الواقع أيضاً.

أما في النموذج الثاني يتضح من الجدول (3.2.4) بأن هناك علاقة ارتباط في النموذج الثاني بين المتغير التابع (معدل الميزان التجاري LNTRB) والمتغيرات المستقلة كلاً من (الناتج القومي الإجمالي، الإنفاق العام، الانفتاح التجاري، أسعار النفط)، وبلغت معلمة الارتباط بين المتغير LNOIP والممثل



## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

لأسعار النفط والمتغير LNTRB ما قيمته  $0.767065^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين أسعار النفط والميزان التجاري وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي ومطابق للواقع أيضاً، بينما بلغت معلمة المتغير LNGDP المتمثل للإنفاق العام مع المتغير التابع LNTRB ما قيمته  $0.837124^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين الناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري، وبلغت أهم معلمة التي تهمنا في هذا البحث وهي معلمة الارتباط بين المتغير LNEXP والمتغير LNTRB ما قيمته  $0.682942^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين الإنفاق العام المتمثل للسياسة المالية والميزان التجاري وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ومتوافق مع الواقع، وبلغت أهم معلمة التي تهمنا في هذا البحث وهي معلمة الارتباط بين المتغير LNTOP والمتغير LNTRB ما قيمته  $0.699374^{**}$  وكانت معنوية عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بين الانفتاح التجاري والميزان التجاري وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ومتوافق مع الواقع.



الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة  
1990 - 2020م

الجدول رقم (3.2.4): تحليل الارتباط بين متغيرات البحث

	LNCPI	LMNS	LNIPI	LNTOP	LNEXP	LNTRB	LNOIP	LNGDP
LNCPI	1							
LMNS	0.876262**	1						
LNIPI	0.021834	0.454131**	1					
LNTOP	0.406323**	0.763173**	0.831247**	1				
LNEXP	0.627913**	0.905552**	0.657515**	0.897395**	1			
LNTRB	0.207901	0.501346**	0.538330**	0.699374**	0.682942**	1		
LNOIP	0.458537**	0.807971**	0.783022**	0.953233**	0.942298**	0.767065**	1	
LNGDP	0.387162**	0.622605**	0.454218**	0.620464**	0.753710**	0.837124**	0.737054**	1

\*\*Significant at 5% significance level

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

## الفصل الثالث التحليل القياسي لفاعلية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

### المطلب الثاني: اختبار فاعلية السياسة المالية على التوازن الداخلي في الاقتصاد الليبي

يهدف هذا القسم لقياس اختبار فاعلية السياسة المالية من خلال مؤشرها المعتمد المتمثل في الإنفاق العام على التوازن الداخلي ممثلاً بمستوى التضخم من خلال مؤشر الرقم القياسي للأسعار

تم في هذا البحث استخدام اختبار الحدود المطور للتكامل المشترك وذلك بناءً على نموذج سام Sam et al. (2019) ويمكن من خلال هذا الاختبار التعرف على مدى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات البحث في كلا نموذجي البحث وبيين الجدول التالي رقم (4.2.4) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث في النموذج الأول الممثل لأثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الداخلي، ومن خلال الجدول يلاحظ أن قيمة إحصائية F-Bounds Test الإجمالية قد بلغت ما قيمته 16.77439 وبمقارنة هذه القيمة بالقيم الحرجة الحد الأدنى I(0) للقيم الحرجة والحد الأعلى I(1) للقيم الحرجة يلاحظ أن إحصائية الاختبار قد تفوقت على الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند كل مستويات المعنوية 1% و 2.5% و 5% و 10% ويدل ذلك على إمكانية رفض فرض العدم القاضي بعدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة دفعةً واحدة والمتغير التابع في النموذج الأول للبحث، ومن خلال النظر للجدول يتضح أيضاً أن إحصائية t-Bounds Test قد بلغت ما قيمته -5.613672 وقد تفوقت قيمة احصائية t على الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% ويدل ذلك على أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات البحث وأن نموذج البحث خالي من الحالة الثانية غير المولدة للتكامل المشترك.

وبالنظر إلى الجدول رقم (5.2.4) الذي بين اختبار التكامل المشترك exogenous F test الخاص بنموذج ARDL المطور الذي يقيس مدى خلو النموذج من المشكلة الأولى غير مولدة للتكامل المشترك يتضح أن قيمة احصائية F قد بلغت ما قيمته 20.39142 وقد كانت معنوية إحصائياً وكانت أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والقيمة العليا بلغت 4.70 ويدل ذلك على إمكانية رفض فرض العدم القاضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وتدل كل النتائج من الجدول (4.2.4) والجدول (5.2.4) على أن متغيرات البحث في النموذج الأول ترتبط في الأجل الطويل بعلاقة توازنه وأن ذلك الأمر يمهد لتقدير نموذج تصحيح الخطأ والتعرف على ديناميكيات الأجل القصير والتعرف على العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الجدول رقم (4.2.4): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	16.77439	10%	2.45	3.52
K	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	38	10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544
		1%	4.428	6.25
Finite Sample: n=35				
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-5.613672	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

الجدول رقم (5.2.4): اختبار التكامل المشترك exogenous F test

Wald Test:			
Equation: LRFORM			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	20.39142	(4, 26)	0.0000
Chi-square	81.56568	4	0.0000
Critical Value			
	I(0)	I(1)	
	2.80	4.70	

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

الفرع الأول: ديناميكيات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

يعرض الجدول التالي رقم (6.2.4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM للنموذج القياسي الأول، ويمكن من خلال هذا الجدول التعرف أو التركيز على شيئين. الشيء الأول يتمثل في معلمة تصحيح الخطأ \*CointEq(-1) وقد بلغت معلمة تصحيح الخطأ ما قيمته 0.211435 و كانت

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

سالبة ومعنوية إحصائياً (آخر قيمة في عمود Prob تساوي صفر وأصغر من 5% وسالبه)، وهذا الأمر يعني توفر الشرطيين الضروريين في هذه المعلمة وهي أن تكون سالبة ومعنوية إحصائياً، وهذا يعني أن عملية تصحيح الخطأ تتم فعلاً وأن النموذج القياسي المقدر إذا حصل فيه في الأجل القصير أي انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل فسوف يتم تصحيح هذا الانحراف وستعود العلاقة إلى التوازن، ومن خلال معلمة تصحيح الخطأ البالغة 0.211435 يلاحظ أن ما نسبته 21.14% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة الزمن التي تمثل السنة في هذا البحث، وبالنظر إلى بعض المقاييس الإحصائية تحت الجدول (6.2.4)، يلاحظ أن قيمة R-squared قد بلغت 0.886431 و-Adjusted R-squared قد بلغت 0.859932 وكانت إحصائية F-statistic بلغت 33.45103 وإحصائية Prob(F-statistic) معنوية، وهذا يدل على توصيف المعادلة بشكل جيد وقيمة R-squared كبيرة جداً وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر المتغير التابع بشكل كبير.

### الجدول رقم (6.2.4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

Dependent Variable: LNCPI				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.334023	0.036563	-9.135664	0.0000
D(LNCPI(-1))	0.245224	0.076894	3.189129	0.0037
D(LNEXP)	-0.043536	0.014174	-3.071417	0.0049
D_1989	-0.080777	0.026368	-3.063442	0.0050
D_1994	-0.086443	0.026708	-3.236602	0.0033
D_2002	-0.100962	0.028950	-3.487504	0.0018
D_2005	0.105514	0.027127	3.889613	0.0006
CointEq(-1)*	-0.211435	0.021493	-9.837446	0.0000
R-squared	0.886431	Mean dependent var		0.052692
Adjusted R-squared	0.859932	S.D. dependent var		0.068626
S.E. of regression	0.025684	Akaike info criterion		-4.301262
Sum squared resid	0.019789	Schwarz criterion		-3.956507
Log likelihood	89.72399	Hannan-Quinn criter.		-4.178601
F-statistic	33.45103	Durbin-Watson stat		2.058951
Prob(F-statistic)	0.000000			

### المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-views

وبالنظر للجدول رقم (6.2.4) يلاحظ أنه قد تم تقدير معاملات الأثر خلال الأجل القصير معلمة الأثر الأولى C هذا الحد الثابت وكان معنوي إحصائياً و D هذا الفرق ((LNCPI(-1)) يعني فترة الإبطاء الأولى للمتغير التابع وهذه لاتهمنا كثيراً ولاكن قد بلغت المعلمة بها 0.245224 وكان Prob ما

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

قيمته 0.0037 وهو أقل من 5% يعني معنوي و  $D(LNEXP)$  بلغت 0.043536 وكانت سالبة ولتفسير المعلمة الأولى بلغت معلمة الأثر قصير الأجل لفترة الإبطاء الأولى للمتغير التابع ما قيمته 0.245224 وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على أن أي تغير نسبته 1% في السنة الماضية في المتغير التابع يؤدي إلى تغيير المتغير التابع في هذه السنة بشكل إيجابي (في نفس الاتجاه) ما نسبته 0.245 % تقريباً وأن أي تغير في المتغير  $(LNEXP)$  نسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته 0.04 % تقريباً وفي الاتجاه المعاكس (لأن الإشارة سالبة)، وبالنسبة إلى  $D_{1989}$  و  $D_{1994}$  و  $D_{2002}$  و  $D_{2005}$  هذه عبارة عن متغيرات وهمية تم من خلالها السيطرة على التغيرات الهيكلية في النموذج المقدر.

### الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS:

يمثل الجدول التالي رقم (7.2.4) تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (Variable) وهي  $(LNEXP, LNMNS, LNPI, LNTOP)$  والمتغير التابع (Dependent Variable: LNCPI) هذه معلمات النموذج الأول .

يتضح من خلال الجدول (7.2.4) أن وجود علاقة طردية بين  $LNMNS$  الممثل لعرض النقود والمتغير التابع الممثل لمستوى التضخم، وقد بلغت معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 0.867425، ويدل ذلك على أن أي تغير نسبته 1% في المتغير المستقل (عرض النقود) سيؤدي إلى تغيير المتغير التابع في نفس الاتجاه (لأن العلاقة موجبة) بما نسبته 0.87% تقريباً.

ويتضح من الجدول (7.2.4) وجود علاقة طردية بين المتغير  $LNPI$  الممثل للرقم القياسي لأسعار الواردات والمتغير التابع الممثل لمستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار لهذا المتغير ما قيمته 1.022917 ويدل ذلك على أن أي تغييراً في المتغير المستقل نسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته 1.02% تقريباً وفي نفس الاتجاه، أما علاقة المتغير  $LNTOP$  الممثل للانفتاح التجاري بالمتغير التابع الممثل لمستوى التضخم فقد كانت علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته -0.646863 وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% ويدل ذلك على أن أي تغييراً نسبته 1% في المتغير  $LNTOP$  الممثل للانفتاح التجاري سوف تؤدي إلى تغيير المتغير التابع الممثل للرقم القياسي للأسعار أو مستوى التضخم بما نسبته -0.65 % تقريباً وفي الاتجاه المعاكس، أما المتغير  $LNEXP$  وهو المتغير موضع الاهتمام وهو الممثل للسياسة المالية فقد كانت علاقته

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

بمستوى التضخم سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار هذا المتغير ما قيمته -0.498046- ويدل ذلك على أن أي تغيير في المتغير المستقل الممثل في الإنفاق العام ونسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته -0.50% تقريباً وفي نفس الاتجاه.

الجدول رقم (7.2.4): تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS

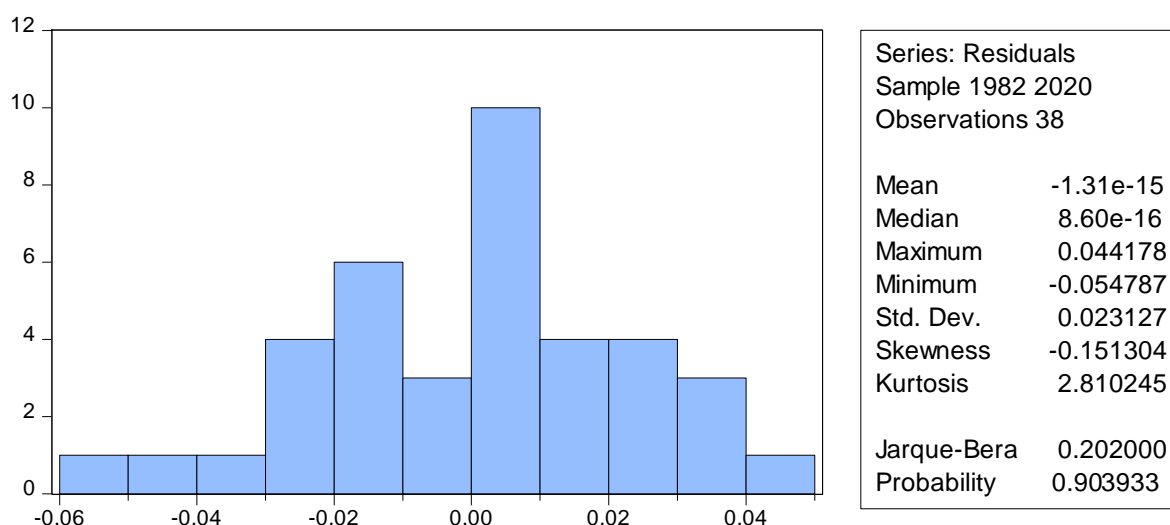
Dependent Variable: LNCPI				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNMSNS	0.867425	0.069258	12.52456	0.0000
LNPI	1.022917	0.482186	2.121418	0.0436
LNTOP	-0.646863	0.219024	-2.953394	0.0066
LNEXP	-0.498046	0.088426	-5.632329	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

### الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي المقدر:

تعتبر الاختبارات التشخيصية للنموذج الاقتصادي القياسي المقدر من أهم الاختبارات الإحصائية التي نتأكد من خلالها أن النموذج الاقتصادي مقدر، وبالتالي التقديرات التي حصلنا عليها هي صحيحة من الناحية الإحصائية ولا تعاني من أي مشكلة إحصائية أو قياسية، ويبين الشكل التالي رقم (2.2.4) نتائج اختبار (Jarqu- Bera) للتوزيع الطبيعي الذي يتضح من خلاله أن إحصائية الاختبار قد بلغت ما قيمته 0.202000 وقد كانت قيمة الاحتمال probability المرافقة لهذه الإحصائية قد بلغت ما قيمته

### الشكل رقم (2.2.4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر



المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

### الكلبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

0.903933 وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن إحصائية الاختبار غير معنوية إحصائياً وبالتالي نقبل فرض العدم الذي يقول أن بواقي الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً وبالتالي يتضح نتيجة هذا الاختبار أن سلسلة البواقي للنموذج الاقتصادي المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً وأن هذا أول شرط من شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى متوفر في النموذج القياسي وهذا أمر جيد.

ومن خلال الجدول التالي رقم (8.2.4) الذي يبين نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي

الانحدار للنموذج القياسي المقدر يتضح أن إحصائه **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** أنها تبين بواقي الانحدار خالية تماماً من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وبشيء من التفصيل يمكن القول أن إحصائه **F-statistic** الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت ما قيمته 0.673503 وقد كانت قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.5193 وبالتالي فهي غير معنوية لأنها أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرض العدم القاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل في بواقي الانحدار، وبالنظر إلى إحصائه **Obs\*R-squared** نجد أنها قيمتها قد بلغت ما قيمته 2.019420 وأن قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.3643 وهذا يعني أن إحصائه الاختبار غير معنوية إحصائياً وبالتالي نقبل فرض العدم الذي يقول بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، ونفهم من كل ذلك أن بواقي الانحدار خالية من هذه المشكلة وأن هذا الشرط هو الشرط الثاني المتوفر في نموذج البحث من شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى .

الجدول رقم (8.2.4): نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
<b>F-statistic</b>	0.673503	<b>Prob. F(2,24)</b>	0.5193
<b>Obs*R-squared</b>	2.019420	<b>Prob. Chi-Square(2)</b>	0.3643

المصدر: من إعداد الباحث — مخرجات برمجية E-views

وبالنظر للجدول التالي رقم (9.2.4): الذي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر يلاحظ من خلال اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** أن إحصائه **F-statistic** قد بلغت ما قيمته 0.611009 وقد كانت قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.8026 وكانت أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة عدم تجانس التباين، وبالنظر إلى إحصائه **Obs\*R-squared** نجد أنها قد بلغت ما قيمته 7.805415 وأن قيمة الاحتمال المرافق لها قد بلغت ما قيمته 0.7306 وكانت أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر، وبالنظر إلى احصائية Scaled explained SS نجد أنها قد بلغت 3.307371 وأن قيمة الاحتمال المرافق لها كانت 0.9860 وبالتالي فهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة عدم تجانس التباين ويستنتج من ذلك كله عدم معانات بواقي الانحدار في النموذج القياسي المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول رقم (9.2.4): نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
<b>F-statistic</b>	0.611009	<b>Prob. F(11,26)</b>	0.8026
<b>Obs*R-squared</b>	7.805415	<b>Prob. Chi-Square(11)</b>	0.7306
<b>Scaled explained SS</b>	3.307371	<b>Prob. Chi-Square(11)</b>	0.9860

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

وبالنظر للجدول التالي رقم (10.2.4) الذي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر نجد أن احصائية **F** قد بلغت ما قيمته 0.002018 وكانت قيمة الاحتمال المرافق لها قد بلغت 0.9644 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بخلوى بواقي الانحدار من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي، وبالنظر إلى احصائية **Obs\*R-squared** البالغة ما قيمته 0.002137 نجد أن احصائية الاحتمال المرافق لها قد بلغت ما قيمته 0.9631 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بخلوى بواقي الانحدار من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

الجدول رقم (10.2.4): نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH			
<b>F-statistic</b>	0.002018	<b>Prob. F(1,34)</b>	0.9644
<b>Obs*R-squared</b>	0.002137	<b>Prob. Chi-Square(1)</b>	0.9631

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

ويستدل من كل ذلك على أن بواقي الانحدار أنها موزعة طبيعياً وأنها خالية من مشكلة الارتباط المتسلسل وأنها خالية من مشكلة عدم تجانس التباين وعدم تجانس التباين الشرطي وبالتالي تكون الاشتراطات اللازم توفرها في بواقي الانحدار من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى متوفرة وبالتالي يمكن القول بأن نتائج التقدير نتائج جيدة وأنها متينة احصائياً.

الجدول التالي رقم (11.2.4) يبين نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر وذلك من خلال اختبار Ramsey RESET Test الذي بلغت احصائية **t** الخاصة به ما قيمته 0.351835 وبلغت قيم



## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الاحتمال المرافقة لها ما قيمته 0.7279 وقد كانت قيمة الاحتمال أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن هذا النموذج قد تم توصيفه بشكل جيد وأنه خالٍ من مشكلات عدم التوصيف، وبالنظر إلى احصائية f الخاصة بهذا الاختبار نجد أنها قد بلغت ما قيمته 0.123788 وأن قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.7279 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن النموذج قد تم توصيفه بشكل جيداً وأنه خالٍ من مشكلات سوء التوصيف.

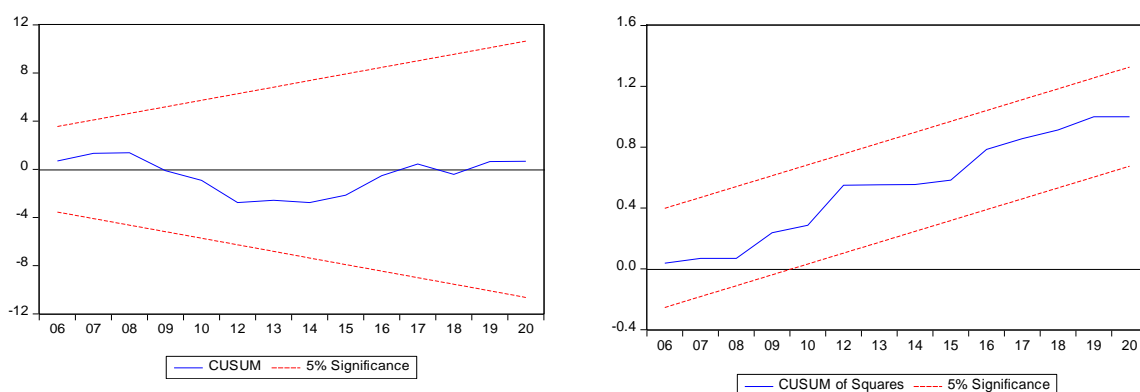
الجدول رقم (11.2.4): نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	0.351835	25	0.7279
F-statistic	0.123788	(1, 25)	0.7279

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

الشكل التالي رقم (3.2.4): يبين نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares التي تستخدم لقياس الاستقرار الهيكلي للنموذج القياسي المقدر، وبالنظر إلى اختبار CUSUM و CUSUM of squares نجد أن المنحنى الممثل لأحصائية الاختبار الممثل باللون الأزرق يقع في كلا الاختبارين بين الحدين الحرجين الممثلين باللون الأحمر ولهذا فإن النموذج القياسي المقدر مستقراً هيكلياً وأنه خالٍ من المشكلات المتعلقة بعدم الاستقرار الهيكلي.

الشكل رقم (3.2.4): نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares لاستقرار النموذج القياسي المقدر



المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

يستنتج من كل ذلك أن النموذج القياسي المقدر قد اجتاز كل الاختبارات الاحصائية والقياسية التي تثبت كفاءته وبالتالي يمكن القول أن النتائج التي تم التوصل إليها وأهمها معلمات الأثر خلال الأجل القصير وخلال الأجل الطويل التي تمثل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هي نتائج

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

متينة إحصائيا وصحيحة ويمكن التعويل عليها في رسم السياسات الاقتصادية.

### المطلب الثالث: اختبار فاعلية السياسة المالية على التوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي

تم في هذا البحث استخدام اختبار الحدود المطور للتكامل المشترك وذلك بناءً على نموذج سام (2019) (SAM Et Al) ويمكن من خلال هذا الاختبار التعرف على مدى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات البحث في كلا نمودجي البحث وبين الجدول التالي رقم (12.2.4) اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث في النموذج الثاني الممثل لأثر السياسة المالية على التوازن الاقتصادي الخارجي، ومن خلال الجدول يلاحظ أن قيمة إحصائية F-Bounds Test الإجمالية قد بلغت ما قيمته 98.90339

#### الجدول رقم (12.2.4): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	98.90339	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Finite Sample: n=40				
Actual Sample Size	38	10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544
		1%	4.428	6.25
Finite Sample: n=35				
		10%	2.696	3.898
		5%	3.276	4.63
		1%	4.59	6.368
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-15.78294	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

وبمقارنة هذه القيمة بالقيم بالدرجة الحد الأدنى I(0) للقيم الحرجة والحد الأعلى I(1) للقيم الحرجة يلاحظ أن إحصائية الاختبار قد تفوقت على الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند كل مستويات المعنوية 1% و 2.5% و 5% و 10% ويدل ذلك على إمكانية رفض فرض العدم القاضي بعدم وجود

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة دفعةً واحدة والمتغير التابع في النموذج الثاني للبحث، ومن خلال النظر للجدول يتضح أيضاً أن إحصائية t-Bounds Test قد بلغت ما قيمته 15.78294- وقد تفوقت قيمة إحصائية t على الحد الأعلى للقيم الحرجة I(1) عند كل مستويات المعنوية من 1% إلى 10% ويذل ذلك على أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات البحث وأن نموذج البحث خالي من الحالة الثانية غير المولدة للتكامل المشترك.

وبالنظر إلى الجدول رقم (13.2.4) الذي بين اختبار التكامل المشترك exogenous F test الخاص بنموذج ARDL المطور الذي يقيس مدى خلو النموذج من المشكلة الأولى غير مولدة للتكامل المشترك يتضح أن قيمة إحصائية F قد بلغت ما قيمته 54.68513 وقد كانت معنوية إحصائياً وكانت أكبر من القيمة الحرجة للاختبار عند مستوى المعنوية 5% والقيمة العليا بلغت 4.70 ويدل ذلك على إمكانية رفض فرض عدم القضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث وتدلل كل النتائج من الجدول (12.2.4) والجدول (13.2.4) على أن متغيرات البحث في النموذج الثاني ترتبط في الأجل الطويل بعلاقة توازنه وأن ذلك الأمر يمهد لتقدير نموذج تصحيح الخطأ والتعرف على ديناميكيات الأجل القصير والتعرف على العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

### الجدول رقم (13.2.4): اختبار التكامل المشترك exogenous F test

Wald Test:			
Equation: LRFORM			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	54.68513	(4, 21)	0.0000
Chi-square	218.7405	4	0.0000
Critical Value			
	I(0)	I(1)	
	2.80	4.70	

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

### الفرع الأول: ديناميكيات الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ

يعرض الجدول التالي رقم (14.2.4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM للنموذج القياسي الثاني، ويمكن من خلال هذا الجدول التعرف أو التركيز على شيئين. الشيء الأول يتمثل في معلمة تصحيح الخطأ  $CointEq(-1)^*$  وقد بلغت معلمة تصحيح الخطأ ما قيمته -0.790996- وكانت سالبة ومعنوية إحصائياً (آخر قيمة في عمود Prob تساوي صفر وأصغر من 5% وسالبه)، وهذا الأمر يعني توفر الشرطيين الضروريين في هذه المعلمة وهي أن تكون سالبة ومعنوية إحصائياً،

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

وهذا يعني أن عملية تصحيح الخطأ تتم فعلاً وأن النموذج القياسي المقدر إذا حصل فيه في الأجل القصير أي انحراف عن العلاقة التوازنية طويلة الأجل فسوف يتم تصحيح هذا الانحراف وستعود العلاقة إلى التوازن، ومن خلال معلمة تصحيح الخطأ البالغة  $-0.790996$  يلاحظ أن ما نسبته  $79.09\%$  من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها خلال وحدة الزمن التي تمثل السنة في هذا البحث، وبالنظر إلى بعض المقاييس الإحصائية تحت الجدول يلاحظ أن قيمة  $R$ -squared قد بلغت  $0.983276$  و  $Adjusted R$ -squared قد بلغت  $0.976586$  وكانت إحصائية  $F$ -statistic بلغت  $146.9853$  وإحصائية  $Prob(F$ -statistic) معنوية، وهذا يدل على توصيف المعادلة بشكل جيد وقيمة  $R$ -squared كبيرة جداً وهذا يعني أن المتغيرات التفسيرية تفسر المتغير التابع بشكل كبير.

### الجدول رقم (14.2.4): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM

Dependent Variable: LNTRB				
ECM Regression				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.29067	0.756493	-24.17825	0.0000
D(LNTRB)	0.956496	0.157245	6.082841	0.0000
D(LNEXP)	-0.544601	0.092052	-5.916255	0.0000
D_1988	-1.140050	0.136551	-8.348874	0.0000
D_1992	-0.350847	0.137075	-2.559525	0.0183
D_1993	-0.873244	0.137345	-6.358040	0.0000
D_1996	-0.420769	0.138672	-3.034266	0.0063
D_1997	-0.349868	0.137881	-2.537465	0.0192
D_1998	-1.612908	0.143173	-11.26548	0.0000
D_2014	-1.463787	0.144793	-10.10953	0.0000
CointEq(-1)*	-0.790996	0.032600	-24.26336	0.0000

R-squared	0.983276	Mean dependent var	-0.052023
Adjusted R-squared	0.976586	S.D. dependent var	0.866259
S.E. of regression	0.132551	Akaike info criterion	-0.957232
Sum squared resid	0.439244	Schwarz criterion	-0.473379
Log likelihood	28.23017	Hannan-Quinn criter.	-0.788354
F-statistic	146.9853	Durbin-Watson stat	1.591836
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-views

وبالنظر للجدول رقم (14.2.4) يلاحظ أنه قد تم تقدير معاملات الأثر خلال الأجل القصير معلمة

الأثر الأولى C هذا الحد الثابت وكان معنوي إحصائياً و D هذا الفرق (LNTRB) يعني فترة الإبطاء

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الأولى للمتغير التابع وهذه لاتهمنا كثيرا ولاكن قد بلغت المعلمة بها 0.956496 وكان Prob ما قيمته 0.0000 وهو أقل من 5% يعني معنوي و  $D(LNEXP)$  بلغت -0.544601 وكانت سالبة ولتفسير المعلمة الأولى بلغت معلمة الأثر قصير الأجل لفترة الإبطاء الأولى للمتغير التابع ما قيمته 0.956496 وكانت معنوية إحصائيا عند مستوى المعنوية 5% وهذا يدل على أن أي تغير نسبته 1% في السنة الماضية في المتغير التابع يؤدي إلى تغيير المتغير التابع في هذه السنة بشكل إيجابي (في نفس الاتجاه) ما نسبته 0.157 % تقريبا وأن أي تغير في المتغير  $(LNEXP)$  نسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته 0.5 - % تقريبا وفي الاتجاه المعاكس (لأن الإشارة سالبة)، وبالنسبة إلى  $D_1988$  و  $D_1992$  و  $D_1993$  و  $D_1996$  و  $D_1997$  و  $D_1998$  و  $D_2014$  هذه عبارة عن متغيرات وهمية تم من خلالها السيطرة على التغيرات الهيكلية في النموذج المقدر.

### الفرع الثاني: تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS:

يمثل الجدول التالي رقم (15.2.4) تقدير معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (Variable) وهي  $(LNEXP, LNTRD, LNTOP, LNOIP, LNGDP)$  والمتغير التابع (Dependent Variable:  $LNTRD$ ) هذه معلمات النموذج الثاني.

يتضح من خلال الجدول (15.2.4) أن وجود علاقة طردية بين  $LNGDP$  الممثل للناتج القومي الإجمالي والمتغير التابع  $LNTRD$  الممثل للميزان التجاري وقد بلغت معلمة الانحدار لهذه العلاقة ما قيمته 2.979972 ويدل ذلك على أن أي تغير نسبته 1% في المتغير المستقل (الناتج القومي الإجمالي) سيؤدي إلى تغيير المتغير التابع في نفس الاتجاه (لان العلاقة موجبة) بما نسبته 2.98% تقريبا.

ويتضح من الجدول (15.2.4) وجود علاقة طردية بين المتغير  $LNOIP$  الممثل لأسعار النفط والمتغير التابع  $LNTRD$  الممثل للميزان التجاري وقد بلغت معلمة الانحدار لهذا المتغير ما قيمته 0.921785 ويدل ذلك على أن أي تغييراً في المتغير المستقل نسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته 0.92 % تقريبا وفي نفس الاتجاه، أما علاقة المتغير  $LNTOP$  الممثل للانفتاح التجاري بالمتغير التابع  $LNTRD$  الممثل لمستوى للميزان التجاري فقد كانت علاقة سالبة ومعنوية إحصائياً، وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار لهذا العلاقة ما قيمته -0.040445 وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية 5% ويدل ذلك على أن أي تغييراً نسبته 1% في المتغير  $LNTOP$  الممثل للانفتاح التجاري

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

سوف تؤدي إلى تغيير المتغير التابع LNTRD الممثل للميزان التجاري بما نسبته 0.040 % تقريباً وفي الاتجاه المعاكس، أما المتغير LNEXP وهو المتغير موضع الاهتمام وهو الممثل للسياسة المالية فقد كانت علاقته بالميزان التجاري سالبة ومعنوية احصائياً عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمة معلمة الانحدار هذا المتغير ما قيمته -0.378081 .

الجدول رقم (15.2.4): تقدير معاملات الأجل الطويل باستخدام طريقة OLS

Dependent Variable: LNTRD				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	2.979972	0.296747	10.04212	0.0000
LNTOP	-0.040445	0.256177	-0.157879	0.8761
LNOIP	0.921785	0.228789	4.028973	0.0006
LNEXP	-0.378081	0.120717	-3.131967	0.0050

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-views

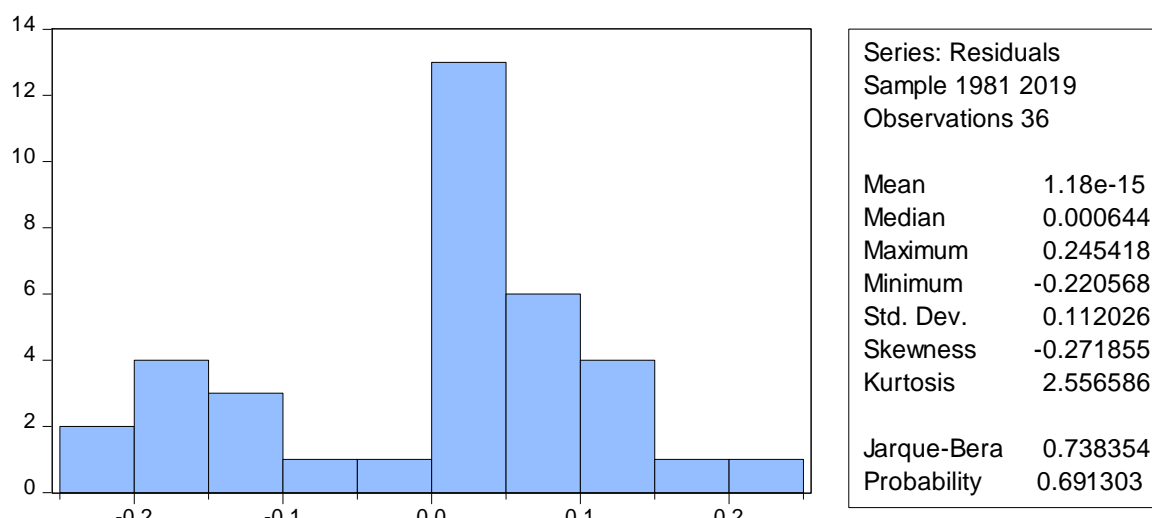
ويدل ذلك على أن أي تغيير في المتغير المستقل الممثل في الإنفاق العام ونسبته 1% سوف يؤدي إلى تغيير المتغير التابع بما نسبته 0.38 % تقريباً وفي نفس الاتجاه.

### الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي المقدر:

تعتبر الاختبارات التشخيصية للنموذج الاقتصادي القياسي المقدر من أهم الاختبارات الإحصائية التي نتأكد من خلالها أن النموذج الاقتصادي مقدر، وبالتالي التقديرات التي حصلنا عليها هي صحيحة من الناحية الإحصائية ولا تعاني من أي مشكلة إحصائية أو قياسية، ويبين الشكل التالي رقم (4.2.4) نتائج اختبار (Jarqu- Bera) للتوزيع الطبيعي الذي يتضح من خلاله أن إحصائية الاختبار قد بلغت ما قيمته 0.738354 وقد كانت قيمة الاحتمال probability المرافقة لهذه الإحصائية قد بلغت ما قيمته 0.691303 وهي أكبر من 5% وهذا يعني أن إحصائية الاختبار غير معنوية إحصائياً وبالتالي نقبل فرض العدم الذي يقول أن بواقي الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً وبالتالي يتضح نتيجة هذا الاختبار أن سلسلة البواقي للنموذج الاقتصادي المقدر موزعة توزيعاً طبيعياً وأن هذا أول شرط من شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى متوفر في النموذج القياسي وهذا أمر جيد.

الشكل رقم (4.2.4): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م



المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

ومن خلال الجدول التالي رقم (16.2.4) الذي يبين نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي

الانحدار للنموذج القياسي المقدر يتضح أن إحصائه Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنها تبين بواقي الانحدار خالية تماماً من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، وبشيء من التفصيل يمكن القول أن إحصائه **F-statistic** الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت ما قيمته 0.337778 وقد كانت قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.7176 وبالتالي فهي غير معنوية لأنها أكبر من 5% وبالتالي يتم قبول فرض عدم القضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل في بواقي الانحدار، وبالنظر إلى إحصائه **Obs\*R-squared** نجد أن قيمتها قد بلغت ما قيمته 1.236051 وأن قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.5390 وهذا يعني أن احصائه الاختبار غير معنوية إحصائياً وبالتالي نقبل فرض عدم الذي يقول بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل، ونفهم من كل ذلك أن بواقي الانحدار خالية من هذه المشكلة وأن هذا الشرط هو الشرط الثاني المتوفر في نموذج البحث من شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى .

الجدول رقم (16.2.4): نتائج اختبار الارتباط المتسلسل لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
<b>F-statistic</b>	0.337778	<b>Prob. F(2,19)</b>	0.7176
<b>Obs*R-squared</b>	1.236051	<b>Prob. Chi-Square(2)</b>	0.5390

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

وبالنظر للجدول التالي رقم (17.2.4): الذي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الانحدار للنموذج القياسي المقدر يلاحظ من خلال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey أن احصائية **F-statistic** قد بلغت ما قيمته 0.495778 وقد كانت قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.9099 وكانت أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة عدم تجانس التباين، وبالنظر إلى احصائية **Obs\*R-squared** نجد أنها قد بلغت ما قيمته 8.942879 وأن قيمة الاحتمال المرافق لها قد بلغت ما قيمته 0.8347 وكانت أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في بواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر، وبالنظر إلى احصائية **Scaled explained SS** نجد أنها قد بلغت 2.368395 وأن قيمة الاحتمال المرافق لها كانت 0.9998 وبالتالي فهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن بواقي الانحدار خالية من مشكلة عدم تجانس التباين ويستنتج من ذلك كله عدم معاناة بواقي الانحدار في النموذج القياسي المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول رقم (17.2.4): نتائج اختبار عدم تجانس التباين لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
<b>F-statistic</b>	0.495778	<b>Prob. F(14,21)</b>	0.9099
<b>Obs*R-squared</b>	8.942879	<b>Prob. Chi-Square(14)</b>	0.8347
<b>Scaled explained SS</b>	2.368395	<b>Prob. Chi-Square(14)</b>	0.9998

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-views

وبالنظر للجدول التالي رقم (18.2.4) الذي يبين نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر نجد أن احصائية **F** قد بلغت ما قيمته 2.434291 وكانت قيمة الاحتمال المرافق لها قد بلغت 0.1285 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بخلو بواقي الانحدار من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي، وبالنظر إلى احصائية **Obs\*R-squared** البالغة ما قيمته 2.403589 نجد أن احصائية الاحتمال المرافق لها قد بلغت ما قيمته 0.1211 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بخلو بواقي الانحدار من مشكلة عدم تجانس التباين الشرطي.

ويستدل من كل ذلك على أن بواقي الانحدار أنها موزعة طبيعياً وأنها خالية من مشكلة الارتباط المتسلسل وأنها خالية من مشكلة عدم تجانس التباين وعدم تجانس التباين الشرطي وبالتالي تكون الاشتراطات اللازم توفرها في بواقي الانحدار من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى متوفرة وبالتالي يمكن القول بأن نتائج التقدير نتائج جيدة وأنها متينة احصائياً.



## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الجدول رقم (18.2.4): نتائج اختبار عدم تجانس التباين الشرطي لبواقي الانحدار للنموذج القياسي المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH			
<b>F-statistic</b>	2.434291	<b>Prob. F(1,32)</b>	0.1285
<b>Obs*R-squared</b>	2.403589	<b>Prob. Chi-Square(1)</b>	0.1211

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

الجدول التالي رقم (19.2.4) يبين نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر وذلك من خلال اختبار Ramsey RESET Test الذي بلغت احصائه t الخاصة به ما قيمته 1.108098 وبلغت قيم الاحتمال المرافقة لها ما قيمته 0.2810 وقد كانت قيمة الاحتمال أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن هذا النموذج قد تم توصيفه بشكل جيد وأنه خالٍ من مشكلات عدم التوصيف، وبالنظر إلى احصائه f الخاصة بهذا الاختبار نجد أنها قد بلغت ما قيمته 1.227881 وأن قيمة الاحتمال المرافقة لها قد بلغت ما قيمته 0.2810 وهي أكبر من 5% ولذلك نقبل فرض العدم القاضي بأن النموذج قد تم توصيفه بشكل جيداً وأنه خالٍ من مشكلات سوء التوصيف.

الجدول رقم (19.2.4): نتائج اختبار توصيف النموذج القياسي المقدر

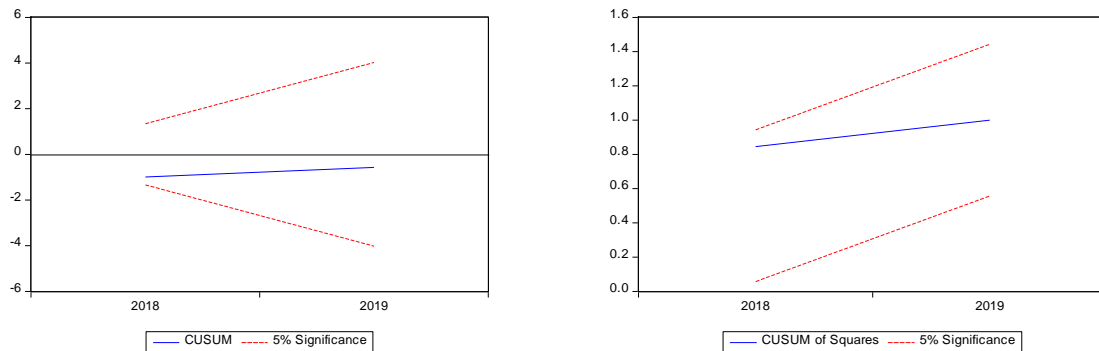
Ramsey RESET Test			
	<b>Value</b>	<b>Df</b>	<b>Probability</b>
t-statistic	1.108098	20	0.2810
F-statistic	1.227881	(1, 20)	0.2810

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

الشكل التالي رقم (5.2.4): يبين نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares التي تستخدم لقياس الاستقرار الهيكلي للنموذج القياسي المقدر، وبالنظر إلى اختبار CUSUM و CUSUM of squares نجد أن المنحنى الممثل لإحصائية الاختبار الممثل باللون الأزرق يقع في كلا الاختبارين بين الحدين الحرجين الممثلين باللون الأحمر ولهذا فإن النموذج القياسي المقدر مستقراً هيكلياً وأنه خالٍ من المشكلات المتعلقة بعدم الاستقرار الهيكلي.

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

الشكل رقم (5.2.4): نتائج اختبار CUSUM و CUSUM of squares لاستقرار النموذج القياسي المقدر



المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E- views

يستنتج من كل ذلك أن النموذج القياسي المقدر قد اجتاز كل الاختبارات الاحصائية والقياسية التي تثبت كفاءته وبالتالي يمكن القول أن النتائج التي تم التوصل إليها وأهمها معلمات الأثر خلال الأجل القصير وخلال الأجل الطويل التي تمثل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع هي نتائج متينة إحصائياً وصحيحة ويمكن التعويل عليها في رسم السياسات الاقتصادية.

## الفصل الرابع التحليل القياسي لفعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م

### خلاصة الفصل

توصلت الدراسة إلى أن متغير السياسة المالية LNEXP المتمثل في الإنفاق العام يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( - 0.498046 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في الاتجاه المعاكس بنسبة ( 0.50 %). كما توصلت الدراسة إلى أن متغير LNMNS المتمثل لعرض النقود يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 0.867425 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في نفس الاتجاه بنسبة ( 0.87 %).

وفي نفس السياق، توصلت الدراسة إلى أن متغير LNPIPI المتمثل في الرقم القياسي لأسعار الواردات يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم، وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 1.022917 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في نفس الاتجاه بنسبة ( 1.02 %). كما أكدت الدراسة إلى أن متغير LNTOP المتمثل للانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( - 0.646863 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في الاتجاه المعاكس بنسبة ( 0.65 %).



---

خاتمة

---



تطور مفهوم التوازن بين الفكر الكلاسيكي والفكر الحديث، وخلال مراحل التطور أصبح التوازن ذو أهمية كبيرة لجميع الأنظمة الاقتصادية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وتعتبر السياسة المالية ذو مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وذلك بفضل أدائها المعتمدة التي تقوم بالدور الفعال في تصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أثرها على المتغيرات الاقتصادية مثل معدل البطالة والتضخم وميزان المدفوعات ومن ثم على التوازن الاقتصادي ككل.

**أولاً: الإجابة على فرضيات الدراسة:**

**- تأثير الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في ليبيا كان محدوداً نتيجة غياب الرشادة في تسيير المال العام.**

أوضحت الدراسة أن سياسة الإنفاق العام في ليبيا تميزت بغياب الرشادة وعدم الامتثال لقواعد الشفافية في تسيير المالية العامة للدولة، وهو ما نتج عنه إنفاق مبالغ مالية ضخمة دون أن ينتج عنها في الاقتصاد الليبي ما يقابلها من تأثيرات إيجابية سواء على مؤشرات التوازن الداخلي أو التوازن الخارجي.

**- فعالية السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في ليبيا يعتبر ضعيفاً نتيجة الاعتماد فقط على سياسة الإنفاق العام.**

باعتبار أن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد ريعي، فقد تمثلت السياسة المالية في سياسة الإنفاق العام فقط دون أي دور يذكر للسياسة الضريبية، وهذا كان نتيجة طبيعة النظام السياسي الذي كان سائداً والذي بفعل تراكم ريع النفط من جهة ولتعويض المواطن تغييبه عن المشاركة السياسية، فقد اعتمد على توسيع الإنفاق العام وعدم إقبال كاهله بالضرائب تفادياً لأية اضطرابات اجتماعية، وهذا ما جعل سياسة الإنفاق العام وحيدة في هيكل السياسة الاقتصادية للدولة ومن ثم كانت لفعاليتها حيزاً محدوداً.

**- ضعف فعالية السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي راجع لاختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي.**

إن مشكل الاقتصاد الليبي هو مشكل هيكلية مرتبط بهيكل اقتصاد الدولة الذي يعاني اختلالات كبيرة بفعل ضعف الاقتصاد الحقيقي ومكانة القطاع الخاص، ومن ثم فإن السياسة المالية لن تنجح في تطويره لأنها سياسة ظرفية تتعلق بمعالجة اختلالات الدورة الاقتصادية على المدى القصير ولا يمكنها التأثير إيجاباً على الاختلالات الهيكلية التي تتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، يكون لها على المدى الطويل تأثير إيجابي على مؤشرات التوازن الاقتصادي.

- عدم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية له أثر كبير على فعالية السياسة المالية في ليبيا.

أشارت الدراسة النظرية لأهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لضمان فعالية التأثير في مؤشرات التوازن الاقتصادي. وفي ليبيا لم يكن للسياسة النقدية دور كبير في الاقتصاد الليبي، ومن ثم فقد كان التنسيق بين السياستين غائباً، خصوصاً وأن مؤشرات التوازن الاقتصادي كان لها شق نقدي تعالجه السياسة النقدية بدل السياسة المالية كالتضخم مثلاً، وهو ما كان سبباً في بروز السياسة المالية ضعيفة الفعالية في التأثير على التوازن الاقتصادي.

### ثانياً: نتائج الدراسة

- العجز في ميزانية أي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته إذ أن هناك ظروف اقتصادية تملي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.

- لتحقيق الأهداف الاقتصادية تكون الحاجة ضرورية إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، بحيث يكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- تطورت الإيرادات العامة الإجمالية في الاقتصاد الليبي تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان هذا التطور بسيطاً من سنة 90 إلى سنة تقريباً 2003، وبعد ذلك بدأت تطور بشكل إيجابي بشكل مضطرب إلى سنة 2008 وبعد ذلك أخذت في التقلب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى نهاية الفترة قيد الدراسة.

- توصلت الدراسة إلى أن القطاع النفطي يسهم بشكل كبير في تمويل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي حيث بلغت نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة خلال فترة الدراسة ما نسبته 78%.

- تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي بشكل موجب طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2013 وبعد ذلك بدأ في الانخفاض، وقد كان هذا التطور بشكل منخفض إلى سنة 2003 أخذ بعدها في التطور بشكل ملحوظ إلى سنة 2008، ومنذ تلك السنة أخذ يتقلب إلى أن بلغ أقصى قيمة له في سنة 2013 واخذ بعد ذلك في الانخفاض وكان الاتجاه العام له نحو التطور الإيجابي.

- توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق التسييري في الميزانية العامة في ليبيا قد تفوق على الإنفاق التنموي طيلة فترة الدراسة، وقد زادت حدة هذا التفوق بشكل كبير منذ العام 2011 تقريباً وانخفضت نسبة الإنفاق التنموي.

- توصلت الدراسة أن الدين العام المحلي كان مستواه كبير جداً في فترة التسعينيات، وبلغ في بداية الألفية الثالثة في سنة 2001 ما نسبته 13.48%، وبدأ بعد ذلك في التنازل إلى أن بلغ نسبته في سنة 2020 إلى 41.3%.

- شهدت معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي ممثلناً بالرقم القياسي للأسعار تنامياً ملحوظاً خلال فترة الدراسة وقد كان الاتجاه العام لها موجباً، وبلغت أقصى قيمة في سنة 2020 ممثلتاً في 182.89.

- شهدت الميزانية العامة في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً ملحوظاً في أغلب السنوات ماعدا سنة 2002 حيث سجلت عجز ما قيمته 32 - مليون وسنة 2011 بـ 766.8 - مليون ، وسنة 2013 بـ 1111.4 - ، وفي 2014 م بـ 9830.7 - ، وباقي السنوات كانت الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة.

- شهد الميزان التجاري العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة فائضاً مستمراً ماعدا في سنوات 2014 و 2015 و 2016 ، وقد نجم ذلك على انخفاض اسعار النفط في تلك الفترة.

- شهد سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة وقد كان الاتجاه العام له تصاعدياً، وبلغ أقصى قيمة له سنة 2020 بنسبة 1.734.

- توصلت الدراسة إلى أن متغير السياسة المالية LNEXP المتمثل في الإنفاق العام يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 0.498046 - )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في الاتجاه المعاكس بنسبة (0.50 %).

- كما توصلت الدراسة إلى أن متغير LNMNS الممثل لعرض النقود يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 0.867425 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في نفس الاتجاه بنسبة (0.87 %).

- وتوصلت الدراسة إلى أن متغير LNPI المتمثل في الرقم القياسي لأسعار الواردات يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم، وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 1.022917 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في نفس الاتجاه بنسبة (1.02 %).

- توصلت الدراسة إلى أن متغير LNTOP الممثل للانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع المتمثل في مستوى التضخم وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 0.646863 - )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير مستوى التضخم في الاتجاه المعاكس بنسبة (0.65 %).

- توصلت الدراسة إلى أن متغير السياسة المالية LNEXP المتمثل في الإنفاق العام يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع LNTRD المتمثل في الميزان التجاري، وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( - 0.378081 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير السياسة المالية بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير الميزان التجاري في الاتجاه المعاكس بنسبة ( 0.38 %).

- كما توصلت الدراسة إلى أن متغير LNGDP الممثل للناتج القومي الإجمالي يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع LNTRD المتمثل في الميزان التجاري، وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 2.979972 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير الناتج القومي الإجمالي بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير الميزان التجاري في نفس الاتجاه بنسبة ( 2.98 %).

- توصلت الدراسة إلى أن متغير LNTOP الممثل للانفتاح التجاري يرتبط بعلاقة عكسية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع LNTRD المتمثل في الميزان التجاري وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( - 0.040445 )، وهذا يعني أن أي تغير في متغير الانفتاح التجاري بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير الميزان التجاري في الاتجاه المعاكس بنسبة ( 0.04 %).

- كما توصلت الدراسة إلى أن متغير LNOIP الممثل لأسعار النفط يرتبط بعلاقة طردية معنوية إحصائياً مع المتغير التابع LNTRD المتمثل في الميزان التجاري، وقد بلغت معلمة الانحدار ما قيمته ( 0.921785 )، وهذا يعني أن أي تغير في أسعار النفط بنسبة 1% سيؤدي إلى تغيير الميزان التجاري في نفس الاتجاه بنسبة ( 0.92 %).

### ثالثاً: توصيات الدراسة

- 1- على الحكومة الاهتمام بتشكيل سياسة مالية فعالة تصب في صالح التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، وعلى السلطة المالية بمتابعة مستمرة لأدوات السياسة المالية ضماناً لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هذه الأدوات.
- 2 - لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الإنفاق العام بصورة عامة، وترشيد نفقات الوزارات والتمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام الغير ضروري.
- 3 - الاهتمام بالسياسة النقدية بتطبيق سياسة نقدية حقيقية في أدواتها وأهدافها تساعد على حل مشكلة السيولة والقضاء على التضخم، والتعامل بأسعار فائدة موجبة تصب في مصلحة المواطن.
- 4 - بما أن اختلال أو توازن الاقتصاد الليبي مرهون بأسعار النفط فالعمل الجاد من قبل صانعي القرار، يستلزم توفر الإرادة الحقيقية على إيجاد البديل لتنويع الصادرات، مثل تشجيع الاستثمار أكثر في القطاع السياحي والصناعي والزراعي وتجارة العبور وغيرها.



- 5 - تفعيل الإنفاق العام التنموي بحيث يساهم في الاستثمار، والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي، وتوجيه الإنفاق الاستثماري إلى القطاعات التي يتوقع أن تسهم في تنوع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الليبي مثل القطاع السياحي، وقطاع الثروة البحرية، وتجارة العبور، وإتاحة الفرصة وتهيئة المناخ أمام المستثمر الخاص للمشاركة في تنفيذ المشاريع التنموية.
- 6 - صياغة سياسة ملائمة لسعر الصرف والقضاء على سعر الصرف في السوق السوداء، والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي من قبل مصرف ليبيا المركزي، حيث أنه يلعب دوراً مهماً في تحقيق التوازن الاقتصادي.
- 7 - الاهتمام بالانفتاح التجاري والاتفاقيات التجارية مع الدول الإقليمية، والخروج من دائرة التركيز الجغرافي في التجارة الخارجية، وذلك من خلال اتباع سياسات تسويقية فاعلة للمنتجات المحلية، وعقد الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية بما لا يتعارض مع منظمة التجارة العالمية.
- 8 - ضبط السياسة التجارية الخاصة بعملية الانفتاح التجاري بحيث يتم الحد من التضخم المستورد الذي يأتي عبر الواردات
- 9 - ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعي وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة من أجل مكافحة البطالة ورفع مستوى العمالة وتشجيعها بمنح لها بعض الامتيازات الخاصة .
- 10 - ضرورة المتابعة الدائمة لمسألة التنسيق بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، خدمة للأهداف الاقتصادية العامة، لما لهذا التنسيق من أهمية في تفادي التعارض والتضارب في تحقيق الأهداف، وفي علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.



---

# المصادر والمراجع

---



المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً- الكتب

1. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي - أساسيات تطبيقات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
2. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
3. الناقة أحمد، يسري عبدالرحمن، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
4. السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية و النقدية، مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
5. السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى. شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 .
6. بلقاسم الطبولي وزينب المصري، مبادي الاقتصاد، دار الكتب الوطنية، بنغازي - ليبيا، الطبعة الأولى، 1993.
7. باهر عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، 1985.
8. حمدي عبدالعظيم، السياسة المالية والنقدية، الدار الجامعية، مصر، 2007.
9. حامد عبدالمجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
10. حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
11. حسين اليحيى وحسن خربوش وآخرون، المالية العامة، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط1، 1996.
12. حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، الدار المصرية اللبنانية، ط 1 ، 1992.

13. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.
14. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
15. دانيال أربولوند، تحليل الأزمات الاقتصادية، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.
16. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
17. ريتشارد موسجراف وبيجي موسجراف، المالية العامة في النظرية والتطبيق، تعريب محمد سباخي وكامل العاني، دار المريخ، الرياض، 1992.
18. ريتشارد هـ. ليفتويتش ترجمة عبدالحفيظ الزليطني نظام الاسعار وتخصيص الموارد، منشورات جامعة قاريونس، 1989.
19. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
20. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011.
21. سعيد عبدالعزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
22. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، جامعة قطر، 2002.
23. شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي 1953-1970، معهد الانماء العربي، الطبعة الاولى - بيروت 1985.
24. صالح خصاونة، مبادي الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1995.
25. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988.
26. ضياء مجيد الموسوي، التحليل الاقتصادي الكلي، النظرية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
27. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

28. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الأردن، 2009.
29. عبدالناصر نور وآخرون، الضرائب ومحاسبتها، دار المسيرة، ط2، عمان، الأردن، 2008.
30. عبدالمطلب عبدالمجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
31. علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران، عمان، 2001 .
32. عبدالناصر العبادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.
33. علي عطية وفتحي ابوسدرة، الاقتصاد الكلي، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي - ليبيا، 1998.
34. عوف الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1998 .
35. عبدالفتاح ابوحييل، التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة الجبل الغربي، 1996.
36. عبدالعزيز علي السوداني، أسس السياسة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
37. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 .
38. عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، 1992.
39. عادل فليح العلي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب الموصل، العراق، 1989.
40. علي أحمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي 1959- 1969، دار الطليعة، بيروت، 1972.
41. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007.
42. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004 .
43. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2010.
44. محمد عمر أبو عيدة، عبد الحميد محمد، شعبان، تاريخ الفكر الاقتصادي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2009.
45. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

46. محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، "مبادي المالية العامة"، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.
47. محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 .
48. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار، سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
49. محمود الوادي وآخرون، "المالية العامة والنظام المالي في الاسلام"، دار المسيرة، عمان، ط2000.
50. محمد عبد المنعم عفر، احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.
51. مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة، القاهرة، 1996.
52. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، دار الثقافة، عمان، 1992.
53. محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته بالدول العربية، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ طبع.
54. محمد الصعير بعلي، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر.
55. محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، 1977.
56. معن عبدالقادر زكر وآخرون، اقتصاديات المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بدون تاريخ للنشر.
57. نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد- للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000.
58. هشام مصباح السطلي، السياسات الاقتصادية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، بدون دار نشر، 2013 .
59. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، 2003.

### ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. أسماء داغر، صدمات السياسة المالية وديناميكية سعر الصرف الحقيقي: دراسة قياسية على الاقتصاد الأردني، جامعة آل البيت، الأردن، رسالة ماجستير، 2016.

2. أية أيراهيم، اختبار نظرية تعادل القوة الشرائية في تحديد سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1985 - 2010)، رسالة ماجستير، جامعة مصراته - كلية الاقتصاد، 2020.
3. الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013.
4. بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة جلاي اليابس - سيدي بلعباس، 2018.
5. جمعة الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية وآثارها على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2010.
6. حسين الحويج، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2022.
7. خلوط فوزية العربي، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2004.
8. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2005.
9. سند محمد حسين، أثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980-2017، رسالة ماجستير، جامعة دمياط، 2018.
10. سراج الخلاط، السياسة الضريبية في ليبيا ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي 1990 - 2008، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2010.
11. طارق العربي، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة 1970 - 2006، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2009.
12. عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2020م.

13. علي عثمان صالح محمد، سياسة الإنفاق الحكومي وأثرها على التوازن الاقتصادي في السودان، جامعة أم درمان، 2017.
14. فوزى بشير الفيرس، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي بالاقتصاد الليبي خلال الفترة 1986-2015، أطروحة دكتوراه، جامعة المنار، تونس، 2021.
15. فاطمة التير، تقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ليبيا - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990 - 2013، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، 2017.
16. مخلوف مفتاح محمد ، تقويم فاعلية السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2020)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، 2016.
17. محمد أمين بن شنب، "ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير، المركز الجامعي (ديحيى فارس) المدية، 2006.
18. معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970 - 2012)، رسالة ماجستير، 2015.
19. موسى الطويل، العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج الإجمالي المحلي في ليبيا (1962 - 2008)، أطروحة دكتوراه، جامعة ارتاي دندي، تركيا، 2010.
20. نصرالدين سالم الهماي، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة طرابلس، 2013.
21. نصرالدين النعاس، أثر السياسة المالية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي 1970-2006، رسالة ماجستير، أكاديمية الدراسات العليا، مدرسة العلوم الادارية والمالية - قسم الاقتصاد، 2010.
22. نور الدين قبور، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي الجزائري نموذجاً"، خلال الفترة 1994-2004، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس.

### ثالثاً: المجلات والدوريات

1. أبوبكر دلعب، وآخرون ، أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1980 - 2019)، المجلة الليبية العالمية، جامعة بنغازي، كلية التربية - المرج، العدد 51، 2021.



2. أبوبكر أبو عزم، تقلبات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية للاقتصاد الليبي من 1990-2010)، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد 5 يناير 2016.
3. ابوالقاسم العباسي، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 40، ابريل 2005.
4. حسن كريم، خمس سنوات بعد الربيع العربي، اوراق بيانات\_ 3، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، سبتمبر، 2015.
5. خالد ابوزيد، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة الاقتصاد والتجارة، جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 9، 2016.
6. رمزي زائر، قصة الدينار الليبي من القمة إلى القاع، مقال في بوابة افريقيا الاخبارية على النت، 25 نوفمبر، 2017.
7. شرّون عزالدين، محاضرات المالية العامة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، منشورة على الأنترنت، بدون تاريخ.
8. طيبي حمزة، محاضرات في مقياس تحليل الاقتصاد الكلي، منشورات جامعة محمد بوضياف - المسيلة 2017.
9. عبد الرحمن علي محفوظ، محاضرة منشورة بعنوان الاحتواء بالاقتصاد الليبي و معرفة مدى الاعتمادات الكلية و ما هو النمط المثالي في الاقتصاد الليبي بوجه عام، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012 .
10. عبدالحميد الأكرش، أثر الإيرادات النفطية على السياسة المالية في ليبيا خلال الفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، العدد 8، 2017.
11. عيسى علي و فاخر بوفرنة، آثار انخفاض أسعار و انتاج النفط على الموازنة الحكومية في ليبيا، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث - العدد الخامس، 2016.
12. محمد خالد المهاني، محاضرات في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة، سورية، 2013.

13. يوسف مسعود وسامي ساسي، قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على نمو الاقتصاد الليبي - للفترة ( 1975 - 2015 )، مجلة الجامعي، العدد 26، 2017.

14. نجوى إكريم، أثر العوائد النفطية على المؤشرات الصحية في ليبيا خلال الفترة (1990-2015)، المجلة العلمية للدراسات التجارية، جامعة قناة السويس، المجلد التاسع، العدد الثاني 2018.

### رابعاً : منشورات وتقارير

1 - مركز البحوث الاقتصادية، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1990-2020.

2 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، الإحصاءات النقدية والمصرفية، أعداد مختلفة، 1990-2021.

4 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، النشرات الاقتصادية، أعداد مختلفة، خلال الفترة من 1990-2021.

5 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، التقارير السنوية للسنوات، أعداد مختلفة، من 1990-2021.

6 - مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تقرير بعثة صندوق الدولي عن ليبيا، 4 مايو 2012.

### مواقع الكترونية:

1. صندوق النقد الدولي . <http://www.imf.org>

2. صندوق النقد العربي <http://www.amf.org>

3. مصرف ليبيا المركزي <https://cbl.gov.ly>.

1. -Laurens B., and Enrique G., (1998). Coordination of Monetary and Fiscal Policies, IMF working paper WP /98/25
2. A.T.Peacock and J.Willson, " Determinants of Governments Expenditure in Public Expenditure Analysis", edited by M.S shami, Rotterdam University Press1972
3. Cochranem H., (2007). Inflation Determination with Taylor Rules: Critical Review. National Bureau of Economic Research Working Paper w13409.
4. Curt Tarnoff & Larry Noowels, foreign Aid: An Introductory overview of us programs and policy, The Library of congress,2004
5. D.N. Dwivedi; "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education Private Limited; New Delhi; India; 2010 .
6. Daniel Cohen, Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination, European Rivew, no33, 1989 .
7. Deepashree, Vanita Agarwal; "Macroeconomics "; Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited; New Delhi; 2007
8. Dolan(Edwina)& Lindsey(David, E): Economics The Dryden Press,1991
9. Elwerfelli, Ali Hassan, The Role Of Oil In Economic Development The Case Of Libya (1970 - 2010), A Thesis Submitted To Plymouth University In Partial Fulfilment Of The Degree Of Doctor Of Philosophy, 2016
10. Hilbers, P., (2004). Interaction of Monetary and Fiscal Policies: Why Central Bankers Worry about Government Budget, IMF Seminar on Current Monetary and Financial Law, Washington, D.C., May 24-June 4,2004.
11. Kesner, M., (1999), Tax Policy and Economic Growth, Economic Trends . And Economic Policy, No. 73, 62-121
12. M.E.Sharpe,Inc.;NewYork;2002

13. Michael Wickens; " Macroeconomic Theory : A Dynamic General Equilibrium Approach " ; Princeton University Press; New Jersey; U.S.A; 2008 .
14. Peijie Wang ; " The Economics of Foreign Exchange and Global Finance " ; 2nd edition ; Springer –Verlag Berlin ; 2009 .
15. Raj Kumar,"International Economics " Excel Books, New Delhi,2008,p.69
16. Robert L. Sexton;"Exploring Macroeconomics " ;6th edion; Cengage Learning; Sout-Western; U.S.A;2013 .
17. Sundarajan, V, and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lesson from experiences, IMF, working paper NO 148,1994.
18. Theo S. Eicher, John H. Mutti, Michelle H. Turnovsky; "International Economics " ; 7th edition; Routledge; New York ; 2009.
19. Thomas R.Michl; "Macroeconomic Theory; A Short Course ;"



---

# الملاحق

---



Dependent Variable: LNTRB  
 Method: ARDL  
 Date: 10/29/22 Time: 14:56  
 Sample (adjusted): 1981 2019  
 Included observations: 36 after adjustments  
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
 Model selection method: Schwarz criterion (SIC)  
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNGDP LNTOP LNOIP LNEXP

Fixed regressors: D\_1988 D\_1992 D\_1993 D\_1996 D\_1997 D\_1998  
 D\_2014 C

Number of models evaluated: 162

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTRB(-1)	0.209004	0.050117	4.170306	0.0004
LNGDP	2.357146	0.208662	11.29646	0.0000
LNTOP	0.956496	0.248084	3.855537	0.0009
LNTOP(-1)	-0.988488	0.217639	-4.541867	0.0002
LNOIP	0.729129	0.177826	4.100226	0.0005
LNEXP	-0.544601	0.131045	-4.155832	0.0004
LNEXP(-1)	0.245540	0.126533	1.940527	0.0659
D_1988	-1.140050	0.161176	-7.073309	0.0000
D_1992	-0.350847	0.159712	-2.196740	0.0394
D_1993	-0.873244	0.153988	-5.670860	0.0000
D_1996	-0.420769	0.155467	-2.706477	0.0132
D_1997	-0.349868	0.152179	-2.299057	0.0319
D_1998	-1.612908	0.176964	-9.114338	0.0000
D_2014	-1.463787	0.191277	-7.652698	0.0000
C	-18.29067	2.124837	-8.608033	0.0000
R-squared	0.988796	Mean dependent var		8.889515
Adjusted R-squared	0.981327	S.D. dependent var		1.058369
S.E. of regression	0.144625	Akaike info criterion		-0.735010
Sum squared resid	0.439244	Schwarz criterion		-0.075210
Log likelihood	28.23017	Hannan-Quinn criter.		-0.504722
F-statistic	132.3837	Durbin-Watson stat		1.591836
Prob(F-statistic)	0.000000			

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

## ARDL Long Run Form and Bounds Test

Dependent Variable: D(LNTRB)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 10/29/22 Time: 14:56

Sample: 1980 2020

Included observations: 36

## Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.29067	2.124837	-8.608033	0.0000
LNTRB(-1)*	-0.790996	0.050117	-15.78294	0.0000
LNGDP**	2.357146	0.208662	11.29646	0.0000
LNTOP(-1)	-0.031992	0.201991	-0.158383	0.8757
LNOIP**	0.729129	0.177826	4.100226	0.0005
LNEXP(-1)	-0.299061	0.091517	-3.267808	0.0037
D(LNTOP)	0.956496	0.248084	3.855537	0.0009
D(LNEXP)	-0.544601	0.131045	-4.155832	0.0004
D_1988	-1.140050	0.161176	-7.073309	0.0000
D_1992	-0.350847	0.159712	-2.196740	0.0394
D_1993	-0.873244	0.153988	-5.670860	0.0000
D_1996	-0.420769	0.155467	-2.706477	0.0132
D_1997	-0.349868	0.152179	-2.299057	0.0319
D_1998	-1.612908	0.176964	-9.114338	0.0000
D_2014	-1.463787	0.191277	-7.652698	0.0000

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

\*\* Variable interpreted as  $Z = Z(-1) + D(Z)$ .

## Levels Equation

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	2.979972	0.296747	10.04212	0.0000
LNTOP	-0.040445	0.256177	-0.157879	0.8761
LNOIP	0.921785	0.228789	4.028973	0.0006
LNEXP	-0.378081	0.120717	-3.131967	0.0050

$$EC = LNTRB - (2.9800 * LNGDP - 0.0404 * LNTOP + 0.9218 * LNOIP - 0.3781 * LNEXP)$$

## F-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	98.90339 4	Asymptotic: n=1000		
		10%	2.45	3.52
		5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06
Actual Sample Size	36	Finite Sample: n=40		
		10%	2.66	3.838
		5%	3.202	4.544

1% 4.428 6.25

Finite Sample:  
n=35

10% 2.696 3.898  
5% 3.276 4.63  
1% 4.59 6.368

t-Bounds Test

Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-15.78294	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6

Wald Test:

Equation: LRFORM

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	54.68513	(4, 21)	0.0000
Chi-square	218.7405	4	0.0000

Null Hypothesis: C(3)=C(4)=C(5)=C(6)=0

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(3)	2.357146	0.208662
C(4)	-0.031992	0.201991
C(5)	0.729129	0.177826
C(6)	-0.299061	0.091517

Restrictions are linear in coefficients.

القيم الحرجة

**2.80**

**4.70**

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LNTRB)

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 1)

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Date: 10/29/22 Time: 14:57

Sample: 1980 2020

Included observations: 36

ECM Regression

Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

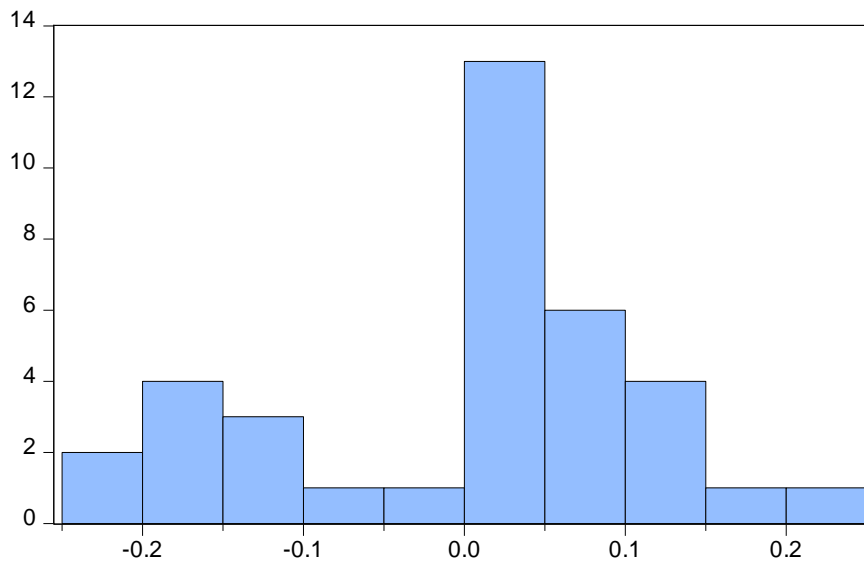


Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-18.29067	0.756493	-24.17825	0.0000
D(LNTOPI)	0.956496	0.157245	6.082841	0.0000
D(LNEXP)	-0.544601	0.092052	-5.916255	0.0000
D_1988	-1.140050	0.136551	-8.348874	0.0000
D_1992	-0.350847	0.137075	-2.559525	0.0183
D_1993	-0.873244	0.137345	-6.358040	0.0000
D_1996	-0.420769	0.138672	-3.034266	0.0063
D_1997	-0.349868	0.137881	-2.537465	0.0192
D_1998	-1.612908	0.143173	-11.26548	0.0000
D_2014	-1.463787	0.144793	-10.10953	0.0000
CointEq(-1)*	-0.790996	0.032600	-24.26336	0.0000
R-squared	0.983276	Mean dependent var	-0.052023	
Adjusted R-squared	0.976586	S.D. dependent var	0.866259	
S.E. of regression	0.132551	Akaike info criterion	-0.957232	
Sum squared resid	0.439244	Schwarz criterion	-0.473379	
Log likelihood	28.23017	Hannan-Quinn criter.	-0.788354	
F-statistic	146.9853	Durbin-Watson stat	1.591836	
Prob(F-statistic)	0.000000			

\* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	98.90339	10%	2.45	3.52
k	4	5%	2.86	4.01
		2.5%	3.25	4.49
		1%	3.74	5.06

t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-24.26336	10%	-2.57	-3.66
		5%	-2.86	-3.99
		2.5%	-3.13	-4.26
		1%	-3.43	-4.6



Series: Residuals	
Sample 1981 2019	
Observations 36	
Mean	1.18e-15
Median	0.000644
Maximum	0.245418
Minimum	-0.220568
Std. Dev.	0.112026
Skewness	-0.271855
Kurtosis	2.556586
Jarque-Bera	0.738354
Probability	0.691303

## Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.337778	Prob. F(2,19)	0.7176
Obs*R-squared	1.236051	Prob. Chi-Square(2)	0.5390

## Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 10/29/22 Time: 14:58

Sample: 1981 2019

Included observations: 36

Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTRB(-1)	-0.007473	0.053347	-0.140080	0.8901
LNGDP	-0.090132	0.245362	-0.367343	0.7174
LNTOP	-0.094144	0.283245	-0.332376	0.7432
LNTOP(-1)	0.050668	0.233881	0.216639	0.8308
LNOIP	0.052560	0.199456	0.263515	0.7950
LNEXP	0.048928	0.149504	0.327272	0.7470
LNEXP(-1)	-0.041421	0.143361	-0.288926	0.7758
D_1988	0.015918	0.171092	0.093040	0.9268
D_1992	0.027263	0.172892	0.157688	0.8764
D_1993	0.010045	0.159905	0.062818	0.9506
D_1996	0.042691	0.187372	0.227841	0.8222
D_1997	-0.011848	0.165668	-0.071518	0.9437
D_1998	0.006406	0.183671	0.034875	0.9725
D_2014	-0.014933	0.199383	-0.074894	0.9411
C	0.960330	2.541170	0.377909	0.7097
RESID(-1)	0.232063	0.291275	0.796715	0.4355
RESID(-2)	-0.077074	0.307904	-0.250317	0.8050

R-squared	0.034335	Mean dependent var	1.18E-15
Adjusted R-squared	-0.778857	S.D. dependent var	0.112026
S.E. of regression	0.149413	Akaike info criterion	-0.658836
Sum squared resid	0.424162	Schwarz criterion	0.088936
Log likelihood	28.85906	Hannan-Quinn criter.	-0.397844
F-statistic	0.042222	Durbin-Watson stat	1.810090
Prob(F-statistic)	1.000000		

## Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.495778	Prob. F(14,21)	0.9099
Obs*R-squared	8.942879	Prob. Chi-Square(14)	0.8347
Scaled explained SS	2.368395	Prob. Chi-Square(14)	0.9998

## Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/29/22 Time: 14:58

Sample: 1981 2019

Included observations: 36

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.002554	0.253865	0.010062	0.9921
LNTRB(-1)	-0.003709	0.005988	-0.619350	0.5423
LNGDP	0.007466	0.024930	0.299475	0.7675
LNTOP	0.002862	0.029640	0.096567	0.9240
LNTOP(-1)	0.001487	0.026002	0.057173	0.9549
LNOIP	0.011693	0.021246	0.550389	0.5879
LNEXP	-0.007418	0.015657	-0.473821	0.6405
LNEXP(-1)	-0.002805	0.015117	-0.185559	0.8546
D_1988	-0.016163	0.019257	-0.839353	0.4107
D_1992	-0.020769	0.019082	-1.088410	0.2887
D_1993	-0.019534	0.018398	-1.061775	0.3004
D_1996	-0.018496	0.018574	-0.995752	0.3307
D_1997	-0.016541	0.018182	-0.909790	0.3733
D_1998	-0.010545	0.021143	-0.498745	0.6231
D_2014	-0.009300	0.022853	-0.406971	0.6881

R-squared	0.248413	Mean dependent var	0.012201
Adjusted R-squared	-0.252644	S.D. dependent var	0.015439
S.E. of regression	0.017279	Akaike info criterion	-4.984303
Sum squared resid	0.006270	Schwarz criterion	-4.324503
Log likelihood	104.7175	Hannan-Quinn criter.	-4.754015
F-statistic	0.495778	Durbin-Watson stat	1.392372
Prob(F-statistic)	0.909865		

## Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.434291	Prob. F(1,32)	0.1285
Obs*R-squared	2.403589	Prob. Chi-Square(1)	0.1211

## Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/29/22 Time: 14:58

Sample (adjusted): 1982 2019

Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007650	0.003121	2.450628	0.0199
RESID^2(-1)	0.242809	0.155625	1.560221	0.1285
R-squared	0.070694	Mean dependent var		0.010752
Adjusted R-squared	0.041653	S.D. dependent var		0.014331
S.E. of regression	0.014030	Akaike info criterion		-5.638243
Sum squared resid	0.006299	Schwarz criterion		-5.548457
Log likelihood	97.85014	Hannan-Quinn criter.		-5.607624
F-statistic	2.434291	Durbin-Watson stat		1.630715
Prob(F-statistic)	0.128544			

Ramsey RESET Test  
Equation: UNTITLED  
Specification: LNTRB LNTRB(-1) LNGDP LNTOP LNTOP(-1) LNOIP  
LNEXP LNEXP(-1) D\_1988 D\_1992 D\_1993 D\_1996 D\_1997  
D\_1998 D\_2014 C  
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.108098	20	0.2810
F-statistic	1.227881	(1, 20)	0.2810

F-test summary:

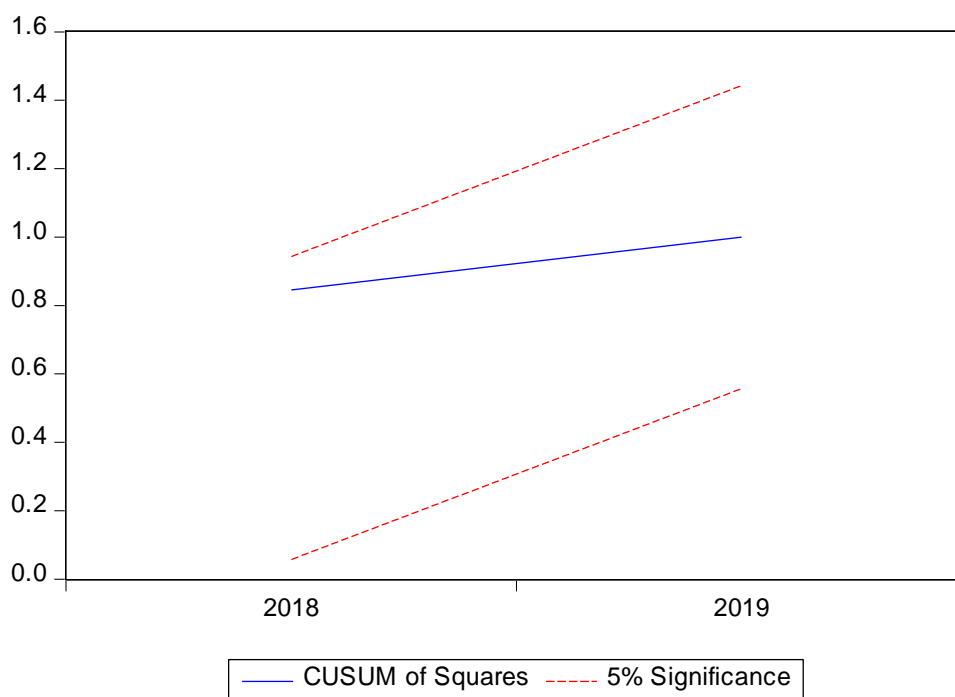
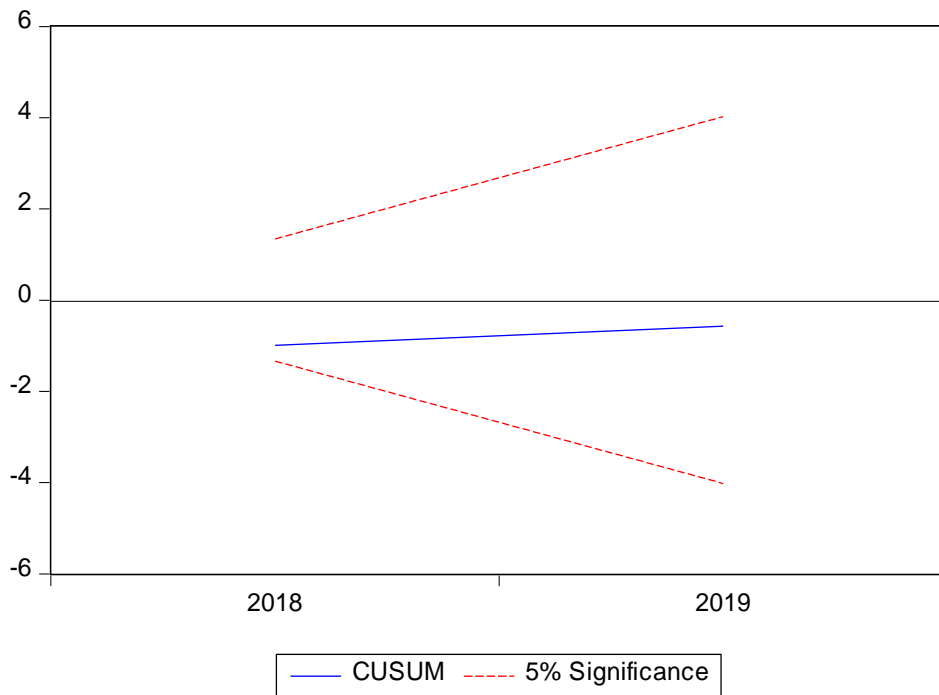
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.025407	1	0.025407
Restricted SSR	0.439244	21	0.020916
Unrestricted SSR	0.413837	20	0.020692

Unrestricted Test Equation:  
Dependent Variable: LNTRB  
Method: ARDL  
Date: 10/29/22 Time: 14:58  
Sample: 1981 2019  
Included observations: 36  
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)  
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)  
Dynamic regressors (2 lags, automatic):  
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNTRB(-1)	0.008720	0.187494	0.046506	0.9634
LNGDP	-0.210917	2.326816	-0.090646	0.9287
LNTOP	-0.100914	0.985643	-0.102384	0.9195
LNTOP(-1)	0.015085	0.931182	0.016200	0.9872
LNOIP	0.022766	0.661537	0.034414	0.9729
LNEXP	0.030441	0.535062	0.056892	0.9552
LNEXP(-1)	-0.018469	0.269451	-0.068543	0.9460
D_1988	-0.287720	0.785710	-0.366191	0.7181
D_1992	0.017960	0.368794	0.048698	0.9616
D_1993	-0.087018	0.725870	-0.119881	0.9058
D_1996	0.007254	0.416069	0.017434	0.9863
D_1997	-0.008205	0.343481	-0.023888	0.9812
D_1998	-0.366330	1.138657	-0.321721	0.7510
D_2014	-0.088968	1.255204	-0.070879	0.9442
C	6.771582	22.71589	0.298099	0.7687
FITTED^2	0.056161	0.050682	1.108098	0.2810

R-squared	0.989444	Mean dependent var	8.889515
Adjusted R-squared	0.981528	S.D. dependent var	1.058369
S.E. of regression	0.143847	Akaike info criterion	-0.739037
Sum squared resid	0.413837	Schwarz criterion	-0.035251
Log likelihood	29.30267	Hannan-Quinn criter.	-0.493397
F-statistic	124.9808	Durbin-Watson stat	1.782715
Prob(F-statistic)	0.000000		

\*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.



	LNCPI	LMNS	LNIPI	LNTOP	LNEXP	LNTRB	LNOIP	LNGDP
<b>Mean</b>	4.007185	9.237146	4.523074	3.719978	9.072377	8.901653	3.467997	10.94156
<b>Maximum</b>	5.194240	11.59992	4.926778	4.740296	11.08649	10.87711	4.695468	11.33887
<b>Minimum</b>	2.953136	7.905220	4.165071	3.101185	7.703549	6.338594	2.507972	10.56275
<b>Std. Dev.</b>	0.530499	1.177884	0.210770	0.457215	1.128530	1.048552	0.653567	0.208966
<b>Jarque-Bera</b>	0.388731 **	4.581755 **	2.362155 **	3.836792 **	4.392133 **	0.154996 **	2.996443 **	2.779021 **
<b>Observations</b>	37	37	37	37	37	37	37	37

Significant at 5% significance level

Variables	PP	ZA
LNCPI	-2.233254**	-5.253593**
LMNS	-5.746242**	-7.459512**
LNIPI	-5.013104**	-5.853013**
LNTOP	-5.903616**	-6.445239**
LNEXP	-8.493151**	-10.72581**
LNTRB	-6.279538**	-6.689536**
LNOIP	-5.832046**	-6.504915**
LNGDP	-5.565709**	-6.356685**

Stationary at first difference (5%)

	LNCPI	LMNS	LNIPI	LNTOP	LNEXP	LNTRB	LNOIP	LNGDP
LNCPI	1							
LMNS	0.876262* *	1						
LNIPI	0.021834	0.454131* *	1					
LNTOP	0.406323* *	0.763173* *	0.831247* *	1				
LNEXP	0.627913* *	0.905552* *	0.657515* *	0.897395* *	1			
LNTRB	0.207901	0.501346* *	0.538330* *	0.699374* *	0.682942* *	1		
LNOIP	0.458537* *	0.807971* *	0.783022* *	0.953233* *	0.942298* *	0.767065* *	1	
LNGDP	0.387162* *	0.622605* *	0.454218* *	0.620464* *	0.753710* *	0.837124* *	0.737054* *	1

Significant at 5% significance level





	<b>LNCPI</b>	<b>LNMS</b>	<b>LNIPI</b>	<b>LNTOP</b>	<b>LNEXP</b>	<b>LNTRB</b>	<b>LNOIP</b>	<b>LNGDP</b>
<b>Mean</b>	4.007185	9.237146	4.523074	3.719978	9.072377	8.901653	3.467997	10.94156
<b>Maximum</b>	5.194240	11.59992	4.926778	4.740296	11.08649	10.87711	4.695468	11.33887
<b>Minimum</b>	2.953136	7.905220	4.165071	3.101185	7.703549	6.338594	2.507972	10.56275
<b>Std. Dev.</b>	0.530499	1.177884	0.210770	0.457215	1.128530	1.048552	0.653567	0.208966
<b>Jarque-Bera</b>	0.388731 **	4.581755 **	2.362155 **	3.836792 **	4.392133 **	0.154996 **	2.996443 **	2.779021 **
<b>Observations</b>	37	37	37	37	37	37	37	37

Significant at 5% significance level

Variables	PP	ZA
LNCPI	-2.233254**	-5.253593**
LNMN S	-5.746242**	-7.459512**
LNIPI	-5.013104**	-5.853013**
LNTOP	-5.903616**	-6.445239**
LNEXP	-8.493151**	-10.72581**
LNTRB	-6.279538**	-6.689536**
LNOIP	-5.832046**	-6.504915**
LNGDP	-5.565709**	-6.356685**

Stationary at first difference (5%)

	LNCPI	LNMN S	LNIPI	LNTOP	LNEXP	LNTRB	LNOIP	LNGDP
LNCPI	1							
LNMN S	0.876262*	1						
LNIPI	0.021834	0.454131*	1					
LNTOP	0.406323*	0.763173*	0.831247*	1				
LNEXP	0.627913*	0.905552*	0.657515*	0.897395*	1			
LNTRB	0.207901	0.501346*	0.538330*	0.699374*	0.682942*	1		
LNOIP	0.458537*	0.807971*	0.783022*	0.953233*	0.942298*	0.767065*	1	
LNGDP	0.387162*	0.622605*	0.454218*	0.620464*	0.753710*	0.837124*	0.737054*	1

Significant at 5% significance level